المملكة العربية السعودي

وزارة التعليم العالي

جامعة أم القرى

كلية اللغة العربية

قسم الدراسات العليا

فرع اللغة والنحو الصرف

توجيهات المُبَرِّد (ت ٢٨٥ هـ) النحوية والصرفية للقراءات القرآنية

جمع ودراسة

بحث مقدم لنيل درجة (الماجستير) في تخصص النحو والصرف

إعداد الطالب

محمد بن عبده حسن حامظي

الرقم الجامعي/ ٤٢٩٨٠٠٦٠

بإشراف فضيلة الدكتور/ عبد الله بن محمد المسملي

١٤٣٤-١٤٣٥هـ

المقدمة:

وفيها: أهمية الموضوع، وأسباب اختياره، وخطة البحث، ومنهج الدراسة فيه.

المقدمة

الحمد لله رب العالمين، و الصلاة و السلام على أشرف الأنبياء، سيدنا محمد ﷺ خاتم الأنبياء والمرسلين، و على آله وصحبه أجمعين، وبعد:

فإنّ من أشرف العلوم وأجلّها، العلوم التي عنيت بخدمة كتاب الله ﷻ، وإنّ من أعظم العلماء قدراً، وأرفعهم مكانةً، الذين أفنوا أعمارهم في خدمة كتاب الله ﷻ، في شتَّى علومه، من حيث تلقيه وأخذه، وضبط ألفاظه، وتوجيه قراءاته، وبيان بلاغته، وتفسير غريبه، و غير ذلك مما يتعلَّق به.

وكان من هؤلاء الذين سخّروا أنفسهم لخدمة لغة القرآن الكريم (أبو العباس محمد بن يزيد المبرد – ت – ٢٨٥هـ)، الذي كان من ثمار نتاجه في هذا المجال كتابه (احتجاج القرَّاء) الذي لم يصل إلينا.

ولـمَّا كنت أبحث عن موضوع مناسب أقدمه لنيل درجة الماجستير من قسم الدّراسات العليا العربية تخصّص (النّحو والصّرف)، أشار عليّ شيخي الدكتور/ عبدالله بن محمد المسملي – حفظه الله ورعاه- إلى جمع آراء هذا العالم في توجيه القراءات ودراستها، وإبراز منهجه في توجيه القراءات، فاستعنت بالله، ثم أخذت في جمع آرائه المبعثرة في كتب التفسير والتوجيه.

وبعد النظر في كتب إعراب القرآن، وتوجيه القراءات وقفت على ما يقارب ثلاثين موضعًا، وضعت من خلالها هذه الخطّة، بعد أن آثرت أن يكون عنوان بحثي: **(توجيهات المبرِّد النّحويّة و الصّرفيّة للقراءات القرآنيّة – جمع ودراسة).**

- **أسباب اختيار الموضوع:**

تكمن أهمية الموضوع في الأسباب الداعية إلى الكتابة فيه؛ و قد قسمتها إلى قسمين:

أ-أسباب عامة:

١-ارتباط الدراسة بكتاب الله عز وجل (المصدر الأول للعلوم الإسلامية و العربية) وتعلقها بقراءاته المختلفة.

٢-أن القراءات القرآنية مصدر من مصادر الاحتجاج اللغوي والاستشهاد بها على المسائل النحوية والصرفية.

٣-الإسهام في خدمة المكتبة الإسلامية وإثرائها، وعلى وجه الخصوص مكتبة القراءات القرآنية ودراساتها اللغوية.

٤-بناء شخصيتي العلمية و تكوينها من خلال مناقشة آراء النحاة في توجيه القراءات القرآنية.

ب- أسباب خاصة بالموضوع:

١-يُعدّ الإمام أبو العباس محمد بن يزيد المبرّد أوّل من صنّف في توجيه القراءات القرآنية كتاباً مستقلاً والذي عنوانه (احتجاج القرَّاء)[1] غير أنه لم يصل إلينا و لا يزال مفقوداً.

٢-جمع آرائه في التوجيهات النحوية والصرفية و اللغوية من خلال كتب إعراب القرآن، وتوجيه القراءات والتفاسير التي اهتمت بالجانب اللغوي في توجيه القراءات.

٣-مكانة (المبرِّد) العلمية في توجيهاته النحوية تحليلاً ومناقشةً و ترجيحاً.

٤-أوردت كتب التراجم والطبقات روايات تدلّ على موقف المبرّد من القراءات القرآنيّة وهذا الموقف بحاجة إلى تمحيص وتدقيق ونظر.

٥-إبراز منهج المبرد في توجيه القراءات القرآنية.

٦-إيضاح أثر توجيه المبرد للقراءات فيمن بعده.

٧-كثرة ورود آرائه في توجيه القراءات القرآنية في كتب التوجيه وإعراب القرآن والتفاسير التي لها عناية بتوجيه القراءات.

---

[1] كما أشار إلى ذلك ابن النديم في الفهرست، (ص٨٨)، وياقوت الحموي في معجم الأدباء، (١٢١/١٩)، والقفطي في إنباه الرواة، (٢٥١/٣).

وبعد شروعي في البحث وجدت دراسة لها تعلّق ظاهر ببحثي، عنوانها (المبرد والقراءات القرآنية دراسة لغوية)، للباحث أحمد عبد الكريم سالم كليب، في جامعة اليرموك بالأردن عام (١٩٩٣م) وكانت بإشراف الأستاذ الدكتور/علي بن توفيق الحمد.

وبعد الاطلاع على هذه الدّراسة بان التباين بين دراسته و دراستي وذلك لأسباب منها:

أولاً: أنها هدفت إلى إبراز موقف المبرّد من القراءات القرآنية، ولم تهدف إلى دراسة توجيهاته.

إذ يقول الباحث في مقدمة الدّراسة: "والدّاعي إلى ذلك ما نُسب إليه من تطاول على القراءات القرآنية، الأمر الذي استدعى مناقشة المبرد فيما ورد عنه من أراء حول القراءات".

و كان تقسيم الدّراسة لدى الباحث على أربعة فصول هي:

الفصل الأول: القراءات التي عارضها المبرد.

الفصل الثاني: القراءات التي اختارها المبرد.

الفصل الثالث: القراءات التي أجازها المبرد.

الفصل الرابع: وجوه أجازها وليست عنده قراءة.

وواضح من فصول البحث أنّه منصبٌّ على موقف المبرّد من القراءات القرآنية، وليس على دراسة التوجيهات و مقارنتها بآراء النحاة.

ثانياً: وقفت على أكثر من عشرين موضعاً من توجيه المبرّد للقراءات لم يتطرق إليها الباحث في الدراسة السابقة منها:

١- قول السّمين في قوله تعالى: ﴿ **وَٱلسَّارِقُ وَٱلسَّارِقَةُ فَٱقْطَعُوٓاْ أَيْدِيَهُمَا** ... ﴿٣٨﴾ ﴾ [المائدة: ٣٨]، "قراءة الجمهور بالرفع... وفيها وجهان..... و الثّاني وهو مذهب الأخفش، ونقل عن المبرد وجماعة كثيرة أنّه مبتدأ أيضاً والخبر الجملة الأمرية من قوله تعالى:

﴿ فَأَقۡطَعُوٓاْ ﴾"[1].

٢- ومنها قوله أيضًا في قوله تعالى: ﴿ أَيۡنَمَا تَكُونُواْ يُدۡرِككُّمُ ٱلۡمَوۡتُ وَلَوۡ كُنتُمۡ فِي بُرُوجٖ مُّشَيَّدَةٖۗ ﴿٧٨﴾ ﴾ [النساء: ٧٨]: "و(أين) ظرف مكان و(تكونوا) مجزوم بها و(يدرككم) جوابه، والجمهور على جزمه؛ لأنه جواب الشرط، وطلحة بن سلمان: (يدرِكُكم) برفعه، فخرَّجه **المبرِّد** على حذف الفاء، أي: فيدرككم الموت[2].

و الذي يظهر أن سبب إغفال الباحث لهذه المواضع أنه خصَّص البحث للقراءات الواردة في كتب المبرِّد كالمقتضب والكامل وغيرها، ولم يُعْنَ بجمع توجيهاته من كتب التفسير و إعراب القرآن و توجيه القراءات.

- **خطة البحث:** يتكون هذا البحث من مقدمة، وتمهيد، وثلاثة وفصول، وخاتمة وفهارس فنية.

المقدمة: وفيها: أهمية الموضوع، وأسباب اختياره، وخطة البحث، ومنهج الدراسة فيه.

التمهيد: وفيه:

١-ترجمة موجزة عن المبرّد.

٢-تعريف بعلم توجيه القراءات ونشأة التأليف فيه، وأبرز مصنفاته.

الفصل الأول: منهج المبرد في توجيه القراءات القرآنية، وأثره فيمن بعده، وفيه ثلاثة مباحث:

المبحث الأول: موقف المبرِّد من القراءات القرآنية.

المبحث الثاني: منهج المبرد في توجيه القراءات القرآنية.

المبحث الثالث: أثر توجيه المبرد للقراءات فيمن بعده.

الفصل الثاني: توجيهات المبرد النحّوية للقراءات القرآنية، وفيه خمسة مباحث:

---

[1] الدّر المصون للسمين الحلبي، (٤/٢٥٨).

[2] المرجع نفسه، (٤/٤٣).

المبحث الأول: مسائل العامل.

المبحث الثاني: مسائل الإعراب والبناء.

المبحث الثالث: مسائل الحذف والتقدير.

المبحث الرابع: مسائل التوابع.

المبحث الخامس: مسائل الأدوات.

الفصل الثالث: توجيهات المبرد الصّرفية للقراءات القرآنية، وفيه ثلاثة مباحث:

المبحث الأول: مسائل الاشتقاق.

المبحث الثاني: مسائل الإعلال والإبدال.

المبحث الثالث: مسائل التقاء الساكنين.

الخاتمة: وفيها أبرز النتائج والتوصيات.

الفهارس الفنية: وتشمل الآتي:

١-فهرس الآيات القرآنية.
٢-فهرس القراءات القرآنية المدروسة.
٣-فهرس الأشعار والأرجاز.
٤-فهرس المصادر والمراجع.
٥-فهرس الموضوعات.

- **منهج البحث:**

أولاً: أذكر الآية القرآنية و القراءات الواردة فيها ، ثم أذكر المسألة النحوية أو الصرفية التي تتعلق بها، ثم أذكر توجيه المبرِّد لتلك القراءة، ثمَّ أذكر التوجيهات الواردة فيها، ثم أذكر الرأي الراجح بعد مناقشة تلك المسائل معتمداً على الأدلة النحوية في ذلك.

ثانياً: الدراسة ستعنى عناية كبيرة بالمسائل التي لم تسبق دراستها في البحث المشار إليه.

شكر وتقدير

قال تعالى: ﴿ وَإِذْ تَأَذَّنَ رَبُّكُمْ لَئِن شَكَرْتُمْ لَأَزِيدَنَّكُمْ ﴾ [إبراهيم: ٧]، فلله الحمد والشكر على نعمه التي لا تعدُّ ولا تحصى، وامتثالا لقول نبيه ﷺ: «لا يشكر الله من لا يشكر الناس»[1]، فلا يسعني عند تقديم هذا العمل العلمي إلا أن أشكر بعد شكر الله كل من كان سبباً لوصولي إلى هذه المرحلة، وعلى رأسهم والديَّ الكريمان اللذان ربيَّا وتعبَّا، فلهم منِّي خالص الدعاء، وإخوتي وزوجتي ، وكل من له فضل عليَّ بعد الله سبحانه وتعالى.

وأخص بالشكر في هذا العمل من له الفضل الوافر في التوجيه، والإرشاد، والإشراف، والتشجيع، فكان كريمَ النفس، جوادَ الأعطيات، رَحِبَ الصبر، فضيلة الدكتور عبد الله المسملي، فالله أسأل أن يجزيه عني خير الجزاء، ويجعل ما قدَّمه لي في موازين أعماله

وأتقدم بالشكر أيضاً إلى جامعة أم القرى التي احتضنتني ، فَعلَّمتْ وربَّتْ ، ثمَّ أتاحت لي الفرصة في مواصلة الدراسات العليا، بكلية اللغة العربية ، فالشكر موصولٌ لعميدها السابق الأستاذ الدكتور صالح الزهراني، وعميدها في هذه الفترة الأستاذ الدكتور حامد الربيعي، وأساتذتها، من أمثال الدكتور محمد الدغريري رئيس قسم الدراسات العليا السابق، على ما وفروا لنا ما نحتاج خلال إكمال هذا البرنامج.

كما أتقدم بالشكر للأساتذة الكرام عُضوي لجنة المناقشة، على ما يقدمان من وقت وجهدٍ لتقويم هذه الرسالة.

وختاماً، حسبي هذا الجهد المتواضع فإن أصبت فمن الله وحده سبحانه وتعالى، الموفق والمنعم، والمبارك، وإن أخطأت فما هو إلا ديدن نفسٍ مقصرة ، ترجو من الله المغفرة.

وما توفيقي إلا بالله سبحانه عليه توكلت وإليه أنيب.

---

[1] أخرجه أبو داود في سننه، باب في شكر المعروف، (٤/٢٥٥).

التمهيد: وفيه:

١-ترجمة موجزة عن المبرّد.

٢-تعريف بعلم توجيه القراءات ونشأة التأليف فيه، وأبرز مصنفاته.

أولا: ترجمة موجزة عن المبرّد.

يمكن الحديث عن المبرد في عدة نقاط، وهي:

- **نسبه، ولقبه، وكنيته.**

هو أبو العباس محمد بن يزيد بن عبد الأكبر بن عمير بن حسان بن سليم بن سعد بن عبد الله بن زيد بن مالك بن الحارث بن عامر بن عبد الله بن بلال بن عوف وهو ثمالة بن أسلم بن كعب بن الحارث بن كعب بن عبد الله بن مالك بن نصر بن الأزد بن الغوث الأزدي ثم الثمالي المعروف بالمبرد[(١)].

- **مولده وحياته.**

ولد أبو العباس المبرّد سنة عشر ومائتين يوم الاثنين ليلة العشرين من ذي الحجة في البصرة، وعاش فيها، ابتدأ بقراءة " الكتاب" على الجرمي فقرأ بعضه، وأكمل باقيه على المازني.

واشتهر أمره ببغداد بعد خمول، وذاك أن المتوكل استحضره إلى سرّ من رأى؛ لأنه قرأ يوما، والفتح بن خاقان بحضرته: ﴿ وَمَا يُشْعِرُكُمْ أَنَّهَآ ﴿١٠٩﴾ ﴾ [الأنعام: ١٠٩]، بكسر هَمزة «إِنَّ»، فقال الفتح: يا سيدي (أنها)، فقال: ما أعرفها إلا بالكسر، فأمر بإحضار المبرد، فحضر، وورد إلى الفتح بن خاقان فسلم عليه، فذكر له ما استحضره له، فوافق الفتح، فرفع مجلسه، ثم أدخل بعد ذلك المتوكل، فصوب قراءته، وذكر جواز الوجهين جميعا.

ثم سار إلى بغداد، وتكلم في جامع المنصور، وأخذ يجيب عن مسائل يفهم أنه قد سئل عنها، فقام الزجاج من حلقة أحمد بن يحيى ثعلب إليه، وألقى عليه عدة مسائل، فأجاب في جميعها، فلزمه وترك مجلس ثعلب[(٢)].

---

(١) ينظر أخبار النحويين البصريين للسيرافي، (ص٧٢)، نزهة الألباء في طبقات الأدباء (ص١٦٤)، وتاريخ دمشق، لابن عساكر، (٥٦/٢٥٠).

(٢) ينظر أخبار النحويين البصريين، (ص٧٢)، وتاريخ العلماء النحويين، (ص٥٣)، ونزهة الألباء في طبقات الأدباء، (ص١٦٤).

وقد انتهى إليه رئاسة المدرسة النحوية البصرية بعد طبقة أبي عمر الجرمي، وأبي عثمان المازني[١].

- **سبب تلقيبه بالمبرد.**

قد اختُلف في سبب تلقيبه بالمبرّد، فقيل: «إن السبب فى تلقيبه بالمبرّد أن المبرّد قال: "كان سبب ذلك أن صاحب الشرطة طلبني للمنادمة والمذاكرة، فكرهت الذهاب إليه، فدخلت على أبي حاتم سهل بن محمد السجستاني، فجاء رسول الوالي يطلبني، فقال لي أبو حاتم: ادخل في هذا — يعني غلاف مُزَّملة فارغ – والمزملة هي التي يُبرَّد فيها الماء – فدخلت فيه، وغطى رأسه، ثم خرج إلى الرسول فقال: ليس هو عندي، فقال: أخبرت أنه دخل إليك، قال: فادخل الدار وفتشها، فدخل وطاف في كل موضع من الدار، ولم يفطن لغلاف المزملة، ثم خرج، فجعل أبو حاتم يصفق وينادي على المزملة: المبرّد المبرّد، وتسامع الناس بذلك فلَهجوا به"[٢]، وعلى هذا تقرأ الراء بالفتح «الْمُبَرَّدُ».

ونقل ياقوت: "إنما لقب بالمبرّد؛ لأنه لما صنف المازني كتاب الألف واللام سأله عن دقيقه وعويصه، فأجابه بأحسن جواب، فقال له المازني: قم فأنت المبرّد بكسر الراء، أي المثبت للحق، فحرفه الكوفيون وفتحوا الراء، وكان المبرّد يقول: برَّد الله من برَّدني، أي من دعاني بالمبرّد"[٣]، وعلى هذا تقرأ الراء بالكسر، «الْمُبَرِّدُ».

- **شيوخه.**

أخذ المبرد عن عدد من أهل العربية أهمهم ثلاثة وهم:

---

[١] ينظر أخبار النحويين البصريين، (ص٧٢)، وتاريخ العلماء النحويين، (ص٥٣)، ونزهة الألباء في طبقات الأدباء، (ص١٦٤).

[٢] إنباه الرواة على أنباه النحاة (٣/ ٢٤٦)، وينظر وفيات الأعيان، (٣٢١/٤)، وسير أعلام النبلاء، (٥٧٧/١٣).

[٣] معجم الأدباء، (٢٦٧٩/٦).

١-أبو عمر صالح بن إسحاق الجرمي النحوي البصري، المتوفى سنة خمس وعشرين ومائتين[١].

٢-أبو عثمان بكر بن محمد بن بقية -وقيل بكر- بن محمد بن عدي بن حبيب المازني العدوي النحوي البصري، المتوفى سنة سبع وأربعين ومائتين[٢].

٣-أبو حاتم سهل بن محمد السجستاني الجشمي النحوي اللغوي المقرئ البصري، المتوفى سنة خمسين ومائتين، في خلافة المستعين، وقيل: سنة خمس وخمسين ومائتين[٣]، وغيرهم من أهل العربية[٤].

- **تلاميذه.**

قد أخذ عن المبرّد خلق كثير منهم الآتية أسماؤهم:

١- أبو بكر محمد بن السري المعروف بابن السراج البغدادي النحوي، المتوفى يوم الأحد، لثلاث بقين من ذي الحجة سنة ست عشرة وثلاثمائة في خلافة المقتدر بالله تعالى[٥].

٢- أبو إسحاق إبراهيم بن السري بن سهل الزجاج النحوي، المتوفى يوم الجمعة لإحدى عشرة ليلة بقيت من جمادى الآخرة سنة إحدى عشرة وثلاثمائة، في خلافة المقتدر بالله تعالى[٦].

---

[١] ينظر أخبار النحويين البصريين، (ص٥٦)، ونزهة الألباء في طبقات الأدباء، (ص١١٤)، ومعجم الأدباء، (١٤٤٢/٤).

[٢] ينظر المراجع السابقة.

[٣] ينظر نزهة الألباء في طبقات الأدباء، (ص١٤٥)، وإنباه الرواة على أنباه النحاة، (٥٨/٢).

[٤] ينظر نزهة الألباء في طبقات الأدباء، (ص١٦٥)، ومعجم الأدباء، (٢٦٧٩/٦).

[٥] ينظر تاريخ العلماء النحويين، (ص٤٠)، نزهة الألباء في طبقات الأدباء، (ص١٨٦)، ومعجم الأدباء، (٢٥٣٤/٦).

[٦] ينظر نزهة الألباء في طبقات الأدباء، (ص١٨٣)، ومعجم الأدباء، (٥١/١)، إنباه الرواة على أنباه النحاة، (١٩٤/١).

٣- أبو عبد الله إبراهيم بن محمد بن عرفة العنكي الأزدي الواسطي النحوي، المعروف بنفطويه، كانت وفاته - رحمه الله - يوم الأربعاء لاثنتي عشرة ليلة خلت من شهر ربيع الأول سنة ثلاث وعشرين وثلاثمائة[١].

٤- أبو بكر محمد بن يحيى بن عبد الله بن العباس بن محمد بن صول المعروف بالصولي النحوي، المتوفى سنة خمس وثلاثين وثلاثمائة - وقيل: ست وثلاثين - في خلافة المطيع أبي الفضل بن المقتدر بالله تعالى[٢].

٥- أبو علي إسماعيل بن محمد بن إسماعيل بن صالح الصفار النحوي، المتوفى سنة إحدى وأربعين ومائتين[٣].

- **مؤلفاته:**

ذكر العلماء للمبرد كتبًا كثيرة، ولكن المطبوع منها قليل، ومن تلك الكتب ما يلي:

١-شرح شواهد كتاب سيبويه.
٢-طبقات النحويين البصريين وأخبارهم.
٣-قواعد الشعر.
٤-الكامل في اللغة والأدب.
٥-كتاب احتجاج القراء وإعراب القرآن.
٦-كتاب أسماء الدواهي عند العرب.
٧-كتاب الاشتقاق.
٨-كتاب الإعراب.
٩-كتاب التصريف.

---

[١] ينظر نزهة الألباء في طبقات الأدباء، (ص١٩٤)، ومعجم الأدباء، (١/١١٤)، وإنباه الرواة على أنباء النحاة، (١/٢١١).

[٢] ينظر نزهة الألباء في طبقات الأدباء، (ص٢٠٤)، وبغية الوعاة، (١/٢٦٩).

[٣] ينظر إنباه الرواة على أنباه النحاة، (١/٢٤٦)، وبغية الوعاة، (١/٤٥٤).

١٠- كتاب الحروف في معاني القرآن إلى سورة طه.

١١- كتاب الحروف.

١٢- كتاب الخط والهجاء.

١٣- كتاب الردّ على سيبويه.

١٤- كتاب الزيادة المنتزعة من كتاب سيبويه.

١٥- كتاب العروض.

١٦- كتاب القوافي.

١٧- كتاب المذكر والمؤنث.

١٨- كتاب المقصور والممدود.

١٩- كتاب شرح كلام العرب وتخليص ألفاظها ومزاوجة كلامها وتقريب معانيها.

٢٠- كتاب ضرورة الشعر.

٢١- كتاب ما اتفقت الفاظه واختلفت معانيه في القرآن.

٢٢- المدخل في النحو.

٢٣- المدخل في كتاب سيبويه.

٢٤- معنى كتاب الأوسط للأخفش.

٢٥- معنى كتاب سيبويه.

٢٦- المقتضب في النحو، وغيرها[١].

- **ثناء العلماء عليه.**

قد أثنى كثير من العلماء على المبرد واعترفوا له بالفضل والعلم، ومن هؤلاء العلماء، إسماعيل القاضي - وهو من معاصريه – قال عنه: "ما رأى محمد بن يزيد مثل نفسه"[٢].

---

[١] ينظر معجم الأدباء، (٢٦٨٤/٦)، وإنباه الرواة على أنباه النحاة، (٢٥١/٣)، وبغية الوعاة، (٢٧٠/١).

[٢] أخبار النحويين البصريين، (ص٧٨)، ونزهة الألباء في طبقات الأدباء، (ص١٦٥)، ومعجم الأدباء، (٢٦٧٩/٦).

أبو بكر بن مجاهد قال عنه: "ما رأيت أحسن جواباً من المبرد في معاني القرآن فيما ليس فيه قول لمتقدم"[١].

ونفطويه قال عنه: "ما رأيت أحفظ للأخبار بغير أسانيد منه ومن أبي العباس بن فرات"[٢].

وأبو سعيد السيرافي قال عنه: وقد كان من نظرائه في عصره ممن قرأ كتاب سيبويه على المازني جماعة لم يكن لهم كنباهته، مثل أبي ذكوان القاسم بن إسماعيل، ومثل أبي علي بن ذكوان، ومثل أبي يعلى بن أبي زرعة من أصحاب المازني، ومثل أبي جعفر بن محمد الطبري، ومثل أبي عثمان الأشتانداني، وأبي بكر بن إسماعيل المعروف بمبرمان وغيرهم[٣].

- **وفاته:**

توفي أبو العباس المبرد في شوال سنة خمس وثمانين ومائتين، وقيل لليلتين بقيتا من ذي الحجة، سنة ست وثمانين ومائتين، في خلافة المعتضد بالله تعالى، ودفن في مقبرة باب الكوفة، وصلى عليه يوسف بن يعقوب القاضي، وله ست وسبعون سنة[٤].

---

[١] نزهة الألباء في طبقات الأدباء، (ص١٦٥)، ومعجم الأدباء، (٢٦٧٩/٦)، ونشأة النحو وتاريخ أشهر النحاة، (ص٩١).

[٢] ينظر معجم الأدباء، (٢٦٨٤/٦)، وإنباه الرواة على أنباه النحاة، (٢٥١/٣)، وبغية الوعاة، (٢٧٠/١).

[٣] أخبار النحويين البصريين، (ص٨١)، وينظر نزهة الألباء في طبقات الأدباء، (ص١٦٥).

[٤] ينظر تاريخ العلماء النحويين، (ص٦٢)، ونزهة الألباء في طبقات الأدباء، (ص١٧٣)، ومعجم الأدباء، (٢٦٨٣/٦).

ثانيا: التعريف بعلم توجيه القراءات ونشأته وأبرز مصنفاته.

- **أولاً: التعريف بعلم توجيه القراءات لغة واصطلاحاً:**

التوجيه في اللغة: مصدر وجَّه يوجِّه توجيهاً، على وزن (فعَّل ، يُفَعِّلُ، تفعيلاً) وهو قبلة الشيء ووجهته، قال ابن فارس في المقاييس : "(وَجَهَ) الْوَاوُ وَالْجِيمُ وَالْهَاءُ: أَصْلٌ وَاحِدٌ يَدُلُّ عَلَى مُقَابَلَةٍ لِشَيْءٍ. وَالوَجهُ مُستَقبِلٌ لِكُلِّ شَيْءٍ ... وَوَجَّهْتُ الشَّيْءَ: جَعَلْتُهُ عَلَى جِهَةٍ"[١].

وقال ابن منظور : "وَجِّهِ الحَجَرَ وِجْهَةَ ما لَهُ وجِهَةٌ .... ، يُضْرَبُ مَثَلًا للأَمر إِذَا لَمْ يَسْتَقِم مِنْ جهةٍ، أَنْ يُوَجِّهَ لَهُ تَدْبِيرًا مِنْ جِهةٍ أُخرى، وأَصل هَذَا فِي الحَجَرِ يُوضَعُ فِي الْبِنَاءِ فَلَا يَستَقِيمُ، فيُقلَبُ عَلَى وجهٍ آخَرَ فَيَسْتَقِيمُ"[٢].

أما توجيه القراءات في الاصطلاح:

فقد اختلفت التسمية المرادة من توجيه القراءات عند القدماء إلى عدَّة أسماء من مثل: (حجة القراءات) و (وجوه القراءات) و(معاني القراءات) و(إعراب القراءات) و(علل القراءات) وغيرها، ولكن كلها تهدف لمصطلح توجيه القراءات، ولم أجد تعريفا لهم لهذا العلم، ولكن نجد أحد المعاصرين عند تعريفه لمصطلح "الاحتجاج" يورد بعض المصطلحات السابقة فيقول:" هو علم يقصد منه تبيين وجوه وعلل القراءات والإيضاح منها والانتصار لها[٣].

ويقول الدكتور سعيد الأفغاني- الذي نجده استعمل مصطلح «الحجة» :"وكلمة الحجة في هذا الفن، لا يراد بها الدليل، لأنَّ دليل القراءة صحة إسنادها وتواترها، وإنما يراد بها وجه

---

[١] مقاييس اللغة (٦/٨٨).

[٢] لسان العرب (١٣/٥٥٧).

[٣] وهو الدكتور/ حازم سعيد حيدر، ينظر مقدمة تحقيق شرح الهداية، (ص٢٠).

الاختيار، لما اختار القارئ لنفسه قراءة من بين القراءات الصحيحة المتواترة التي أتقنها ويكون هذا الوجه تعليلا نحويا حينا، ولغويا حينا، ومعنوياً تارة، ونقلياً تارة، يراعي أخبار وأحاديث استأنس بها في اختياره، فهي تعليل الاختيار لا دليل صحة القراءة، إذ القراءة صحيحة في نفسها لتواترها لا لعلل اختيار قراء لها"[١].

ويقول أحمد بن مصطفى الشهير بـ (طاش كبرى زاده) عند تعريفه لعلم علل القراءات: "وهو علم باحث عن لـمِّيَّة القراءات كما أن علم القراءات باحث عن أنِّيَّتها"[٢].

- **ثانيا: نشأته وأبرز مصنفاته.**

بدأ علم التوجيه يظهر في هيئة ملاحظات أولية تروى عن بعض الصحابة والتابعين والقراء، مفرقة لا تستوعب قراءة بعينها ولا عدداً من القراءات، وإنما ترد عند الحاجة، ويدعو إليها اختيارهم وجهاً قرائياً على آخر، وكانت تعتمد في الغالب على حمل لفظ القِراءة على نظيره من القرآن الكريم، ثم أخذت تتجه مع ذلك إلى شيء من التعليل والتفسير.

ومن ذلك ما يروى عن ابن عباس –رضي الله عنهما– (ت٦٨هـ) أنه كان يقرأ (ننشرها) بالراء المهملة وفتح النون من قول الله تعالى: ﴿ وَٱنظُرْ إِلَى ٱلْعِظَامِ كَيْفَ نُنشِزُهَا ﴿٢٥٩﴾ ﴾ [البقرة: ٢٥٩]، ويحتج لقراءته بقوله الله تعالى: ﴿ ثُمَّ إِذَا شَآءَ أَنشَرَهُۥ ﴿٢٢﴾ ﴾ [عبس: ٢٢]، وكأنه يذهب بذلك إلى أن معناها نُحييها، وهما (ننشزها، وننشرها) قراءتان

---

[١] مقدمة تحقيق حجة القراءات لابن زنجلة، (ص٣٤) .

[٢] مفتاح السعادة ومصباح السيادة في موضوعات العلوم، (٢/٣٣٥).

متواترتان[١]، فقد فسر آية "البقرة" بما في سورة "عبس"، واستشهد للوجه الذي قرأ به آية البقرة بالوجه المتفق على قراءته بالراء في سورة عبس[٢].

وورد عنه أيضاً أنه فسّر قوله تعالى: ﴿ حَتَّىٰٓ إِذَا ٱسْتَيْـَٔسَ ٱلرُّسُلُ وَظَنُّوٓاْ أَنَّهُمْ قَدْ كُذِبُواْ جَآءَهُمْ نَصْرُنَا فَنُجِّيَ مَن نَّشَآءُۖ وَلَا يُرَدُّ بَأْسُنَا عَنِ ٱلْقَوْمِ ٱلْمُجْرِمِينَ ﴿١١٠﴾ ﴾ [يوسف: ١١٠]، أن الرسل ظنت أنهم قد كُذبوا فيما وُعدوا من النصر، وكانوا بشراً فضعفوا ويئسوا وظنوا أنهم قد أخلفوا، كما قال تعالى: ﴿ حَتَّىٰ يَقُولَ ٱلرَّسُولُ وَٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ مَعَهُۥ مَتَىٰ نَصْرُ ٱللَّهِ ﴿٢١٤﴾ ﴾ [البقرة: ٢١٤]، فإذا كان ذلك جاء نصر الله للرسل[٣].

ونُقِلَ عن عائشة – رضي الله عنها – أنها ردّت هذا التفسير، قال ابن أبي مليكة: وأخبرني عروة عن عائشة أنها خالفت ذلك وأبته وقالت: "ما وعد الله رسوله من شيء إلا علم أنه سيكون قبل أن يموت، ولكنه لم يزل البلاء بالرسل حتى ظنوا أن من معهم من المؤمنين قد كذبوهم، وكانت تقرؤها: (وظنوا أنهم قد كذبوا) مثقلة الذال للتكذيب"[٤]، وهما: (التخفيف والتشديد) قراءتان متواتران[٥].

---

[١] ينظر إبراز المعاني عن حرز الأماني، (ص٣٦٥)، والنشر في القراءات العشر، (٢٧/١).

[٢] ينظر معاني القرآن، للفراء، (١٧٣/١)، وتفسير القرطبي، (٢٩٥/٣)، والبحر المحيط، (٦٣٧/٢)، والتفسير من سنن سعيد بن منصور، (٩٦٩/٣)، وصفحات في علوم القرآن، للدكتور/ أبو طاهر السندي، (ص٢٩٢).

[٣] ينظر تفسير الثعلبي، (٢٦٥/٥)، وتفسير البغوي، (٢٨٦/٤)، وتفسير القرطبي، (٢٧٦/٩)، وتفسير المظهري، (٢٠٨/٥).

[٤] ينظر تفسير الطبري، (٣٩٥/١٣)، وتفسير ابن كثير، (٣٦٤/٤)، والدر المنثور في التفسير بالمأثور، (٥٩٦/٤)، وفتح القدير، للشوكاني، (٧٤/٣).

[٥] ينظر إبراز المعاني، (ص٥٣٨)، والنشر، (٥٠/١).

وروي أن عائشة – رضي الله عنها – قالت في قوله تعالى: ﴿ إِذْ قَالَ ٱلْحَوَارِيُّونَ يَٰعِيسَى ٱبْنَ مَرْيَمَ هَلْ يَسْتَطِيعُ رَبُّكَ أَن يُنَزِّلَ عَلَيْنَا مَآئِدَةً مِّنَ ٱلسَّمَآءِ ۖ قَالَ ٱتَّقُوا۟ ٱللَّهَ إِن كُنتُم مُّؤْمِنِينَ ﴿١١٢﴾ ﴾ [المائدة: ١١٢]، "كان الحواريّون أعلم بالله من أن يقولوا: هل يستطيع ربُّك، إنما قالوا: هل تستطيع أنت ربَّك؟ هل تستطيع أن تدعوه؟"[(١)]، وفي الآية قراءتان متواترتان هما: (هل يستطيعُ ربُّك) و(هل تستطيعُ ربَّك)[(٢)].

ثم انتقل هذا العلم –نظير علم القراءات– من صدور الصحابة إلى صدور التابعين من تلاميذهم، وكلما انتشر علم القراءات واشتهر زاد علم التوجيه وازدهر.

ومِن القراء المشهورين مَن هو تابعي، ومنهم مَن هو مِن أتباعهم، وكان علم التوجيه معروفًا لديهم، كما كان علم القراءات واللغة والنحو معروفًا لديهم ومنتشرًا فيهم.

ومِن أئمة القراءات مَن هو من أعلام اللغة والنحو؛ أمثال: أبي عمرو بن العلاء، والكسائي، ويعقوب الحضرمي، وغيرهم.

وكان كل قارئ من القراء يختار قراءة من بين القراءات المتعددة، ويفاضل بين القراءة التي يلتزمها وبين التي يعرفها ويتعلمها، فكان أبو عمرو بن العلاء (ت١٥٤هـ) يقرأ الفعل (يُصْدِرَ) بفتح الياء وضم الدال (يَصْدُرَ) من قول الله تعالى: ﴿ قَالَتَا لَا نَسْقِى حَتَّىٰ يُصْدِرَ ٱلرِّعَآءُ ﴿٢٣﴾ ﴾ [القصص: ٢٣]، ويحتج لاختياره بأن: "المراد من ذلك حتى ينصرف الرعاء عن الماء، ولو كان (يُصْدر) كان الوجه أن يذكر المفعول فيقول: (حتى يصدر الرعاء ماشيتهم)، فلما لم يذكر مع الفعل المفعول علم أنه غير واقع، وأنه (يَصْدُرَ الرّعاء) بمعنى ينصرفون عن الماء[(٣)]، وهما قراءتان متواتران[(٤)].

---

(١) ينظر الدر المنثور، (٢٣١/٣)، والتفسير المظهري، (٢٠٣/٣)، وفتح القدير، (٢٠٧/٢).

(٢) ينظر السبعة في القراءات، لابن مجاهد، (ص٢٤٩)، والتيسير في القراءات السبع، (ص١٠١).

(٣) ينظر صفحات في علوم القرآن، للدكتور/ أبو طاهر السندي، (ص٢٩٢)،

(٤) ينظر السبعة، (ص٤٩٢)، وإبراز المعاني، (ص٦٣٣)، والنشر، (٣٤١/٢).

وظل الأمر كذلك إلى أن جاء عصر التصنيف والتأليف، فضمنه بعضهم كتب تدوين القراءات، وكان من أوائل هؤلاء، هارون بن موسى الأعور المتوفى سنة: (١٧٠هـ)، فقد ألف كتابه وأسماه (وجوه القراءات)، وتتبع الشاذ منها فبحث عن أسناده، قال أبو حاتم السجستاني: "كان أول من سمع بالبصرة وجوه القراءات وألفها وتتبع الشاذ منها، فبحث عن إسناده هارون بن موسى الأعور وكان من القرّاء، مات هارون فيما أحسب قبل المائتين"[(١)]. ومنهم يعقوب بن إسحاق الحضرمي المتوفى سنة: (٢٠٥هـ)، الذي ألف كتابا وأسماه (الجامع)، وجمع فيه عامة اختلاف وجوه القراءات، ونسب كل حرف إلى من قرأ به، قال ياقوت الحموي: "وصنف يعقوب: كتاب الجامع، ذكر فيه اختلاف وجوه القراءات ونسب كل حرف إلى من قرأ به. وكتاب وقف التمام، وغير ذلك. مات في جمادى الأولى سنة خمس ومائتين عن ثمان وثمانين سنة"[(٢)].

ومنهم أيضا أبو محمد عبد الله بن مسلم بن قتيبة المتوفى سنة: (٢٧٦هـ)، في كتابه: (وجوه القراءات)، وغيرهم.

ومنهم من ضمنه كتب معاني القرآن، ومن أوائل هؤلاء أبو زكريا يحيى بن زياد الفراء المتوفى سنة: (٢٠٧هـ)، وأبو الحسن سعيد بن مسعدة الأخفش الأوسط المتوفى سنة: (٢١٥هـ)، وأبو إسحاق الزجاج المتوفى سنة: (٣١١هـ)، وغيرهم.

ومنهم من ضمنه كتب اللغة، ومن أوائل هؤلاء الخليل بن أحمد الفراهيدي المتوفى سنة: (١٧٥هـ)، وأبو بشر عمرو بن قنبر المعروف بسيبويه المتوفى سنة: (١٨٠هـ)، وأبو العباس المبرد المتوفى سنة (٢٨٥هـ)، وغيرهم[(٣)].

---

(١) غاية النهاية في طبقات القراء، (٣٤٨/٢)، وينظر مقدمة شرح الهداية، (ص٣٠).

(٢) معجم الأدباء، (٢٨٤٢/٦)، وينظر إنباه الرواة، (٥١/٤)، ووفيات الأعيان، (٣٩١/٦)، ومقدمة شرح الهداية، (ص٣٠).

(٣) ينظر مقدمة شرح الهداية، (ص٣٠)، وتوجيه الخليل بن أحمد للقراءات القرآنية في كتاب العين، للدكتور/ عبد الله المسملي، (ص٧).

ومنهم من أفردها بالتأليف والتصنيف، ومن أبرز تلك المصنفات:

١- «احتجاج القراء»، لأبي العباس محمد بن يزيد المبرد، (ت: ٢٨٥هـ)، وقد سماه بعضهم «احتجاج القرأة»[١].

٢- «احتجاج القرَاء»، لأبي بكر ابن السراج، (ت: ٣١٦ هـ)، وقد سماه بعضهم «احتجاج القرأة»[٢].

٣- «الاحتجاج للقرَّاء»، لابن درستويه، (ت: ٣٤٧ هـ).

٤- «الاحتجاج في القراءات»، لأبي بكر محمد بن الحسن العطّار، (ت: ٣٥٤هـ).

٥- «الحجة في القراءات»، لأبي الحسن أحمد بن الصقر المِنْبَجِي، (ت: ٣٦٦).

٦- «علل القراءات»، لأبي منصور الأزهري (ت ٣٧٠ هـ).

٧- «إعراب القراءات السبع وعللها»، لابن خالويه، (ت: ٣٧٠هـ).

٨- «الحجة للقراء السبعة»، لأبي علي الفارسيّ، (ت ٣٧٧هـ).

٩- «المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات»، لابن جنّي، (ت ٣٩٢ هـ).

١٠- «حجة القراءات»، لابن زنجلة، (ت: ٤٠٣ هـ).

١١- «وجوه الإعراب والقراءات»، لأبي إسحاق أحمد بن محمد الثعلبي، (٤١٤هـ).

١٢- «الكشف عن وجوه القراءات السبع وعللها وحججها»، لمكي بن أبي طالب القيسيَّ، (ت: ٤٣٧هـ).

١٣- «شرح الهداية»، لأحمد بن عمار المهدوي، (ت: ٤٤٠هـ).

---

[١] ينظر إنباه الرواة، (٢٥١/٣).

[٢] ينظر بغية الوعاة، (١١٠/١).

١٤- «إعراب القراءات»، لأبي طاهر إسماعيل بن خلف الأنصاري، (ت: ٤٥٥هـ).

١٥- «علل القراءات»، لأبي عبد الله سلمان بن عبد الله النهراواني المعروف بابن الفتى، (ت: ٤٩٣هـ).

١٦- «احتجاج القراء والقراءة»، لأبي القاسم الحسن بن محمد الأصفهاني المعروف بـ(الراغب)، (ت: ٥٠٢هـ).

١٧- علل القراءات، لأبي عبد الله محمد بن طيفور السجاوندي، (ت: ٥٦٠هـ).

١٨- «الموضح في وجوه القراءات وعللها»، لابن أبي مريم، (ت: ٥٦٥هـ)، وغيرها[1].

[1] ينظر مقدمة شرح الهداية، (ص٣٠)، وتوجيه الخليل بن أحمد القراءات القرآنية، (ص٧).

الفصل الأول: منهج المبرد في توجيه القراءات القرآنية، وأثره فيمن بعده، وفيه ثلاثة مباحث:

المبحث الأول: موقف المبرد من القراءات القرآنية:

المبحث الثاني: منهج المبرد في توجيه القراءات القرآنية:

المبحث الثالث: أثر توجيهات المبرد فيمن بعده:

المبحث الأول: موقف المبرد من القراءات:

شغلت القراءات أذهان النحاة منذ نشأة النحو، لأن الذين نشأ النحو على أيديهم كانوا قرَّاء، كأبي عمرو بن العلاء، وعيسى بن عمر الثقفي، ويونس والخليل، ولعل اهتمامهم بهذه القراءات وجههم إلى الدراسة النحوية واللغوية، ليلائموا بين القراءات والعربية، فيما سمعوا فيها وعنها، مع ما سمعوا في كلام العرب وعنها.

ولما استقرت قواعد النحو، وأصبحت ظاهرة الملامح، وظهرت المدرسة البصرية والمدرسة الكوفية، اتجه النحاة إلى القراءات، آخذين منها ما يؤيد وجهة نظرهم من جهة، ورافضين ما لم يقبله القياس، أو يتفق مع الأصول من جهة أخرى، وكانت تتسع دائرة الخلاف وتضيق، تبعاً لبعد هذه القراءات وقربها من الأصول والأقيسة.

فالبصريون كانوا لا يحتجون بالقراءات إلا في القليل النادر الذي يتفق مع أصولهم ويتناسق مع مقاييسهم، بخلاف جمهور الكوفيين الذين لم يتحفظوا في الاستشهاد بالقراءات.

ولم تكن الخلافات النحوية في مجال القراءات وقفاً على البصريين والكوفيين، بل تجاوز ذلك إلى المذاهب الفردية والآراء الشخصية، لمشاهير النحاة، حيث كثر بينهم الجدل حول هذه القراءات، واحتدم النزاع.

وكان من بين هؤلاء النحاة الذين كانت آراؤهم مؤثرة في بعض القراءات أبو العباس محمد بن يزيد المبرد، الذي كثر الجدل حول موقفه من القراءات، عند القدماء من أمثال أبي حيان الأندلسي، حين ذكر تلحينه لقراءة التشديد في (لَمَّا) فقال: "وهذه جسارة من المبرد على عادته"[(١)]، وعند المعاصرين من أمثال الشيخ محمد عبد الخالق عظيمة إذ يقول في معرض كلامه: "أثاريني دهشتي بادئ الرأي أن يكون من المبرد إقدام على تلحين القراء، وعددت هذا جرأة منه انفرد بها، وأقدم عليها"[(٢)].

[(١)] البحر المحيط، (٦/٢١٧).

[(٢)] أبو العباس المبرد وأثره في علوم العربية، لمحمد عبد الخالق عظيمة، (ص٤٣).

وأنا في هذه الدراسة لم أقف كثيرا عند موقف المبرد؛ لأن دراسة الدكتور/ أحمد كليب التي كانت في الأردن كانت منصبة على موقف المبرد من القراءات القرآنية، فهي تهدف إلى دراسة موقف المبرد من القراءات القرآنية، ولا تهدف إلى دراسة توجيهاته.

ويمكن تحديد موقف المبرد من القراءات في توجيهه للقراءات من خلال ثلاث نقاط:

• أولاً: توجيهات سبقه إليها غيره.

من ينظر إلى توجيهات المبرد للقراءات القرآنية يجد مواقف تأثر فيها بمن سبقه، ومن تلك الموافق ما يلي:

١- في توجيه قوله تعالى: ﴿ وَلَٰكِنَّ ٱلْبِرَّ مَنْ ءَامَنَ بِٱللَّهِ وَٱلْيَوْمِ ٱلْأَخِرِ ﴾ [البقرة: ١٧٧]، تأثر بشيخ نحاة البصرة – سيبويه – في أحد توجهيه، إذ يرى فيه أنَّ في الكلامِ حذفَ مضافٍ إلى (من آمَنَ)، تقديره: (ولكن البِرَّ بِرُّ مَنْ آمن) فحذف المضاف وأقيم المضاف إليه مقامه، قال: "والوجه: ولكنَّ البِرَّ بِرُّ مَنْ آمَنَ بالله"[(١)]، وهو في هذا تابع لسيبويه الذي يقول: "وقال عزّ وجلّ: " ولكن البر من آمن بالله "، وإنّما هو: ولكنّ البِرَّ برُّ من آمن بالله واليوم الآخِر"[(٢)].

٢- في توجيه قوله تعالى: ﴿ وَٱلسَّارِقُ وَٱلسَّارِقَةُ فَٱقْطَعُوٓاْ أَيْدِيَهُمَا ﴾ [المائدة: ٣٨]، بقراءة الرفع تأثر المبرد بالفراء، إذ يرى أنَّ «السارقُ» مبتدأ، وجملة «فاقطعوا» الخبر، والعلة عنده في دخول الفاء على الخبر، هي تضمّن المبتدأ معنى الشرط لدلالته على العموم؛ لأنّ الألف واللام فيه موصولة، والمعنى: «الذي سرق، والتي سرقت على الإطلاق دون سارق عن سارق فاقطعوا أيدهما»، قال: "والرفعُ الوجه؛ لأن معناهُ الجزاءُ، كقوله: (الزانيةُ) أي التي تزني، فإنما وجب القطع للسرقة، والجلد للزنا، فهذا مجازاة، ومن ثم جاز: الذي يأتيني فله درهمٌ، فدخلت الفاءُ لأنه استحق الدرهم بالإتيان" [(٣)]، وهذا عين ما ذكره الفراء إذ يقول: "وأمّا

[(١)] ينظر المقتضب، (٢٣١/٣).

[(٢)] الكتاب، (٢١٢/١).

[(٣)] الكامل، (٤٨١/٢)، وينظر إعراب القرآن للنحاس (٢٦٧/١)، وأوضح المسالك، (١٤٦/٢).

قوله: ﴿ وَٱلسَّارِقُ وَٱلسَّارِقَةُ فَٱقْطَعُوٓاْ أَيْدِيَهُمَا ﴾ فوجه الكلام فيه الرفع؛ لأنَّه غير مؤقَّت، فرفع كما يرفع الجزاء، كقولك: «من سرق فاقطعوا يده»"[١].

٣- في توجيه قوله تعالى: ﴿ هَٰٓؤُلَآءِ بَنَاتِيٓ هُنَّ أَطْهَرُ لَكُمْ ﴾ [هود: ٧٨]، بقراءة النصب تأثر المبرد بأبي عمرو بن العلاء، وذلك حين لحن هذه القراءة، فقال: "أما قراءة أهل المدينة، (هؤلاء بناتي هن أطهرَ لكم) فهو لحن فاحش"[٢]، وعلة ذلك عنده، هي أن القارئ فصل بين الحال وصاحبها، وهذا مما لا يجيزه جمهور النحاة، وهذا عين ما نسبه سيبويه إلى أبي عمرو بن العلاء، بقوله: "وأما أهل المدينة فينزلون هو ههنا بمنزلته بين المعرفتين، ويجعلونها فصلا في هذا الموضع، فزعم يونس أن أبا عمرو رآه لحنا"[٣].

٤- في توجيه قوله تعالى: ﴿ وَكَأَيِّن مِّن نَّبِيٍّ قَٰتَلَ مَعَهُۥ ﴾ [آل عمران: ١٤٦]، بقراءة من قرأ (وكائن)، تأثر المبرد بيونس بن حبيب؛ إذ يرى أنَّ (كَائِن) على وزن (فَاعِل)، وبتسهيل الهمزة، اسم فاعلٍ من (كان يكون) قال النحاس: "نُقل عن المبرد أنها اسم فاعل من: كان يكون فهو كائن"[٤]، وهذا نفس ما نسبه ابن عطية إلى يونس بن حبيب بقوله: "وذهب يونس بن حبيب في (كائن) إلى أنه فاعل من الكون"[٥].

٥- في توجيه قوله تعالى: ﴿ فَذَٰنِكَ بُرْهَٰنَانِ مِن رَّبِّكَ ﴾ [القصص: ٣٢]، بقراءة تشديد النون، يظهر أن المبرد تأثر بالأخفش، إذ يرى أنَّ (ذَانِّكَ) تثنية (ذلك) وأصله (ذانِ لك) فقلبت اللام نوناً، وأدغمت النون في النون، على إدغام الثاني في الأول، فيكون من الألفاظ القليلة التي أبدلت فيها النون من اللام، فقال: "وَمن قَالَ في الرجل (ذَلِك) قَالَ في الِاثنَينِ (ذَانِّك) بتَشديد النُّون، تبدل من اللَّام نونا، وتدغم إِحدَى النونين في الأُخرَى"[٦]،

---

[١] معاني القرآن، (١/٣٠٦).

[٢] المقتضب، (١/ ١٠٣-١٠٤).

[٣] الكتاب لسيبويه (٢ / ٣٩٧).

[٤] الدر المصون، (٣/٤٢٢).

[٥] المحرر الوجيز، (ص٣٦٥).

[٦] المقتضب، (٣/٢٧٥).

وهذا هو الذي يفهم من قول الأخفشُ الذي يقول فيه: وقال {فَذَانِكَ بُرْهَانَانِ} ثقّل بعضهم، وهم الذين قالوا {ذلِكَ} أَدْخلوا التثقيل للتأكيد كما أَدْخَلُوا اللام في (ذلك)"[١].

- **ثانياً: توجيهات لم يسبق إليها.**

وهذه التوجيهات يمكن تقسيمها إلى قسمين:

الأول: قراءات وجهها، فأجاز بعضها، ولم يجز بعضها الآخر:

١- القراءات التي وجهها وأجازها، ومنها:

أ- قوله تعالى: ﴿ وَلَقَدْ صَدَّقَ عَلَيْهِمْ إِبْلِيسُ ظَنَّهُ ﴾ [سبأ: ٢٠]، يرى المبرد أنَّ (ظنَّهُ) في قراءة من قرأ (صَدَق) بتخفيف الدال مفعول فيه، والتقدير: (لقد صدق عليهم إبليس في ظنِّه)، فحذف الخافض وانتصب المجرور بعده، وهذا على جعل فعل (صدق) بتخفيف الدال فعلًا لازمًا، لا يتعدى إلى مفعول صريح، قال: "النصب فيها على معنى صدق في ظنه، فتأويل التخفيف، أن إبليس ظن بهم على غير يقين فكان في ظنه ذلك صادقا، يعني أنه كان مصيبا"[٢].

ب- قوله تعالى: ﴿ وَلَا تَحَضُّونَ ﴾ [الفجر: ١٨]، يرى المبرد أن فعل (يحضون) بدون ألف بعد الحاء فعل متعد، ومفعوله محذوف استغناء عنه، والتقدير: "أنفسهم، أو أنفسكم، وقيل أهليهم، أو أهليكم، وقيل أحدا"[٣]، قال: "(لا يحضون) أي لا يحض الرجل غيره، فهو هنا مفعول محذوف مستغنى عن ذكره، كقوله تأمرون بالمعروف أي تأمرون غيركم"[٤].

---

[١] معاني القرآن، (ص٥٤٥).

[٢] حجة القراءات، لابن زنجلة، (ص٥٨٨).

[٣] روح المعاني، (٣٤٢/١٥).

[٤] حجة القراءات، (ص٧٦٣).

ج- قوله تعالى: ﴿ تُرْجِي مَن تَشَآءُ ﴾ [الأحزاب: ٥١]، يرى المبرد: أنَّ كلمة (تُرْجِي) فعل مضارعٌ من المزيد الثلاثي لـ(رجا، يرجو)، على وزن (أَفْعَلَ يُفْعِلُ)، والأصل: (تُؤَرْجِوُ) حذفت الهمزة مع تاء المضارعة حملا على حذف الهمزة المضارعة، فصارت (تُرْجِوُ) ثم استثقلت الضمة على الواو فحذفت، فصارت: (تُرْجِو)، ثم قلبت الواو ياء لسكونها وانكسار ما قبلها، "هو من رجا يرجو مشتق، يقال: رجا وأرجيته أي جعلته يرجو"[(١)].

وهذه الأوجه التي أجازها، إنما هي بناء على القواعد النحوية والصرفية التي ليست شاذة ولا نادرة.

٢- القراءات التي وجهها ولم يجزها، ومنها:

أ- قوله تعالى: ﴿ إِنَّ فِي ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ لَءَايَٰتٍ لِّلْمُؤْمِنِينَ ﴿٣﴾ وَفِي خَلْقِكُمْ وَمَا يَبُثُّ مِن دَآبَّةٍ ءَايَٰتٌ لِّقَوْمٍ يُوقِنُونَ ﴿٤﴾ وَٱخْتِلَٰفِ ٱلَّيْلِ وَٱلنَّهَارِ وَمَآ أَنزَلَ ٱللَّهُ مِنَ ٱلسَّمَآءِ مِن رِّزْقٍ فَأَحْيَا بِهِ ٱلْأَرْضَ بَعْدَ مَوْتِهَا وَتَصْرِيفِ ٱلرِّيَٰحِ ءَايَٰتٌ لِّقَوْمٍ يَعْقِلُونَ ﴿٥﴾ ﴾ [الجاثية: ٣ – ٥]، لم يجوز المبرد قراءة النصب في (آيات) الثالثة، وفي رواية لحنها، والعلة عنده في ذلك أنه من العطف على معمولي العاملين بأداة عطف واحدة، وهما: الأول: «إن» عملت في اسمها، وهو قوله تعالى: (لآياتٍ)، و(آياتٍ) – التي لم يجز نصبها المبرد في هذه القراءة – معطوفة عليها، والعامل الثاني: حرف الجر «في» عملت في قوله تعالى: (السماواتِ)، والمعطوف عليها، هو قوله تعالى: (واختلاف الليل...)، قال: "وقد قرأ بعض القراء: (واختلاف الليل والنهار وما أنزل الله من السماء من رزق فأحيا به الأرض بعد موتها وتصريف الرياح آيات لقوم يعقلون) فعطف على «إن» وعلى «في»، وهذا عندنا غير جائز"[(٢)]، وفي رواية: "هو لحنٌ عندي؛ لأنه عطف على عاملين، هما: «إن» و «في»"[(٣)].

[(١)] إعراب القرآن، للنحاس،(٣ /٢٢٠).

[(٢)] المقتضب، (١٩٥/٤)، و ينظر الكامل، (٢١٧/١)، (٧٢/٣).

[(٣)] إعراب القراءات السبع وعللها، (٣١١/٢).

ب- قوله تعالى: ﴿ نَزَّاعَةً لِّلشَّوَىٰ ﴾ [المعارج: ١٥ – ١٦]، لم يجز المبرد قراءة النصب في (نزاعة)؛ لأنها تكون حالا من (لظى) عنده، وهي اسم، وهذا الاسم ليس من الأسماء التي تنوب عن الفعل حتى تأتي منه حال، قال: "لا تكون لظى إلا نزاعةٌ للشَّوى فلا معنى للحال، إنما الحال فيما يجوز أن يكون ويجوز أن لا يكون)[1].

وهذه الأوجه التي لم يجزها، فبناء على مخالفتها للقاعدة النحوية، فالأول: خالف القاعدة النحوية التي تقول إنه لا يُعْطف على معمولي العاملين، والثاني: خالف القاعدة النحوية التي تقول إن الحال لا يعمل فيها إلا الفعل، أو شبهه، أو معناه.

الثاني: قراءات لحنها ولم يوجهها، ومن ذلك:

١- قوله تعالى: ﴿ وَإِنَّ كُلًّا لَّمَّا ﴾ [هود: ١١١]، لحن المبرد قراءة تشديد ميم (لما)؛ لأن لما عنده ليست جازمة، ولا بمعنى (إلا)، وليست حينية، وإنما اللام في (لمَّا) عنده لام مزحلقة، و(ما) بعدها زائدة، أو موصولة، فلا وجه لتشديدها، قال: " هذا لحن، لا تقول العرب إنَّ زيداً لَمَّا خارج)[2].

٢- قوله تعالى: ﴿ وَاتَّقُوا اللَّهَ الَّذِي تَسَاءَلُونَ بِهِ وَالْأَرْحَامَ ﴾ [النساء:١]، لم يجز المبرد قراءة الكسر في (الأرحام)؛ لأنه من العطف على الضمير المجرور من غير إعادة الجار، وهو مالا يجيزه جمهور البصريين – ومنهم المبرد – إلا في الضرورة الشعرية، وأما في النثر فقبيح، قال: "لو صليت خلف إمام يقرأ.....واتقوا الله الذي تساءلون به والأرحام " لأخذت نعلي ومضيت"[3].

٣- قوله تعالى: ﴿ فَتُوبُوا إِلَىٰ بَارِئِكُمْ ﴾ [البقرة: ٥٤]، لحن المبرد إسكان الهمزة في (بارئكم)، وهذا التلحين مبني على رأيه في إسكان حركة الإعراب، فهو لا يجيز ذلك لا في

---

[1] مشكل إعراب القرآن، (٢/٧٥٨).

[2] البحر المحيط، (٦/٢١٧).

[3] الجامع لأحكام القرآن، (٥/٣).

الشعر ولا في غيره؛ لذهاب علامة الإعراب، قال: "لا يجوز التسكين مع توالي الحركات في حرف الإعراب، وقراءة أبي عمرو (بارئكم) لحن"[١].

- **ثالثاً: دوافع تلحينه للقراءات:**

من ينظر إلى تلحينات المبرد يرى أنه يرجع إلى دافعين أساسيين، هما:

الأول: حرصه على حمل القرآن على أشرف اللغات وأعلاها، فقد لحن بعض القراءات؛ لأنها خالفت الوجه الذي يوافق أشرف اللغات وأعلاها، فالقرآن عنده يحمل على أشرف اللغات وأعلاها، ويدلك على هذا قوله: "قول الله تبارك وتعالى: ﴿وَٱلْمُقِيمِينَ ٱلصَّلَوٰةَ ﴿١٦٢﴾﴾ [النساء: ١٦٢] بعد قوله: ﴿لَّـٰكِنِ ٱلرَّٰسِخُونَ فِى ٱلْعِلْمِ مِنْهُمْ ﴿١٦٢﴾﴾، إنما هو على هذا، ومن زعم أنه أراد: "ومن المقيمين الصلاة" فمخطئ في قول البصريين، لأنهم لا يعطفون الظاهر على المضمر المخفوض، ومن أجازه من غيرهم فعلى قبح، كالضرورة، والقرآن إنما يحمل على أشرف المذاهب، وقرأ حمزة: ﴿وَٱتَّقُوا۟ ٱللَّهَ ٱلَّذِى تَسَآءَلُونَ بِهِۦ وَٱلْأَرْحَامَ ۚ ﴿١﴾﴾ [النساء: ١]، بكسر الميم، وهذا مما لا يجوز عندنا إلا أن يضطر إليه شاعر"[٢]، فلما خالفت قراءة الجر في (الأرحام) أشرف اللغات وأعلاها لحنها، ويدل على تلحينه لها ما رواه القرطبي أنه قال: "لو صليت خلف إمام يقرأ ... واتقوا الله الذي تساءلون به والأرحام" بكسر الميم، لأخذت نعلي ومضيت"[٣]، فلو لم تكن القراءة لحنا عنده لما ترك الصلاة من أجلها.

الثاني: شدة تمسكه بالقواعد النحوية والصرفية، وجعلها حكما على القراءات القرآنية، فما وافق قواعده من القراءات أجازها، وما خالفها لحنها، ويدلك على ذلك قوله في تلحين قراءة أبي عمرو بإسكان الهمزة في (بارئكم): "لا يجوز التسكين مع توالي الحركات في حرف

---

[١] المحرر الوجيز، (ص٨٨)، وينظر إعراب القرآن، (٥٤/١).

[٢] الكامل، (٣١/٣).

[٣] الجامع لأحكام القرآن، (٣/٥).

الإعراب، وقراءة أبي عمرو (بارئكم) لحن"[١]، فأنت ترى أنه لحّن هذه القراءة؛ لأنها خالفت القاعدة الصرفية التي تقول بعدم جواز إسكان الحركات الإعرابية[٢].

وقوله في تلحين قراءة ابن مروان بنصب (أطهرَ) على الحال: "أما قراءة أهل المدينة، (هؤلاء بناتي هن أطهرَ لكم) فهو لحن فاحش، وإنما هي قراءة ابن مروان ولم يكن له علم بالعربية ألا ترى أنك تقول: هؤلاء بناتي، فيستغنى الكلام، وفيما تقدم إنما تأتي قبل الاستغناء لتوكيد المعرفتين وتدل على ما يجيء بعدها"[٣]، فهو لحن القراءة هنا؛ لأنها خالفت القاعدة النحوية التي تقول بعدم جواز الفصل بين الحال وصاحبها بضمير الفصل[٤]، ويدلك على أنّ تلحينه للقراءات مبني على مخالفة القواعد النحوية والصرفية قوله: "وإنما هي قراءة ابن مروان ولم يكن له علم بالعربية".

وقوله في تلحين قراءة تشديد ميم (لمّا): " هذا لحن، لا تقول العرب إنَّ زيداً لَمَّا خارج)[٥]، فتلحين هذه القراءات مبنية على مخالفتها للقواعد العربية عنده كما تقدم.

---

[١] المحرر الوجيز، (ص٨٨)، وينظر إعراب القرآن، (٥٤/١).

[٢] ينظر الأصول في النحو، (٣٦٥/٢)، والخصائص، (٣٤٣/٢)، واللباب في علل البناء والإعراب، (١١٠/٢).

[٣] المقتضب، (١/ ١٠٣-١٠٤).

[٤] ينظر شرح التسهيل، (١٦٨/١)، والتذيل والتكميل، (٢٩٥/٢)، والمساعد في شرح تسهيل الفوائد، (١٢١/١)، وينظر همع الهوامع، (٢٧٦/١).

[٥] البحر المحيط، (٢١٧/٦).

المبحث الثاني: منهج المبرد في توجيه القراءات القرآنية.

في هذه الدراسة ظهر لي أنّ المبرد لم يسر على منهج واحد في توجيه القراءات القرآنية، وإنما سار على خمسة مناهج مختلفة، وهي:

الأول: قراءات ذكر لها أوجها، واختار منها، ومنها قوله في توجيه قوله تعالى: ﴿وَبَدَّلْنَٰهُم بِجَنَّتَيْهِمْ جَنَّتَيْنِ ذَوَاتَىْ أُكُلٍ خَمْطٍ ﴿١٦﴾﴾ [سبأ: ١٦]، في قراءة من قرأ (أُكُلٍ) بالتنوين: "التنوين في (أُكُلٍ) أحسن من الإضافة على البدل، ويجوز أن يكون على النعت؛ لأنه وإن كان فكأنه شيء مكروه الطعم، فجرى مجرى النعت؛ لأن بعض العرب يسمي ما كان مكروه الطعم من حموضة أو مرارة (خَمْطاً)، قال وأحسب أبا عمرو ذهب في الإضافة إلى هذا، كأنه أراد أكل حموضة أو مرارة وما أشبه ذلك"[(١)]، فهو اختار البدلية في (خَمْطٍ) على النعتية؛ لأنه ذكر البدلية أولا، ثم أجاز النعتية، ومن عادة العلماء أن يذكروا الوجه الذي يختارونه أولا، ثم يذكرون الأوجه الجائزة بعده.

وقوله في توجيه قراءة الجمهور لقوله تعالى: ﴿وَلَٰكِنَّ ٱلْبِرَّ مَنْ ءَامَنَ بِٱللَّهِ وَٱلْيَوْمِ ٱلْأَخِرِ﴾ [البقرة: ١٧٧] بتشديد النون (لكنّ) وكسر الباء (البِرَّ) ونصب رائه: "والوجه: ولكنَّ البِرَّ بِرُّ مَنْ آمَنَ بالله، ويجوز أن يوضع (البِرَّ) في موضع (البَارّ)"[(٢)]، فقد اختار أن يكون على حذف مضاف من الخبر، بدليل قوله: "والوجه".

الثاني: قراءات ذكر لها أوجها ولم يختر بين أوجهها، ومنها قوله في توجيه قوله تعالى: ﴿فَٱضْرِبْ لَهُمْ طَرِيقًا فِى ٱلْبَحْرِ يَبَسًا لَّا تَخَٰفُ دَرَكًا وَلَا تَخْشَىٰ ﴿٧٧﴾﴾ [طه: ٧٧] في قراءة من قرأ (تَخَافُ) بالألف والضمة على الفاء: "ومن قرأ لا تخاف دركا ولا تخشى فعلى ضربين كما قال سيبويه[(٣)] أي اضرب لهم طريقا غير خائف ولا خاش، فيكونان في موضع الحال، كقولك

---

(١) حجة القراءات، (ص٥٨٧).

(٢) المقتضب، (٢٣١/٣).

(٣) الكتاب، (٩٨/٣).

انطلق تتكلم يا فتى، أي متكلما، فامض لا تخاف يا فتى، أي غير خائف، والضرب الثاني أن يكون على القطع مما قبله فيكون تقديره واضرب لهم"[١].

وقوله في توجيه قوله تعالى: ﴿ سَأَلَ سَآئِلٌۢ بِعَذَابٍ وَاقِعٍ ﴾ [المعارج: ١]، في قراءة (سال) من غير همز: " من لم يهمز فعلى أحد وَجْهَيْن: إِمَّا أَن يَأْخُذهَا من (سَالَ يسيل) من السَّيْل، وَالْوَجْه الثَّانِي أَن يكون من (سلت أسَال) كَمَا تَقول (خفت أَخَاف ونمت أَنَام) و(سلت أسَال) فِي معنى سَأَلت أسأَل وَهِي لُغَة مَعْرُوفَة"[٢].

الثالث: قراءات ذكر لها أوجها وأنكر بعضها، ومنها قوله في توجيه قوله تعالى: ﴿ **وَلَوْ يَرَى ٱلَّذِينَ ظَلَمُوٓاْ إِذْ يَرَوْنَ ٱلْعَذَابَ أَنَّ ٱلْقُوَّةَ لِلَّهِ جَمِيعًا** ﴿١٦٥﴾ ﴾ [البقرة: ١٦٥]، في من قرأ (يرى) بالياء وفتح همزة «أنّ»: "هذا التفسير[٣] الذي جاء به أبو عبيد بعيد وليست عبارته فيه بالجيدة لأنه يقدر: (ولو يرى الذين ظلموا العذاب)، وكأنه جعله مشكوكا فيه وقد أوجبه الله عز وجل ولكن التقدير وهو قول أبي الحسن الأخفش سعيد: (ولو يرى الذين ظلموا أن القوة لله)، ويرى بمعنى يعلم أي لو يعلمون حقيقة قوة الله، فـ(يرى) واقعة على (أنَّ) وجواب (لو) محذوف أي: لتبينوا ضرر اتخاذهم الآلهة"[٤].

ومنها ما نسبه إليه البغوي في توجيه الباء في (بإلحاد) في قوله تعالى: ﴿ **وَمَن يُرِدْ فِيهِ بِإِلْحَادٍۭ بِظُلْمٍ نُّذِقْهُ مِنْ عَذَابٍ أَلِيمٍ** ﴿٢٥﴾ ﴾ [الحج: ٢٥]: "وأنكر المبرد أن تكون الباء زائدة وقال: معنى الآية: (من تكن إرادته فيه بأن يلحد بظلم)"[٥].

---

[١] حجة القراءات، (ص٤٥٨، ٤٥٩).

[٢] حجة القراءات، (ص٧٢٠).

[٣] يقصد بالتفسير هنا ما وجه به أبو عبيد الآية، فهو يرى أنّ المعنى لو يرى الذين ظلموا في الدنيا عذاب الآخرة لعلموا أن القوة لله؛ اختار القراءة بالياء، ينظر إعراب القرآن، (٨٨/١).

[٤] ينظر إعراب القرآن، (٨٨/١)، والمحرر الوجيز، (ص١٥٠)، والجامع لأحكام القرآن، (٢٠٤/٢)، والدر المصون، (٢١٣/٢).

[٥] تفسير البغوي، (٣٧٧/٥).

وقوله في توجيه قراءة حمزة والكسائي قوله تعالى: ﴿ أَمَّن لَّا يَهِدِّيٓ إِلَّآ أَن يُهْدَىٰ ﴿٣٥﴾ ﴾ [يونس: ٣٥]، بإسكان هاء (يَهْدي) وتخفيف داله: "لا يعرف هذا[١]، ولكن التقدير أم من لا يهدي غيره تمّ الكلام، ثم قال: إِلَّا أَنْ يُهْدى استثناء ليس من الأول أي لكنه يحتاج إلى أن يهدى"[٢].

الرابع: قراءات لم يذكر لها إلا وجها واحدا، وهي قسمان:

القسم الأول: وجه ذكره مجيزا له، ومنه قوله في توجيه قوله تعالى: ﴿ وَلَقَدْ صَدَّقَ عَلَيْهِمْ إِبْلِيسُ ظَنَّهُۥ ﴿٢٠﴾ ﴾ [سبأ: ٢٠]، في قراءة من قرأ بتخفيف دال (صَدَقَ): "النصب فيها على معنى صدق في ظنه، فتأويل التخفيف، أن إبليس ظن بهم على غير يقين فكان في ظنه ذلك صادقا، يعني أنه كان مصيبا"[٣].

وقوله في توجيه قراءة أبي عمرو ويعقوب قوله تعالى: ﴿ وَلَا تَحَٰٓضُّونَ عَلَىٰ طَعَامِ ٱلْمِسْكِينِ ﴿١٨﴾ ﴾ [الفجر: ١٨]، بالياء في (يَحُضُّونَ) وحذف الألف: "(لا يحضون) أي لا يحض الرجل غيره، فها هنا مفعول محذوف مستغنى عن ذكره، كقوله تأمرون بالمعروف أي تأمرون غيركم"[٤].

وقوله في توجيه قوله تعالى: ﴿ لِإِيلَٰفِ قُرَيْشٍ ﴿١﴾ إِۦلَٰفِهِمْ رِحْلَةَ ٱلشِّتَآءِ وَٱلصَّيْفِ ﴿٢﴾ ﴾ [قريش: ١ – ٢]، في قراءة من قرأ (إلاف) على وزن «فِعَال»: "كَأَنَّهُ لما قَالَ (آلفهم) جَاءَ بِالثَّانِي على (أَلفِوا إِلْفاً وإِلافاً) كَمَا قَالَ جلّ وَعز: ﴿ وَٱللَّهُ أَنۢبَتَكُم مِّنَ ٱلْأَرْضِ نَبَاتًا ﴿١٧﴾ ﴾ [نوح: ١٧]، أَي أنبتكم فنبتم نباتا"[٥].

---

[١] يقصد بهذا الكلام أنه لا يعرف في كلام العرب أن يكون (يَهْدِي) بمعنى (يهتدي).
[٢] إعراب القرآن، (١٤٧/٢).
[٣] حجة القراءات، (ص٥٨٨).
[٤] المرجع نفسه، (ص٧٦٣).
[٥] حجة القراءات، (ص٧٧٥).

القسم الثاني: وجه ذكره غير مجيز أو محلنا له.

فمن الأول: قوله في توجيه قوله تعالى: ﴿ كَلَّآ إِنَّهَا لَظَىٰ ﴿١٥﴾ نَزَّاعَةً لِّلشَّوَىٰ ﴿١٦﴾ ﴾ [المعارج:١٥ – ١٦]، في قراءة من قرأ (نَزَاعَةً) بالنصب: "لا تكون لظى إلا نزاعةٌ للشَّوى فلا معنى للحال، إنما الحال فيما يجوز أن يكون ويجوز أن لا يكون"[١].

وقوله فيما نسبه إليه النحاس في توجيه قوله تعالى: ﴿ إِنَّا كُلٌّ فِيهَآ ﴿٤٨﴾ ﴾ [غافر: ٤٨]، في قراءة من قرأ (كُل) بالنصب: "وأكثر من هذا أنه لا يجوز أن يبدل من المضمر هاهنا؛ لأنه مخاطب، ولا يبدل من المخاطَب ولا المخاطِب؛ لأنهما لا يشكلان فيبدل منهما، هذا قول محمد بن يزيد نصا"[٢].

ومن الثاني: قوله في توجيه قوله تعالى: ﴿ وَفِي خَلْقِكُمْ وَمَا يَبُثُّ مِن دَآبَّةٍ ءَايَٰتٌ لِّقَوْمٍ يُوقِنُونَ ﴿٤﴾ ﴾ [الجاثية: ٣ – ٤]، في قراءة من قرأ (آيات) بالنصب: "هو لحنٌ عندي؛ لأنه عطف على عاملين على «إن» و «في»"[٣].

وقوله في توجيه قوله تعالى: ﴿ فَتُوبُوٓاْ إِلَىٰ بَارِئِكُمْ ﴿٥٤﴾ ﴾ [البقرة: ٥٤]، في قراءة من قرأ همزة (بارئكم) بالتسكين: "لا يجوز التسكين مع توالي الحركات في حرف الإعراب، وقراءة أبي عمرو (بارئكم) لحن"[٤].

الخامس: قراءات ذكرها ولم يوجهها، ومنها قوله في توجيه قوله تعالى: ﴿ أَمَّن لَّا يَهِدِّيٓ إِلَّآ أَن يُهْدَىٰ ﴿٣٥﴾ ﴾ [يونس: ٣٥]، في قراءة من قرأ الهاء في (يَهْدِّي) بالإسكان وشدّد الدال: "لا بدّ لمن رام مثل هذا أن يحرّك حركة خفيفة إلى الكسر"[٥].

---

[١] مشكل إعراب القرآن، (٧٥٨/٢).
[٢] إعراب القرآن، (٢٧/٤).
[٣] إعراب القراءات السبع وعللها، (٣١١/٢).
[٤] المحرر الوجيز، (ص٨٨)، وينظر إعراب القرآن، (٥٤/١).
[٥] إعراب القرآن، (١٤٧/٢).

المبحث الثالث: أثر توجيهات المبرد فيمن بعده.

إن من سنن العلماء أن يتأثر اللاحق بالسابق، وأن يؤثر السابق في اللاحق، وهذه السنة انطبقت على المبرد، فكما تأثر بسابقيه، فقد تأثر به من جاء بعده من العلماء الذين وجهوا القراءات توجيها نحويا، ومن هؤلاء العلماء:

١- **أبو جعفر:** محمد بن جرير الطبري، المتوفى سنة (٣١٠هـ)، وقد تأثر به في بعض توجيهاته النحوية، منها ما يلي:

أ- في توجيه قوله تعالى: ﴿ لَّا تَخَافُ دَرَكًا وَلَا تَخْشَىٰ ﴿٧٧﴾ ﴾ [طه: ٧٧]، في قراءة من قرأ (تَخَف)، بالجزم، إذ يقول: "وقرأ ذلك الأعمش وحمزة (لا تخف دركا) فجزما لا تخاف على الجزاء"[(١)]، وهذا نفس توجيه المبرد إذ يقول: " من قرأ لا تخف فهو على المجازاة التي هي جواب الأمر"[(٢)].

ب- في توجيه قوله تعالى: ﴿ سَأَلَ سَآئِلٌۢ بِعَذَابٍ وَاقِعٍ ﴿١﴾ ﴾ [المعارج: ١]، في قراءة من قرأ (سال) بغير همز، إذ يقول: "وقرأ ذلك بعض قراء المدينة: «سال سائل» فلم يهمز سأل، ووجهه إلى أنه فعل من السيل"[(٣)]، وهذا هو أحد توجيهي المبرد للقراءة، إذ يقول: "من لم يهمز فعلى أحد وَجْهَيْن: إِمَّا أَن يَأْخُذهَا من (سَالَ يسيل) من السَّيْل"[(٤)].

٢- **أبو إسحاق:** إبراهيم بن السري بن سهل الزجاج، المتوفى سنة إحدى عشرة وثلاثمائة[(٥)]، وقد تأثر به في توجيه بعض القراءات منها:

أ- في توجيه قوله تعالى: ﴿ تَسَآءَلُونَ بِهِۦ وَٱلْأَرْحَامَۚ ﴿١﴾ ﴾ [النساء: ١]، في قراءة حمزة بكسر ميم (الأرحام)، إذ يقول: "فأما الجر في الأرحامِ فخطأ في العربية لا يجوز إلا في

---

(١) تفسير الطبري، (١٢٢/١٦).
(٢) حجة القراءات، (ص٤٥٨، ٤٥٩).
(٣) تفسير الطبري، (٢٤٨/٢٣).
(٤) حجة القراءات، (ص٧٢٠).
(٥) ينظر نزهة الألباء في طبقات الأدباء، (ص١٨٣)، وبغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحويين، (٤١١/١).

اضطرار شعر"[١]، وهذا عين ما ذكره المبرد في توجيه هذه الآية، إذ يقول: "وهذا مما لا يجوز عندنا إلا أن يضطر إليه شاعر"[٢].

ب- في توجيه قوله تعالى: ﴿أَمَّن لَّا يَهِدِّيٓ إِلَّآ أَن يُهْدَىٰ ﴿٣٥﴾﴾ [يونس: ٣٥]، في قراءة من قرأ (يَهْدِّي) بسكون الهاء وتشديد الدال إذ يقول: "قرأ بعضهم (أَمَّنْ لَا يَهْدْي) بإسْكان الهاءِ والدال، وهذه القراءة مَرْوِيَة إلا أن اللفظ بها ممتنع، فلست أدري كيف قرئ بها وهي شاذَّة"[٣]، وهذا الذي يفهم من قول: "لا بدّ لمن رام مثل هذا أن يحرّك حركة خفيفة إلى الكسر"[٤]، أي- والله أعلم - أنه لا يمكن اللفظ به كما قال الزجاج.

ج- في توجيه قوله تعالى: ﴿لَّا تَخَٰفُ دَرَكًا وَلَا تَخْشَىٰ ﴿٧٧﴾﴾ طه: ٧٧]، في قراءة من قرأ (تخاف) الألف ورفع الفاء، إذ يقول: "فمن قرأ (لا تخاف) فالمعنى لست تخاف دَرَكاً"[٥]، وهذا الذي يفهم أحد توجيهي المبرد للقراءة، الذي يقول فيه: "والضرب الثاني أن يكون على القطع مما قبله فيكون تقديره واضرب لهم"[٦]، أي - والله أعلم – أنك تجعل جملة (تخاف) خبرا لاسم محذوف كما قدره الزجاج.

أما سبب تأثر الزجاج بالمبرد فواضح، وهو أنه تلميذه، وإذا تأثر التلميذ بشيخه فلا غرابة في ذلك، قال الزجاج: "لما قدم المبرد بغداد، جئت لأناظره، وكنت أقرأ على أبي العباس ثعلب، فعزمت على إعناته. فلما فاتحته ألجمني بالحجة، وطالبني بالعلة، وألزمني إلزامات لم أهتد إليها، فتيقنت فضله، واسترجحت عقله، وأخذت في ملازمته"[٧]، وقال أيضا: "كنت أخرط الزجاج، فاشتهيت النحو، فلزمت أبا العباس المبرد"[٨].

---

[١] معاني القرآن وإعرابه، (٦/٢).
[٢] الكامل، (٣١/٣).
[٣] معاني القرآن وإعرابه، (١٩/٣).
[٤] إعراب القرآن، (١٤٧/٢).
[٥] معاني القرآن، وإعرابه، (٣٦٩/٣).
[٦] حجة القراءات، (ص٤٥٨، ٤٥٩).
[٧] نزهة الألباء في طبقات الأدباء، (ص١٨٣).
[٨] المرجع نفسه.

٣- **أبو جعفر:** أحمد بن محمد بن إسماعيل الصفار المعروف بالنحاس، المتوفى سنة، (٣٣٧هـ)، تأثر النحاس بالمبرد في بعض توجيهاته النحوية والتي منها:

أ- في توجيه قوله تعالى: ﴿ إِۦلَٰفِهِمۡ رِحۡلَةَ ٱلشِّتَآءِ وَٱلصَّيۡفِ ۝٢ ﴾ [قريش: ١ – ٢]، في قراءة من قرأ (إلافهم) على وزن «فِعَال»، إذ يقول: "وروي عنه «إلافهم» وهما مصدران من ألف يألف على «فَعْل وفِعَال»، فـ «فَعْل»، مثل قولهم: (حَلُم حِلْمًا، وعَلِم عِلْمًا، وسَخَر سَخْرًا، و «فِعَال»، مثل: (لَقِيتُه لِقَاءً، وصُمْتُ صِيَامًا، وكَتَبْتُ كِتَابًا"[١]، وهذا الذي يفهم من قول المبرد الذي يقول فيه: "كَأَنَّهُ لما قَالَ (آلفهم) جَاءَ بِالثَّانِي على (أَلفِوا إِلْفاً وإِلافاً) كَمَا قَالَ جلّ وَعز ﴿ وَٱللَّهُ أَنۢبَتَكُم مِّنَ ٱلۡأَرۡضِ نَبَاتًا ۝١٧ ﴾ [نوح: ١٧]، أَي أنبتكم فنبتم نباتا"[٢].

ب- في توجيه قوله تعالى: ﴿ وَيُنَجِّي ٱللَّهُ ٱلَّذِينَ ٱتَّقَوۡاْ بِمَفَازَتِهِمۡ ۝٦١ ﴾ [الزمر: ٦١]، في قراءة من قرأ (مفازتهم) بالإفراد أو الجمع، إذ يقول: "(وينجي الله الذين اتقوا بمفازتهم) هذه قراءة أكثر الناس على التوحيد؛ لأنها مصدر، وقرأ الكوفيون (بمفازاتهم) وهو جائز كما تقول: بسعاداتهم"[٣]، وهذا الذي يفهم من قول المبرد في توجيه هذه الآية إذ يقول: "الْمَفَازَةُ مَفْعَلَةٌ مِنَ الْفَوْزِ وَالْجَمْعُ حَسَنٌ كَالسَّعَادَةِ وَالسَّعَادَاتِ"[٤].

ج- في توجيه قوله تعالى: ﴿ أَمَّن لَّا يَهِدِّيٓ إِلَّآ أَن يُهۡدَىٰۖ ۝٣٥ ﴾ [يونس: ٣٥]، في قراءة من قرأ (يَهْدِّي) بسكون الهاء وتشديد الدال إذ يقول: "والقراءة الثانية التي رواها قالون عن نافع يحكي فيها الجمع بين ساكنين وهذا لا يجوز ولا يقدر أحد أن ينطق به"[٥]، وهذا الذي يفهم من قول: "لا بدّ لمن رام مثل هذا أن يحرّك حركة خفيفة إلى الكسر"[٦].

---

[١] إعراب القرآن، (٥/١٨٤).
[٢] حجة القراءات، (ص٧٧٥).
[٣] إعراب القرآن، (٤/١٥).
[٤] تفسير البغوي، (٧/١٣٠).
[٥] إعراب القرآن، (٢/١٤٧).
[٦] إعراب القرآن، (٢/١٤٧).

وأما سبب تأثر النحاس بالمبرد، فهو نفس السبب عند الزجاج، بالإضافة إلى أنه تتلمذ على الزجاج بعد المبرد، فهو تأثر بالشيخ وتلميذه[١].

٤- **أبو محمد:** مكي بن أبي طالب حموش بن محمد بن مختار أبو محمد القيسي النحوي المقرئ المتوفى سنة سبع وثلاثين وأربعمائة[٢]، تأثر مكي بالمبرد في توجيه واحد من التوجيهات التي تعرضت لها، وهو توجيه قوله تعالى: ﴿إِنَّا كُلٌّ فِيهَآ ﴿٤٨﴾﴾ [غافر: ٤٨]، في قراءة من قرأ (كلا) بالنصب، إذ وافق المبرد في اعتراضه على وجه البدلية الذي يقول فيه: "وأكثر من هذا أنه لا يجوز أن يبدل من المضمر هاهنا؛ لأنه مخاطب، ولا يبدل من المخاطَب ولا المخاطِب؛ لأنهما لا يشكلان فيبدل منهما"[٣]، فقال: "وَلَا يجوز الْبَدَل؛ لِأَن الْخَبَر عَن نَفسه لَا يُبدل مِنْهُ غَيره"[٤]، وأما تأثره بالمبرد فلعله راجع إلى مؤلفات المبرد التي اطلع عليها في الأندلس، أو بمكة، أو مصر.

---

[١] ينظر نزهة الألباء في طبقات الأدباء، (ص٢١٧).

[٢] ينظر بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحويين، (٢/٢٩٨).

[٣] إعراب القرآن، (٤/٢٧).

[٤] المرجع نفسه.

الفصل الثاني: توجيهات المبرد النحوية للقراءات القرآنية، وفيه خمسة مباحث:

المبحث الأول: مسائل العامل.

المبحث الثاني: مسائل الإعراب والبناء.

المبحث الثالث: مسائل الحذف والتقدير.

المبحث الرابع: مسائل التوابع.

المبحث الخامس: مسائل الأدوات.

المبحث الأول: مسائل العامل.

وفيه خمس مسائل:

المسألة الأولى: مجيء ضمير الفصل بين الحال وصاحبها.

قال تعالى: ﴿ وَجَآءَهُۥ قَوۡمُهُۥ يُهۡرَعُونَ إِلَيۡهِ وَمِن قَبۡلُ كَانُواْ يَعۡمَلُونَ ٱلسَّيِّـَٔاتِۚ قَالَ يَٰقَوۡمِ هَٰٓؤُلَآءِ بَنَاتِي هُنَّ أَطۡهَرُ لَكُمۡۖ فَٱتَّقُواْ ٱللَّهَ وَلَا تُخۡزُونِ فِي ضَيۡفِيٓۖ أَلَيۡسَ مِنكُمۡ رَجُلٞ رَّشِيدٞ ٧٨ ﴾ [هود: ٧٨].

وردت في قوله تعالى: ﴿ أَطۡهَرُ ﴾ قراءتان:

الأولى: قراءة السبعة وأبو جعفر و يعقوب برفع الراء في (أطهر).

والثانية: قراءة الحسن، وزيد بن علي، وعيسى بن عمر، ومروان بن الحكم، وسعيد بن جبير، وابن أبي إسحاق بنصب الراء[1].

ذهب المبرد إلى أن قراءة الفتح لحن بقوله: "أما قراءة أهل المدينة، ﴿ هَٰٓؤُلَآءِ بَنَاتِي هُنَّ أَطۡهَرُ لَكُمۡۖ ﴾ فهو لحن فاحش، وإنما هي قراءة ابن مروان ولم يكن له علم بالعربية ألا ترى أنك تقول: هؤلاء بناتي، فيستغنى الكلام، وفيما تقدم إنما تأتي قبل الاستغناء لتوكيد المعرفتين وتدل على ما يجيء بعدها"[2].

---

[1] النشر، (١/١٣٥).

[2] المقتضب، (١/ ١٠٣-١٠٤).

إلا أن ابن عطية في المحرر الوجيز، وأبا حيان في البحر ذكرا توجيهاً مروياً عن المبرد لقراءة الفتح وهو أنَّ: "هذه القراءة على أن نصب أطهر على الحال فقيل: هؤلاء مبتدأ، (وبناتي هن) مبتدأ وخبر، في موضع خبر هؤلاء — فقال – وروي هذا عن المبرد)[(١)].

قبل أن أناقش رأي المبرد في توجيه القراءة أذكر أراء النحاة في مجيء ضمير الفصل بين الحال وصاحبها.

اختلف النحاة في مجيء ضمير الفصل بين الحال وصاحبها على مذهبين هما:

الأول: مذهب الجمهور على عدم جواز مجيء ضمير الفصل بين الحال وصاحبها، فقال سيبويه: "أنهن لا يكنّ فصلاً إلا في الفعل، ولا يكنّ كذلك إلا في كل فعل الاسم بعده بمنزلته في حال الابتداء، واحتياجه إلى ما بعده كاحتياجه إليه في الابتداء.....واعلم أنها تكون في إن وأخوتها فصلاً وفي الابتداء"[(٢)]، وتبعه في ذلك المبرد بقوله: "لا يكون إلا بين اسمين لا يستغنى أحدهما عن الآخر نحو اسم كان وخبرها أو مفعولي ظننت وعلمت وما أشبه ذلك، والابتداء والخبر وباب إن"[(٣)].

الثاني: مذهب الأخفش وهو جواز مجيء ضمير الفصل بين الحال وصاحبها، وهذا الذي نسبه النحاة إليه، وهو خلاف ما وجه به القراءة في معاني القرآن إذ يقول: "كان عيسى يقول:(هُنَّ أَطْهَرَ لكم) وهذا لا يكون، إنما ينصب خبر الفعل الذي لا يستغني عن خبر، إذا كان بين الاسم وخبره هذه الأسماء المضمرة، التي تسمى الفصل يعني: "هِيَ" و"هُوَ" و"هُنّ"[(٤)]، وعزي هذا المذهب إلى عيسى بن عمر[(١)].

[(١)] ينظر المحرر الوجيز، (ص٩٦٢)، والبحر المحيط، (٢٤٧/٥)، وهذا يخالف التوجيه المذكور في المقتضب ولعلَّه في كتابه (احتجاج القراء).

[(٢)] الكتاب، (٣٨٩/٢-٣٩٢).

[(٣)] المقتضب، (١/ ١٠٣-١٠٤).

[(٤)] معاني القرآن، (ص٤٨٩).

التوجيه النحوي:

توجيه قراءة النصب:

لقد لحن المبرد قراءة النصب؛ لأن في ذلك فصل بين الحال وصاحبها بضمير الفصل، وهذا مما لا يجيزه جمهور النحاة، وقد سبقه إلى هذا التلحين أبو عمرو فيما نسبه إليه سيبويه، قال: "وأما أهل المدينة فينزلون (هو) ها هنا بمنزلته بين المعرفتين، ويجعلونها فصلا في هذا الموضع، فزعم يونس أن أبا عمرو رآه لحنا، وقال: احتبى ابنُ مروان في ذِه في اللحن، يقول: لحنَ، وهو رجل من أهل المدينة، كما تقول: اشتمل بالخطأ، وذلك أنه قرأ: " هؤلاء بناتي هن أطهرَ لكم"، فنصب"[٢]، وهذا التلحين لا يقبل منهما؛ لأن لهذه القراءة تخريجات عند العلماء، وهي على النحو التالي:

الأول: أنَّ قوله تعالى: (هؤلاء) مبتدأ، و(بناتي هنَّ) جملة في موضع الخبر، (وأطهرَ) حال، والعامل فيه معنى الإشارة، وهو رأي ابن جني، إذ يقول: "وأنا من بعدُ أرى أن لهذه القراءة وجهًا صحيحًا؛ وهو أن تجعل "هن" أحد جزأي الجملة، وتجعلها خبرًا لـ"بناتي"، كقولك: زيد أخوك هو، وتجعل "أطهر" حالًا من "هن" أو من "بناتي"، والعامل فيه معنى الإشارة، كقولك: هذا زيد هو قائمًا أو جالسًا، أو نحو ذلك. فعلى هذا مجازه، فأما على ما ذهب إليه سيبويه ففاسد"[٣]، و تبعه الزمخشري[٤]، والباقولي[٥]، وهو مروي عن المبرد[٦].

---

[١] ينظر شرح التسهيل، (١٦٨/١)، والتذيل والتكميل، (٢٩٥/٢)، والمساعد في شرح تسهيل الفوائد، (١٢١/١)، وينظر همع الهوامع، (٢٧٦/١).

[٢] الكتاب لسيبويه (٢ / ٣٩٧).

[٣] المحتسب، (٣٢٦/١-٣٢٧).

[٤] ينظر الكشاف، (٤١٤/٢).

[٥] ينظر كشف المشكلات وإيضاح المعضلات في إعراب القرآن وعلل القراءات، (ص٥٣٧).

[٦] ينظر المحرر الوجيز، (ص٩٦٢)، والبحر المحيط، (٢٤٧/٥)، وهذا يخالف التوجيه المذكور في المقتضب ولعلَّه في كتابه (احتجاج القراء).

الثاني: أنَّ قوله تعالى: (أطهرَ) منصوب على جعله نكرة خارجة من المعرفة (التقريب)[١]، ويكون قوله (هنَّ) عماداً للفعل، فلا يعمل، وهذا التوجيه ذكره ثعلب واعترض عليه إذ يقول: "وجعلوه حالاً – يعنى أطهر – وليس هو كما قالوا، هو خبرٌ لـ{هؤلاء} كما كان في كان، إلا أنه لا يُدْخَلُ العماد مع التقريب من قِبَلِ أنَّ العماد جوابٌ، والتقريب جوابٌ، فلا يجتمعان"[٢]، وذكر هذا الوجه الطبري[٣].

الثالث: أن ينصب قوله تعالى: (هؤلاء) بفعل مضمرٍ، ويكون (بناتي) بدلاً منه، و(هنَّ) ضمير فصلٍ، و(أطهرَ) حال من (هؤلاء) تقديره (خذوا هؤلاء بناتي هنَّ أطهرَ لكم)، نسب الزمخشري هذا الوجه لأبي عمرو بن العلاء، واعترض عليه، فقال: "وهذا لا يجوز لأن الفصل مختصٌّ بالوقوع بين جزئي الجملة، فلا يقع بين الحال وذي الحال"[٤].

الرابع: أن يكون (هنَّ) مبتدأ، و(لكم) خبره، و(أطهرَ) حال، والعامل فيه ما في الضمير (هنَّ) من معنى التوكيد بتكرير المعني، أو (لكم) لما فيه من معنى الاستقرار، ذكره العكبري، قال: "أن يكون «هن» مبتدأ، و «لكم» خبر، و «أطهر» حال، والعامل فيه ما في «هن» من معنى التوكيد بتكرير المعنى، وقيل: العامل «لكم» لما فيه من معنى الاستقرار"[٥]، وذكره كذلك السمين الحلبي[٦].

---

[١] (التقريب) مصطلح كوفي ومعناه: معاملة اسم الإشارة معاملة (كان) وأخواتها، إلا أنه لا يقدم في كان، لأنه رد كلام فلا يكون قبله شيء، ينظر معاني القرآن للفراء، (١٢/١)، ومجالس ثعلب، (٤٣/١)، وهمع الهوامع، (٤٠٨/١).

[٢] مجالس ثعلب، (٤٣/١).

[٣] ينظر تفسير الطبري، (٥٠٥/١٢).

[٤] الكشاف، (٤١٤/٢).

[٥] التبيان في إعراب القرآن، (ص٢٠٥).

[٦] ينظر الدر المصون، (٣٦١/٦).

الخامس: أنَّ قوله تعالى: (بناتي) خبرٌ لـ(هؤلاء)، و(هنَّ) ضمير فصل، و(أطهرَ) حال من المبتدأ أو الخبر وهذا ذكره العكبري[١].

توجيه قراءة الرفع.

ذكر العلماء في توجيه قراءة الرفع أربعة أوجه:

الأول: أنّ قوله تعالى: ﴿هَٰٓؤُلَآءِ بَنَاتِي﴾ جملة برأسها، وقوله تعالى: ﴿هُنَّ أَطْهَرُ لَكُمْ﴾ جملة أخرى في محل نعت لـ(بناتي) وهو قول أبي جعفر النحاس[٢]، ومكي[٣]، وذكره العكبري[٤] وغيرهم.

الثاني: أن قوله تعالى: (هؤلاء) مبتدأ و(بناتي) عطف بيان أو بدل و(هنَّ) ضمير فصل و(أطهرُ) خبر لـ(هولاء)، أجاز هذا الوجه العكبري[٥]، وأبو حيان[٦]، وذكره السمين الحلبي[٧].

الثالث: أن قوله تعالى: (هؤلاء) مبتدأ، و(بناتي) عطف بيان أو بدل، و(هنَّ) مبتدأ ثانٍ و(أطهرُ) خبره، والجملة خبر للمبتدأ الأول، ذكره العكبري والسمين الحلبي.

الرابع: أنَّ قوله تعالى: (هؤلاء) مبتدأ، (وبناتي) مبتدأ ثانٍ، و(هنَّ) ضمير فصلٍ، و(أطهرُ) خبر المبتدأ الثاني، والجملة في محل خبر للمبتدأ الأول وهو قول السمين الحلبي.

---

[١] ينظر التبيان في إعراب القرآن، (ص٢٠٥).
[٢] ينظر إعراب القرآن، (١٧٨/٢).
[٣] ينظر مشكل إعراب القرآن، (٣٧١/١).
[٤] ينظر التبيان في إعراب القرآن، (ص٢٠٥).
[٥] المرجع السابق.
[٦] ينظر البحر المحيط، (١٨٦/٦).
[٧] ينظر الدر المصون، (٣٦١/٦).

الترجيح

والذي يترجح عندي من الأوجه التي ذكرت في توجيه قراءة النصب، هو الوجه الأول، لسلامته من الاعتراض، وكونه يخرِّج القراءة على وجه لا يخالف الرأي المشهور في المسألة، يقول ابن جني: " وأنا من بعدُ أرى أن لهذه القراءة وجهًا صحيحًا؛ وهو أن تجعل (هن) أحد جزأي الجملة، وتجعلها خبرًا لـ(بناتي)، كقولك: زيد أخوك هو، وتجعل (أطهرَ) حالًا من (هن) أو من (بناتي)، والعامل فيه معنى الإشارة، كقولك: هذا زيد هو قائمًا أو جالسًا، أو نحو ذلك، فعلى هذا مجازه "[1]، ومما يرجح صحة القراءة أيضاً أنَّ من قرأ بها هم من كبار النحاة، وهم:

١- ابن أبي إسحاق: وهو إمام أهل البصرة ومقرئها، ثقة عالم صالح دين، إليه انتهت رياسة القراءة بعد أبي عمرو، أعلم الناس بمذاهب النحويين في القراءات[2].

٢- عيسى بن عمر أبو عمر الثقفي النحوي البصري، معلم النحو، ومؤلف الجامع والإكمال، عرض القرآن على عبد الله بن أبي إسحاق، وعاصم الجحدري، وأثبت الحافظ أبو العلاء قراءته على الحسن، ولا شك أنه سمع منه، وروى عن ابن كثير، وابن محيصن حروفاً، وله اختيار في القراءات على قياس العربية[3].

---

[1] المحتسب، (١/٣٢٦-٣٢٧).

[2] غاية النهاية في طبقات القراء لابن الجزري، (٢/٢٦١).

[3] المرجع السابق.

المسألة الثانية: كسر همزة «إنّ» وفتحها، وفيه آيتان:

الأولى: قوله تعالى: ﴿ فَلَمَّآ أَتَىٰهَا نُودِيَ يَٰمُوسَىٰٓ ﴿١١﴾ إِنِّيٓ أَنَا۠ رَبُّكَ فَٱخۡلَعۡ نَعۡلَيۡكَۖ إِنَّكَ بِٱلۡوَادِ ٱلۡمُقَدَّسِ طُوًى ﴿١٢﴾ ﴾ [طه: ١١ – ١٢].

وردت في قوله تعالى: (إنِّي) قراءتان:

الأولى: قراءة الجمهور، وهي كسر همزة (إني).

الثانية: قراءة ابن كثير وأبي عمرو، وهي فتح همزة (أني)[١].

ذكر ابن زنجلة نصاً للمبرد يبين أنه اختار قراءة الكسر فقال: **(قال المبرد: الكسر أقرب لأنها حكاية كلام الله بعد النداء، فالتقدير: – والله أعلم – فناديناه بأن قلنا يا موسى إني أنا ربك)**[٢].

قبل الحديث عن رأي المبرد في توجيه هذه الآية نذكر مواضع كسر همزة «إن» وفتحها:

- **أولا: مواضع كسرها.**

تكسر همزة «إنّ» في عشرة مواضع، وهي: الأول: أن تقع في الابتداء، أي في أول الكلام، الثاني: أن تقع صدر صلة، الثالث: أن تقع جوابا للقسم، الرابع: أن تقع في جملة محكية بالقول، الخامس: أن تقع في جملة في موضع الحال، السادس: أن تقع بعد فعل من أفعال القلوب وقد علق عنها باللام، السابع: أن تقع في جملة هي خبر عن اسم عين، الثامن: أن تقع تالية لـ«حيث»، التاسع: أن تقع تالية لـ«إذ»، العاشر: أن تقع صفة[٣].

---

[١] ينظر السبعة، (ص٤١٧)، والتيسير،(ص١٥٠).

[٢] حجة القراءات، (ص٤٥١).

[٣] ينظر أوضح المسالك، وشرح ابن عقيل، وشرح الأشموني، (٢٩٩/١).

- **ثانيا: مواضع فتحها.**

تفتح همزة إن في تسعة مواضع، وهي: الأول: أن تقع فاعلة، الثاني: أن تقع مفعولة غير محكية، الثالث: أن تقع نائبة عن الفاعل، الرابع: أن تقع مبتدأً، الخامس: أن تقع خبرا عن اسم معنى غير قولٍ ولا صادقٍ عليه خبرها، السادس: أن تقع مجرورة بالحرف، السابع: أن تقع مجرورة بالإضافة، الثامن: أن تقع معطوفة على شيء من ذلك، التاسع: أن تقع مبدلة من شيء من ذلك[١]، وتتلخص هذه المواضع في قول ابن هشام: "تتعين «إن» المكسورة حيث لا يجوز أن يسد المصدر مسدها ومسد معموليها، و«أن» المفتوحة حيث يجب ذلك"[٢].

التوجيه النحوي:

توجيه قراءة كسر همزة (إن):

ذهب المبرد في توجيه قراءة الكسر إلى أن «إن» إنما كسرت على إضمار القول، فتكون واقعة في جملة محكية بالقول، وهذا الموضع من أحد المواضع التي يجب فيها كسر همزة «إن»، كما سبقت الإشارة إليه.

وقد ذكر هذا التوجيه عدد من العلماء منهم: أبو علي الفارسي[٣]، والزمخشري[٤]، والعكبري[٥]، وأبو حيان، بقوله: "وقرأ الجمهور: «إني» بكسر الهمزة على إضمار القول عند البصريين، وعلى معاملة النداء معاملة القول لأنه ضرب منه على مذهب الكوفيين"[٦].

---

[١] ينظر أوضح المسالك، (٢٩٩/١).

[٢] أوضح المسالك، (٢٩٨/١).

[٣] ينظر الحجة، (٢١٨/٥).

[٤] ينظر الكشاف، (٥٤/٣).

[٥] ينظر التبيان في إعراب القرآن، (ص٢٥٥).

[٦] البحر المحيط، (٣١٦/٧).

وقد ذكر العلماء لهذه القراءة وجهين آخرين يمكن تخريجها عليهما، وهما:

الأول: على أَنّ النداء في معنى القول، فهو في محل نصب، وهذا رأي الفراء قال: "وقوله: (يَا مُوسى إِني) إن جَعَلت النداء واقعًا عَلَى «موسى كسرت»"[١]، وأجاز هذا الوجه الزمخشري[٢]، والعكبري[٣]، وأبو حيان[٤]، قال الزمخشري: "قرأ أبو عمرو وابن كثير «أَنِّي» بالفتح، أي: نودي بأني أَنَا رَبُّكَ وكسر الباقون، أي: نودي فقيل يا موسى، أو لأنّ النداء ضرب من القول فعومل معاملته"[٥].

وأما الفرق بين معنى القول وإضمار القول، أن الأول لا يحتاج إلى تقدير، فحرف النداء يعامل معاملة القول، وأما الثاني، فيقدر معه القول.

الثاني: أنّها على الاستئناف وهذا رأي ابن خالويه، قال: "قَوْله تَعَالَى: (إِنِّي أَنا رَبك) يقْرَأ بِفَتْح الْهمزَة وَكسرهَا فالحجة لمن فتحهَا أَنه أوقع عَلَيْهَا نُودي فموضعها على هَذِه الْقِرَاءَة نصب، وَالْحجّة لمن كسر أَنه استأنفها مبتدئا فَكَسرهَا وَلَيْسَ لَهَا على هَذِه الْقِرَاءَة مَوضِع من الْإِعْرَاب؛ لِأَنَّهَا حرف ناصب"[٦]، وبه قال ابن عطية[٧].

---

[١] معاني القرآن، (٢١١/١).

[٢] ينظر الكشاف، (٥٤/٣).

[٣] ينظر التبيان في إعراب القرآن، (ص٢٥٥).

[٤] البحر المحيط، (٣١٦/٧).

[٥] الكشاف، (٥٤/٣).

[٦] ينظر إعراب القراءات وعللها، (ص٢٢٨).

[٧] ينظر المحرر الوجيز، (ص١٢٤٦).

توجيه قراءة فتح همزة (إن):

ذكر العلماء في توجيه قراءة الفتح وجهين آخرين، هما:

الأول: أنها مفتوحة على تقدير حرف الجر (الباء)، والتقدير فيها (فلما أتاها نودي يا موسى بأني أنا ربك)، لأن النداء يوصل بها، ومنه قول الشاعر[١]:

نادَيْتُ باسمِ ربيعةَ بنِ مُكَدَّمٍ * إنَّ المَنَوَّهَ باسمِه المؤثُوْقُ.**

وهذا رأي الزجاج، قال: "ويقرأ أَنِّي أنَا – بالفَتح والكسر، فمن قرأ «أَنِي»، فالمعنى نودي بأني أنا ربُّك، وموضع " «أَنِّي» نصبٌ"[٢]، وبه قال النحاس[٣]، والأزهري[٤]، وأبو علي الفارسي[٥]، وهو أحد رأيي الفراء كما سيأتي.

الثاني: (أن تجعل النداء واقعا على (إنّ) خاصّة، لا إضمار فيها، فتكون (أنّ) في موضع رفع)، أي نابت عما لم يسم فاعله، وقال بهذا التوجيه والذي قبله، الفراء، إذ يقول: "وقال في طه: ﴿ فَلَمَّآ أَتَىٰهَا نُودِيَ يَٰمُوسَىٰٓ ﴿١١﴾ ﴾ [طه: ١١]، فكسرت «إني»، ولو فتحت كان صوابا من الوجهين: أحدهما: أن تجعل النداء واقعا على «إن» خاصة لا إضمار فيها، فتكون «أن» في موضع رفع، وإن شئت جعلت في «نودي» اسم مُوسَى مضمرا، وكانت «أن» في موضع نصب تريد (بأني أَنَا ربك)" [٦]، وهذان الموضعان من مواضع فتح همزة (إن) كما سبقت الإشارة إليه.

الترجيح:

---

[١] لم أجد له قائلا وهو من شواهد الحجة، (٢١٨/٥)، والمحرر الوجيز، (ص١٢٤٦)، وخزانة الأدب، للبغدادي، (٥٧/٦).

[٢] معاني القرآن وإعرابه، (٣٥١/٣).

[٣] ينظر إعراب القرآن، (٢٤/٣).

[٤] ينظر معاني القراءات، (١٤٣/٢).

[٥] ينظر الحجة، (٢١٨/٥).

[٦] معاني القرآن، (٢١١/١).

وبعد هذا العرض لتوجيه قراءة الكسر فأرى والله أعلم أن القول ما قال به المبرد، وذلك أن الآيات التي بعدها، حكاية قوله تعالى: (إني أنا الله لا إله إلا أنا)، وقوله تعالى: (أنا أخترتك)، فهذه كلها حكاية، فالأشبه أن يكون قوله: (إني أنا ربك) كذلك أيضاً[1].

[1] ينظر الحجة، (٥/٢١٨).

الثانية: قوله تعالى: ﴿إِنِّي جَزَيْتُهُمُ ٱلْيَوْمَ بِمَا صَبَرُوٓاْ أَنَّهُمْ هُمُ ٱلْفَآئِزُونَ ﴿١١١﴾﴾ [المؤمنون: ١١١].

وردت في قوله تعالى: (**أَنَّهُمْ هُمُ الْفَائِزُونَ**) قراءتان:

الأولى: قراءة الجمهور، وهي فتح همزة «أن».

والثانية: قراءة حمزة، والكسائي، وهي كسر همزة «إنّ»[(١)].

ذكر ابن زنجلة توجيهاً للمبرد، يوجه فيه قراءة الفتح، فقال: " **والفتح على وجهين: أحدهما: أن يكون أنهم في موضع المفعول الثاني؛ لأن جزيت تتعدى إلى مفعولين،... وإن شئت لم تأت بالمفعول الثاني في جزيت فكان معناه أَثَبْتُهُمْ ولم تذكر ما أَثَبْتَهُمْ، ثم قلت: لأنهم هم الفائزون بأعمالهم السابقة قال محمد بن يزيد: التفسير الأول أجود لأن الفوز هو الجزاء وليس بعلة للجزاء**"[(٢)].

وهذ التوجيه مبني على فتح همزة «إن» وكسرها، الذي تم الحديث عنه في مناقشة قوله تعالى: ﴿إِنِّيٓ أَنَا۠ رَبُّكَ فَٱخْلَعْ نَعْلَيْكَ ۖ إِنَّكَ بِٱلْوَادِ ٱلْمُقَدَّسِ طُوًى ﴿١٢﴾﴾ [طه: ١٢].

التوجيه النحوي:

توجيه قراءة فتح همزة (أنهم):

يفهم من النص السابق أن المبرد ذكر لهذه القراءة توجيهين، وهما:

الأول: أن الهمزة إنما فتحت؛ لوقوعها موقع المفعول الثاني لجزيتهم، والتقدير: «إني جزيتهم اليوم بصبرهم الفوز»[(٣)]؛ لأن (جزى) من الأفعال التي تتعدى إلى مفعولين، كما قال

---

(١) ينظر التيسير، (ص١٦٠)، والنشر، (٣٢٩/٢).
(٢) حجة القراءات، (ص٤٩٢).
(٣) ينظر مشكل إعراب القرآن، (٥٠٦/٢).

تعالى: ﴿ وَجَزَىٰهُم بِمَا صَبَرُوا۟ جَنَّةً وَحَرِيرًا ﴿١٢﴾ ﴾ [الإنسان: ١٢][1]، وقد ذكر هذا الوجه عدد من العلماء منهم من سبق المبرد كالفراء، قال: "وقوله: ﴿ أَنَّهُمْ هُمُ ٱلْفَآئِزُونَ ﴾ كسرها الأعمش عَلَى الاستئناف، ونصبها من سواه عَلَى: إني جزيتهم الفوز بالجنة، فـ(أنّ) فِي موضع نصب"[2]، ومنهم من جاء بعده كابن جرير الطبري، قال: "ف «أن» في قراءة هؤلاء: في موضع نصب بوقوع قوله: «جزيتهم» عليها، لأن معنى الكلام عندهم: إني جزيتهم اليوم الفوز بالجنة"[3]، وبه قال الزجاج[4]، والنحاس[5]، وأبو علي الفارسي[6]، ولم يذكر الزمخشري إلا هذا الوجه قال: "وقرئ أَنَّهُمْ بالفتح، فالكسر استئناف، أي: قد فازوا حيث صبروا، فجزوا بصبرهم أحسن الجزاء، وبالفتح على أنه مفعول جزيتهم، كقولك: جزيتهم فوزهم"[7]، ويفهم من نصه أنه رجح هذا الوجه.

الثاني: أن «أنَّ» في موضع نصب على حذف لام التعليل، فيكون التقدير: «إني جزيتهم بصبرهم لأنهم الفائزون»، وهذا هو اختيار الزجاج بقوله: "والفتح جيدٌ بالغٌ، على معنى: "إني جزيتهم بصبرهم لأنهم الفائزون"[8]، وذكر هذا الوجه من تقدم ذكره في الوجه السابق، وذهب السمين الحلبي إلى أن هذا التوجيه لقراءة الفتح، يوافق توجيه قراءة الكسر، لأنَّ الاستئناف يعلل به أيضاً، قال: "قرأ الأخوان بكسرِ الهمزةِ استئنافاً، والباقون بالفتحِ، وفيه وجهان، أظهرُهما: أنه تعليلٌ وهي موافقةٌ للأولى فإنَّ الاستئنافَ يُعَلَّلُ به أيضاً"[9].

---

[1] ينظر الحجة، (٣٠٦/٥)، والتبيان في إعراب القرآن، (ص٢٧٧).
[2] معاني القرآن، (٢٤٣/٢).
[3] تفسير الطبري، (١٢٨/١٧).
[4] ينظر معاني القرآن وإعرابه، (٤/ ٢٤).
[5] معاني القرآن، (٤٨٩/٤).
[6] ينظر الحجة، (٣٠٦/٥).
[7] الكشاف، (٢٠٥/٣).
[8] معاني القرآن وإعرابه، (٤/ ٢٤).
[9] الدر المصون، (٣٧٢/٨).

توجيه قراءة كسر همزة (إنهم):

ذكر العلماء لهذه القراءة توجيهاً واحداً، وهو: أن «إنهم» جملة مستأنفة، وهذا هو توجيه الفراء إذ يقول: "كسرها الأعمش على الاستئناف"[١]، وتبعه في ذلك الزجاج، وقال: "إن الكسر أجود، على معنى إن جزيتهم بما صبروا، ثم أخبر"[٢]، وقال به أيضاً أبو علي الفارسي ومثلَّ له بقوله: "ومثل ذلك في الكسر والاستئناف والإتباع لما قبله: لبيك إن الحمد والنعمة لك"[٣]، وممن قال به الأزهري[٤]، ومكي[٥]، والرازي[٦]، وغيرهم، وفي هذا الوجه المفعول الثاني لـ(جزيت) مقدرٌ، تقديره: «الجنة أو الرضوان»[٧].

الترجيح:

من مواضع فتح همزة «إنَّ» وقوعها في موضع مفعول به، أو موضع جرٍ بحرف أو اسم[٨]، وعلى هذا ذهب المبرد إلى اختيار الوجه الأول لقراءة الفتح؛ لأنها واقعة في موضع المفعول الثاني لفعل «جزى»، والفعل «جزى» يتعدى بنفسه إلى المفعولين.

وبناءً على ذلك فإني أرى اختيار المبرد، والفراء قبله، ومن وافقهما، هو الوجه؛ لسلامته من الحذف والتقدير، وما لا تقدير فيه أولى من الذي فيه تقدير، بالإضافة إلى ما ذكره المبرد "أن الفوز هو الجزاء، وليس بعلة للجزاء"[٩].

---

[١] معاني القرآن، (٢/٢٤٣).
[٢] معاني القرآن وإعرابه، (٤/ ٢٤).
[٣] الحجة، (٥/٣٠٦).
[٤] ينظر معاني القراءات، (٢/١٩٧).
[٥] ينظر الكشف، (٢/١٣١).
[٦] ينظر التفسير الكبير، (٢٣/٢٩٨).
[٧] ينظر المحرر الوجيز، (ص١٣٤١).
[٨] ينظر أوضح المسالك، (١/٣٠١)، وحاشية الصبان، (١/٤٢١).
[٩] حجة القراءات، (ص٤٩٢).

المسألة الثالثة: إعراب الاسم المنصوب بعد الفعل الذي يحتمل التعدي واللزوم.

قال تعالى: ﴿ وَلَقَدْ صَدَّقَ عَلَيْهِمْ إِبْلِيسُ ظَنَّهُۥ فَٱتَّبَعُوهُ إِلَّا فَرِيقًا مِّنَ ٱلْمُؤْمِنِينَ ﴿٢٠﴾ ﴾ [سبأ: ٢٠].

وردت في قوله تعالى: (صَدَّقَ) قراءتان:

الأولى: قراءة عاصم، وحمزة، والكسائي بتشديد الدال.

الثانية: قراءة ابن كثير ونافع وأبي عمرو، وابن عامر بالتخفيف[١].

ذكر ابن خالويه نصاً للمبرد يوجه فيه قراءة التخفيف إذ يقول: " قال أبو العباس المبرد: النصب فيها على معنى صدق في ظنه، فتأويل التخفيف، أن إبليس ظن بهم على غير يقين فكان في ظنه ذلك صادقا، يعني أنه كان مصيبا"[٢].

توجيه قراءة التخفيف:

يرى المبرد أنَّ (ظنَّهُ) مفعول فيه، والتقدير: (لقد صدق عليهم إبليس في ظنِّه)، فحذف الخافض وانتصب المجرور بعده، وهذا على جعل فعل (صدق) بتخفيف الدال فعلا لازما، لا يتعدى إلى مفعول صريح، وقد تبعه الزجاج في ذكر هذا الوجه، ومكي بن أبي طالب، والزمخشري، وابن عطية[٣]، وغيرهم، قال مكي: "قَوْله: {وَلَقَد صدق عَلَيْهِم إِبْلِيس ظَنّه} من خفف صدق نصب ظَنّه انتصاب الظّرْف أَي صدق فِي ظَنّه"[٤].

---

[١] التيسير، (ص١٨١)، والنشر، (٤/٢)،

[٢] حجة القراءات، (ص٥٨٨)، ولم أجد هذا النص في كتبه، ولعلّه في كتابه (احتجاج القراء).

[٣] ينظر معاني القرآن وإعرابه، (٢٥١/٤)، ومشكل إعراب القرآن، (٥٨٦/٢)، والكشاف، (٥٧٨/٣)، والمحرر والوجيز، (ص١٥٣٦)،.

[٤] مشكل إعراب القرآن، (٥٨٦/٢).

وقد ذكر العلماء لهذه القراءة وجهين آخرين هما:

الأول: أنَّ (ظنَّهُ) مفعول به لـ(صَدَقَ)، أي "على معنى: أنه لما ظن، عمل عملا يصدق به ذلك الظن، فكأنه إنما أراد أن يصدق ظنه، وهذا من قولك أخطأت ظني، وأصبت ظني"[١]، وهذا على جعل فعل (صدق) فعلا متعديا لمفعول واحد على الاتساع، وذكر هذا الوجه الزجاج[٢]، و مكي[٣]، وابن عطية[٤]، والعكبري[٥]، وغيرهم، قال مكي بن أبي طالب: "وَيجوز على الاتساع أَن تنصبه انتصاب الْمَفْعُول بِهِ"[٦]، وقال البيضاوي: "ويجوز أن يتعدى الفعل إليه بنفسه كما في: صَدَقَ وَعْدَهُ؛ لأنه نوع من القول"[٧].

الثاني: أنَّ (ظنَّهَ) مصدر، فهو مفعول مطلق لفعل محذوف، والتقدير: «صَدَقَ عليهم إبليس ظنًّا ظنه»[٨]، وذكر هذا الوجه الزجاج[٩]، والنحاس[١٠]، والزمخشري[١١]، وغيرهم، قال الزجاج: "ومن خَفَّفَ فقال (صَدَق) نصب الظنَّ مصدراً على معنى صدق عليهم إبليس ظَنًّا ظَنَّه"[١٢].

---

[١] ينظر المحرر الوجيز، (ص١٥٣٦).

[٢] ينظر معاني القرآن وإعرابه، (٢٥١/٤).

[٣] ينظر مشكل إعراب القرآن، (٥٨٦/٢).

[٤] ينظر المحرر الوجيز، (ص١٥٣٦).

[٥] ينظر التبيان في إعراب القرآن، (ص٣١٥).

[٦] مشكل إعراب القرآن، (٥٨٦/٢).

[٧] تفسير البيضاوي، (٢٤٦/٤).

[٨] معاني القرآن وإعرابه، للزجاج، (٢٥٢/٤).

[٩] ينظر المرجع السابق.

[١٠] إعراب القرآن، (٢٣٥/٣).

[١١] ينظر الكشاف، (٥٧٨/٣).

[١٢] المرجع السابق.

توجيه قراءة التشديد:

اتفق العلماء في توجيه قراءة التشديد على وجهٍ واحدٍ، وهو أنَّ ظنه مفعولاً به لـ(صدَّقَ)، والمعنى (وجد ظنَّهُ صادقاً، أي ظنَّ شيئا، فوجد ما ظنَّهُ، وذكر هذا الوجه الفراء، قال: "وقوله: (وَلَقَدْ صَدَّقَ عَلَيْهِمْ إِبْلِيسُ ظَنَّهُ) نصبت الظن بوقوع التصديق عَلَيْهِ، ومعناهُ أَنَّهُ قَالَ: ﴿ قَالَ فَبِعِزَّتِكَ لَأُغْوِيَنَّهُمْ أَجْمَعِينَ ﴿٨٢﴾ إِلَّا عِبَادَكَ مِنْهُمُ الْمُخْلَصِينَ ﴿٨٣﴾ ﴾ [ص: ٨٢ – ٨٣]، قَالَ الله: صدّق عليهم ظنّه لأنه إنما قاله بظنّ لا بعلم"[(١)]، وتبعه في ذلك الزجاج[(٢)]، والنحاس[(٣)]، و كل من وجه هذه القراءة.

الترجيح:

وبعد ذكر توجيهات العلماء لقراءة التخفيف، فإن القول هو ما ذهب إليه المبرد؛ لأن المعنى يعضده إذ يقول ابن جرير "والصواب من القول في ذلك عندي أنهما قراءتان معروفتان متقاربتا المعنى، وذلك أنَّ إبليس قد صدق على كفرة بني آدم في ظنه، وصدق عليهم ظنه الذي ظن حين قال: ﴿ ثُمَّ لَآتِيَنَّهُم مِّنۢ بَيۡنِ أَيۡدِيهِمۡ وَمِنۡ خَلۡفِهِمۡ وَعَنۡ أَيۡمَٰنِهِمۡ وَعَن شَمَآئِلِهِمۡۖ وَلَا تَجِدُ أَكۡثَرَهُمۡ شَٰكِرِينَ ﴿١٧﴾ ﴾ [الأعراف: ١٧]، وحين قال: ﴿ وَلَأُضِلَّنَّهُمۡ وَلَأُمَنِّيَنَّهُمۡ ﴿١١٩﴾ ﴾ [النساء: ١١٩]، قال ذلك عدو الله ظنًا منه أنه يفعل ذلك لا علمًا، فصار ذلك حقًّا باتباعهم إياه"[(٤)].

---

(١) معاني القرآن، (٢/٣٦٠).

(٢) ينظر معاني القرآن وإعرابه، (٤/٢٥١).

(٣) ينظر معاني القرآن، (٥/٤١٤).

(٤) تفسير الطبري، (١٩/ ٢٦٩).

المسألة الرابعة: نصب المضارع الواقع في جواب التّرجي بعد فاء السببية.

قال تعالى: ﴿ وَقَالَ فِرْعَوْنُ يَٰهَٰمَٰنُ ٱبْنِ لِي صَرْحًا لَّعَلِّيٓ أَبْلُغُ ٱلْأَسْبَٰبَ ﴿٣٦﴾ أَسْبَٰبَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ فَأَطَّلِعَ إِلَىٰٓ إِلَٰهِ مُوسَىٰ وَإِنِّي لَأَظُنُّهُۥ كَٰذِبًا ۚ وَكَذَٰلِكَ زُيِّنَ لِفِرْعَوْنَ سُوٓءُ عَمَلِهِۦ وَصُدَّ عَنِ ٱلسَّبِيلِ ۚ وَمَا كَيْدُ فِرْعَوْنَ إِلَّا فِي تَبَابٍ ﴿٣٧﴾ ﴾ [غافر: ٣٦ – ٣٧].

وردت في قوله تعالى: **(فَأَطَّلِعَ)** قراءتان:

الأولى: قراءة القراء السبعة، بالرفع.

الثانية: قراءة حفص عن عاصم بالنصب[(١)].

ذكر الرازي في التفسير الكبير قولاً للمبرد يوجه فيه القراءتين إذ يقول: "(قال المبرد: من رفع فقد عطفه على قوله (أبلغُ) والتقدير (لعلي أبلغُ الأسباب ثم أطلعُ) إلا أن حرف (ثم) أشد تراخياً من الفاء، ومن نصب جعله جواباً، والمعنى لعلي أبلغ الأسباب فمتى بلغتها أطلع والمعنى مختلف، لأن الأول: لعلي أطلع، والثاني: لعلي أبلغ وأنا ضامر أني متى بلغت فلا بد وأن أطلع)"[(٢)].

قبل أن أناقش رأي المبرد في هذه القراءة أذكر اختلاف النحاة في الترجي، هل له جواب فينصب الفعل بعد فاء السببية كالتمني أم لا؟ فقد اختلفوا في هذه المسألة على مذهبين:

الأول: مذهب الكوفيين، أجاز الكوفيون قاطبة أن يعامل الرجاء معاملة التمني، فينصب جوابه المقرون بالفاء كما نصب جواب التمني، وتابعهم في ذلك ابن مالك[(٣)]، واستشهدوا عليه بهذه الآية في قراءة نصب (أطَّلِعَ)، وبقول الشاعر:

علَّ صروفَ الدَّهر أَوْ دولاتها * يدللنا اللَّمَّةَ من لَمَّاتها**

---

(١) السبعة، (ص٥٧٠).

(٢) التفسير الكبير، (٢٧/)٥١٦، ولم أقف على هذا النص في كتب المبرد، لعلّه في كتابه (احتجاج القراء).

(٣) شرح ابن عقيل، (٣٢٩/٤)، وينظر شرح الكافية الشافية، (١٥٥٤/٣)، وتوضيح المقاصد والمسالك، (١٢٦٠/٣).

فتستريحَ النفسُ من زَفْراتها * وتُنْقعَ الغلَّةُ من غلاتها**[١].

فنصب تستريح عَلَى الجواب بلعلّ، كما نصب من قرأ (أطَّلَعَ) بالنصب عليه[٢].

الثاني: ذهب البصريون إلى أن الترجي ليس له جواب منصوب، وتأولوا قراءة النصب بأن "لعل" أشربت معنى "ليت"، لكثرة استعمالها في توقع المرجو، وتوقع المرجو ملازم للتمني[٣].

توجيه قراءة الرفع:

ذهب المبرد في قراءة من قرأ برفع أطَّلِعُ أن (أطَّلِعُ) معطوفة على (أبلغُ)، فيكون التقدير (لعلي أبلغُ الأسباب ثم أطلعُ)، وهذا هو توجيه الجمهور لهذه القراءة حتى لم يذكروا لها إلا هذا الوجه[٤]، وهذه القراءة لا إشكال فيها.

توجيه قراءة النصب:

يفهم من النص السابق أنَّ المبرد يرى أَنّ «أطَّلِعَ» منصوب بـ(أَنْ) مضمرة وجوباً بعد فاء السببية؛ لوقوعه في جواب الترجي، وهو«لعل»، وهو في هذا الرأي يوافق مذهب الكوفيين الذين ينصبون المضارع الواقع في جوب الترجي بعد فاء السببية.

وهذا التوجيه قد سبقه إليه الفراء إذ يقول: "وَمن جعله جوابًا لِلَعَلّى نصبه"[٥]، وتبعهما

---

[١] لم أجد له قائلا وهو من شواهد معاني القرآن للفراء، (٩/٣)، والخصائص، (٣١٧/٣)، وشرح الكافية الشافية، (١٥٥٤/٣).

[٢] ينظر معاني القرآن للفراء، (٩/٣).

[٣] التصريح بمضمون التوضيح، (٣٨٦/٢)، وينظر توضيح المقاصد والمسالك، (١٢٦٠/٣)، والجنى الداني في حروف المعاني، (ص٧٤).

[٤] ينظر معاني القرآن للفراء، (٩/٣)، والتبيان في إعراب القرآن للأنباري، (٢٧٨/٢)، والدر المصون، (٤٨٢/٩).

[٥] معاني القرآن، (٩/٣).

فيه الزمخشري بقوله: "وقرئ فأطَّلَعَ بالنصب على جواب الترجي، تشبيها للترجي بالتمني"[١]، وذكر هذا الوجه العكبري[٢]، والسمين[٣]، وهذا مذهب الكوفيين في المضارع الواقع جوابا للترجي بعد فاء السببية[٤].

وقد ذكر العلماء في توجيه قراءة النصب أوجها أخر، وهي:

الأول: أنّ (أطّلِعَ) منصوبٌ بـ(أَنْ) مضمرة وجوباً، لوقوعه في جواب الأمر، وهو (ابنِ لي)؛ إذ الفعل المضارع ينصب بعد فاء السببية إذا وقع جوابا للأمر اتفاقا، ولا أمر في الآية قبله إلا (ابنِ لي)، فَيكون (أطَّلعَ) منصوبا بأن مضمرة وجوبا بعد فاء السببية؛ لوقوعه جوابا للأمر، لا للترجي، وهذا التوجيه مبني على مذهب البصريين في عدم جواز نصب المضارع الواقع في جواب الترجي بعد فاء السببية بـ«أن» المضمرة.

ذكر هذا الوجه العكبري، فقال: "وبالنصب على جواب الأمر؛ أي إن تبن لي أطلع"[٥]، وقال السمين: "وهذا أَوْفَقُ لمذهب البصريين"[٦].

الثاني: ذكر أبو حيان أنه منصوب بالعطف على التوهم، والعلة عنده "أن مجيء خبر لعل مقروناً بـ(أن) في النظم كثيرٌ، وفي النثر قليلٌ، فمن نصب، توهم أن الفعل المرفوع الواقع خبراً، كان منصوباً بـ(أن)، والعطف على التوهم كثير، وإن كان لا ينقاس، لكن إن وقع شيء وأمكن تخريجه عليه خُرِّجَ"[٧].

الثالث: أنه جواب لـ(لعل)، وتكون بمعنى التمني فيكون منصوباً بأن مضمرة وجوباً، لأن بلوغ أسباب السموات غير ممكن – وهذا هو رأي ابن عطية قال: "وقرأ حفص عن عاصم

---

[١] الكشاف، (٤/ ١٦٧).

[٢] التبيان في إعراب القرآن، (٢/٢٧٨).

[٣] الدر المصون، (٩/٤٨٢).

[٤] الدر المصون، (٩/٤٨٢).

[٥] التبيان في إعراب القرآن، (٢/٢٧٨).

[٦] الدر المصون، (٩/٤٨٢)، وينظر شرح التسهيل، (٤/٣٣، ٣٤).

[٧] البحر المحيط، (٩/٢٥٨).

والأعرج: «فأطلع» بالنصب بالفاء في جواب التمني"[١].

الترجيح:

وبعد النظر إلى هذه التوجيهات في قراءة النصب، يظهر لي – والله أعلم – أَنّ الوجه الأقرب هو القول بأنّ (أطلع) منصوب بـ(أَنْ) مضمرة وجوباً بعد فاء السببية؛ لوقوعه في جواب الطلب وهو الترجي كما قال به الفراء ومن تبعه، وذلك لأمرين:

أحدهما: أن الترجي والتمني قريبان من بعضهما في المعنى، ويتعاقبان في كلام العرب، ومنه قول الشاعر:

علَّ صروفَ الدَّهر أَوْ دولاتها * يدللنا اللَّمَّةَ من لَمَّاتها**

فتستريحَ النفسُ من زَفْراتها * وتُنْقعَ الغلَّةُ من غلاتها**[٢].

والثاني: أن (ليت) في التمني، و(لعل) في الترجي من الأحرف المشبهة بالفعل فهما في العمل سواء، فإذا كان العمل فيهما نصب الاسم ورفع الخبر – والنحاة متفقون على أن الفعل المضارع ينصب في جواب التمني بعد فاء السببية، وإن اختلفوا في ناصبه[٣]، قال ابن مالك:

وبَعْدَ (فَا) جوابِ نَفْي أو طَلَبْ * مَحْضَيْنِ (أَنْ) وسَتْرُهَا حَتْمٌ نَصَبْ**[٤].

وقال ابن عقيل: "ومثال الطلب: وهو يشمل الأمر، والنهي، والدعاء، والاستفهام، والعرض، والتحضيض، والتمني"[٥] – كان القياس أن ينصب المضارع الواقع في جواب الترجي حملا للترجي على التمني.

ويؤيد هذا الترجيح قراءة عاصم قوله تعالى: ﴿ وَمَا يُدْرِيكَ لَعَلَّهُۥ يَزَّكَّىٰٓ ﴿٣﴾ أَوْ يَذَّكَّرُ فَتَنفَعَهُ

---

[١] المحرر الوجيز، (ص١٦٣٧).

[٢] سبق تخريجه.

[٣] ينظر شرح التسهيل، (٤/ ٣٣)، وأوضح المسالك، (١٦٤/٤)، وشرح ابن عقيل، (٣٢٢/٤).

[٤] شرح ابن عقيل، (٣٢١/٢).

[٥] المرجع نفسه، وينظر توضيح المقاصد والمسالك، (١٢٥٢/٣)، وأوضح المسالك، (١٦١/٤).

ٱلذِّكۡرَىٰٓ ﴿٤﴾ ﴾ [عبس: ٣ – ٤]، بنصب «فتنفَعَه» جواباً لِقوله: «لعلَّه»، وهو اختيار الفراء، والزمخشري، وابن مالك، قال:

والفعلُ بعد الفاء في الرَّجَا نُصِبْ ***كنَصْبِ ما إلى التمني يَنْتَسِبْ[1].

[1] توضيح المقاصد والمسالك، (١٢٦٠/٣)، وشرح ابن عقيل، (٣٢٩/٢).

المسألة الخامسة: مجيء غير الفعل أو شبهه، أو معناه عاملا في الحال.

قال تعالى: ﴿كَلَّآ إِنَّهَا لَظَىٰ ۝١٥ نَزَّاعَةً لِّلشَّوَىٰ ۝١٦﴾ [المعارج:١٥ – ١٦].

وردت في قوله تعالى: ﴿نَزَّاعَةً﴾ قراءتان:

الأولى: قراءة الجمهور، وهي رفع (نزاعة).

والثانية: قراءة حفص عن عاصم، وهي نصبها[١].

قال أبو جعفر النحاس (وأبو العباس محمد بن يزيد لا يجيز النصب في هذا لأنه لا يجوز أن يكون إلا نزاعة للشوى وليس كذا سبيل الحال)[٢]، ونقل مكي بن أبي طالب قولاً عن المبرد يبين ذلك إذ يقول: (وقد منع المبرد جواز نصب نزاعة، وقال: لا تكون لظى إلا نزاعةٌ للشَّوى فلا معنى للحال، إنما الحال فيما يجوز أن يكون ويجوز أن لا يكون)[٣].

قبل أن أناقش رأي المبرد في توجيه القراءة ينبغي أن أنبه على مسألة نحوية، وهي أن الحال لا بد لها من عامل يعمل فيه، وهذا العامل لا يكون إلا فعلا أو ما يقوم مقامه، قال المبرد "فالحال لا يعمل فيها إلا الفعل أو شيء يكون بدلا منه دالا عليه"[٤].

أما الفعل فظاهر، وأما ما يدل عليه فشيئان هما: «شبه الفعل، وما فيه مَعنى الفعل».

أما شبهُ الفعلِ، فهو الصفاتُ المشتقةُ من الفعلِ، وهي: «اسم الفاعل، واسم المفعول، والصفة المشبه».

---

[١] السبعة، (ص٦٥١)، والتيسير، (ص٢١٤).

[٢] إعراب القرآن، (٢٢/٥).

[٣] مشكل إعراب القرآن، (٧٥٨/٢).

[٤] المقتضب (٣٠٠/٤).

وأما معنى الفعل، فتسعةٌ، وهي: «اسمُ الفعلِ، واسمُ الإشارةِ، وأدواتُ التّشبيهِ، وأدوات التّمني والتّرجّي، وأدوات الاستفهام، وحرفُ التنبيهِ، والجارُّ والمجرورُ، والظرفُ، وحرفُ النداء»[١]

التوجيه النحوي:

توجيه قراءة النصب:

لم يُجِزْ المبرِّد قراءة النصب؛ لأن (نزاعة) تكون حالا من (لظى) عنده، وهي اسم، وهذا الاسم ليس من الأسماء التي تنوب عن الفعل حتى تأتي منه حال، وهذا الرأي وإن قوِي من ناحية الصناعة، فإنه يرده ما ذكر العلماء في توجيه هذه القراءة، فهم أجازوها، وخرَّجوها على ستة أوجه، وهي على النحو التالي:

الأول: أن "نزاعة" منصوبة على القطع، إمَّا على الذم عند الزجاج، قال: "ويكون نصبها أيضاً على الذم"[٢]، والأزهري[٣]، والقرطبي[٤]، وإمّا على المدح كما عند الأنباري[٥].

الثاني: أنها منصوبة على أنها حال مؤكدة، وهذا قول مكي بن أبي طالب: "وَالْحَال فِي هَذَا جَائِزَة؛ لِأَنَّهَا تؤكد مَا تقدمها كَمَا قَالَ ﴿ هُوَ ٱلْحَقُّ مُصَدِّقًا لِّمَا بَيْنَ يَدَيْهِ ﴿٣١﴾ ﴾ [فاطر: ٣١]، وَلَا يكون الْحق أبدا إِلَّا مُصدقا"[٦]، وبه قال الثعلبي[٧]، والزمخشري[٨]، وأبو حيان[٩].

---

[١] ينظر أسرار العربية، للأنباري، (ص١٥١)، وأوضح المسالك، (٢/٢٧٣)، وجامع الدروس العربية (٣ / ٨٦).

[٢] معاني القرآن وإعرابه، (٥/ ٢٢١).

[٣] معاني القراءات، (٣/٩٠).

[٤] الجامع لأحكام القرآن، (١٨/ ٢٨٧).

[٥] إيضاح الوقف والابتداء، (٢/٩٤٨).

[٦] مشكل إعراب القرآن، (٢/٧٥٨).

[٧] الكشف والبيان، (١٠/٣٨).

[٨] الكشاف، (٤/٦١٠).

[٩] البحر المحيط، (١/٢٧٥).

الثالث: أنها منصوبة على معنى أنها (تتلظى نزاعة) فتكون بهذا حالا مؤسسة؛ أي في حال نزعها للشوى، والعامل فيها ما دل عليه الكلام من معنى التلظي، ذكر هذا الوجه الزجاج،[١]، والأزهري[٢].

الرابع: أنها حال للمكذبين بخبرها، وهذا ذكره القرطبي[٣].

الخامس: أنها منصوبة على الاختصاص للتهويل، كما قال الزمخشري[٤]، والتقدير (أعني أو أخص نزاعةً)، وذكره بعده أبو حيان[٥]، والسمين الحلبي[٦].

السادس: أنها حال من فاعل (تدعو) في قوله تعالى: ﴿ تَدۡعُواْ مَنۡ أَدۡبَرَ وَتَوَلَّىٰ ﴿١٧﴾ ﴾ [المعارج: ١٧]، وهذا ذكره السمين الحلبي[٧].

توجيه قراءة الرفع:

ذكر العلماء في توجيه قراءة الرفع سبعة توجيهات:

الأول: أن تكون "لظى" خبر "إن" وتكون " نَزَّاعَةٌ " خبرا لمبتدأ محذوف تقديره "هي" وذكر هذا الوجه سيبويه ونسبه إلى الخليل[٨]، وتبعهم في ذلك الأخفش[٩]، والزجاج[١٠]، والنحاس[١١]، والزمخشري[١٢]، والقرطبي[١٣]، وغيرهم.

---

[١] معاني القرآن وإعرابه، (٥/٢٢١).
[٢] معاني القراءات، (٣/٩٠).
[٣] ينظر الجامع لأحكام القرآن، (١٨/ ٢٨٧).
[٤] الكشاف، (٤/٦١٠).
[٥] ينظر البحر المحيط، (١٠/٢٧٥).
[٦] الدر المصون، (١٠/٤٥٥).
[٧] المرجع السابق.
[٨] الكتاب، (٢/٨٣).
[٩] معاني القرآن، (ص٦٠٦).
[١٠] معاني القرآن وإعرابه، (٥/ ٢٢١).
[١١] إعراب القرآن، (٥/٢٢).
[١٢] الكشاف، (٤/٦١٠).
[١٣] الجامع لأحكام القرآن، (١٨/ ٢٨٧).

الثاني: أن تكون "لظى" و"نزاعة" خبران لـ (إن)، ذكر هذا الوجه من ذكر التوجيه السابق.

الثالث: أن تكون "لظى" بدلا من اسم "إن" و"نزاعة" خبرها، وهذا ذكره الفراء[١]، والأخفش[٢]، والقرطبي[٣]، والسمين الحلبي[٤].

الرابع: أن يكون الضمير في "إنها" للقصة، و"لظى" مبتدأ، و" نزاعة" خبر الابتداء والجملة خبر "إن" والمعنى: أن القصة والخبر لظى نزاعة للشوى، وذكر هذا الوجه الفراء[٥]، والزجاج[٦]، والنحاس[٧]، والأزهري[٨].

الخامس: أنها على التكرير، كأنه قال: كلا إنها لظى، إنها نزاعة للشوى، قاله الأزهري[٩].

السادس: أن تكون "نزاعة" بدلا من "لظى" و"لظى" خبر "إن" وهذا الوجه عند مكيّ، والعكبري، والقرطبي، وأبي حيان[١٠].

---

[١] ينظر معاني القرآن، (١٨٥/٣).

[٢] ينظر معاني القرآن، (ص٦٠٦).

[٣] ينظر الجامع لأحكام القرآن، (١٨/ ٢٨٧).

[٤] ينظر الدر المصون، (٤٥٥/١٠).

[٥] ينظر معاني القرآن، (١٨٥/٣).

[٦] ينظر معاني القرآن وإعرابه، (٢٢١/٥).

[٧] ينظر إعراب القرآن، (٢٢/٥).

[٨] ينظر معاني القراءات، (٩٠/٣).

[٩] ينظر المرجع السابق.

[١٠] ينظر البحر المحيط، (٢٧٤/١٠)، ومشكل إعراب القرآن، (٧٥٧/٢)، والتبيان، (١٢٤٠/٢)، الجامع لأحكام القرآن، (١٨/ ٢٨٧).

السابع: أن تكون صفة لـ(لظى)، إن أردت اللهب، والتأنيث لأنه في معنى النار وهذا ذهب إليه أبو إسحاق الثعلبي[١]، والزمخشري[٢]، إلا أنَّ السمين الحلبي ضعَّف هذا الوجه، وقال: وفيه نظر لأن لظى ممنوعة من الصرف، وإنما تجعلها صفة للظى إن لم تجعلها علماً[٣].

الترجيح:

بعد عرض هذه التوجيهات لقراءة النصب والنظر فيها يتبين أن المبرد منع قراءة الآية بالنصب بناءً على أنها حال مبينة، لأنه لا يوجد في الآية عامل في الحال، وليس الأمر كذلك، إذ يمكن حمل الآية على التوجيهات المذكورة.

وأما قوله: (لا تكون لظى إلا نزاعةٌ للشَّوى فلا معنى للحال، إنما الحال فيما يجوز أن يكون ويجوز أن لا يكون) فهو خلاف السماع والقياس.

أما السماع: ففي كلام العرب ما يخالف ذلك، ومنه قوله تعالى: ﴿ هُوَ ٱلۡحَقُّ مُصَدِّقٗا لِّمَا بَيۡنَ يَدَيۡهِ ﴿٣١﴾ ﴾ [فاطر: ٣١]، ولا يكون الحق أبدا إلا مصدقا، ومنه أيضاً قوله تعالى: ﴿ وَهَٰذَا صِرَٰطُ رَبِّكَ مُسۡتَقِيمٗاۗ ﴿١٢٦﴾ ﴾ [الأنعام: ١٢٦]، ولا يكون صراط الله جل ذكره أبدا إلا مستقيما، فليس يلزم أن لا يكون الحال إلا للشيء الذي يمكن أن يكون، ويمكن أن لا يكون)[٤].

وأما القياس: فإن لظى وإنْ كانَتْ عَلَماً، فهي جارِيَةٌ مَجْرَى المشتقات كالحارثِ والعَبَّاس وذلك؛ لأنها بمعنى التَّلَظِّي، وإذا عَمِلَ العَلَمُ الصريحُ والكُنْيَةُ في الظروف فلأَنْ يعملَ العَلَمُ الجاري مَجْرى المشتقاتِ في الأحوالِ أَوْلَى وأَحْرى، ومِنْ مجيء ذلك قولُ الشاعر[٥]:

---

[١] ينظر الكشف والبيان، (٣٨/١٠).

[٢] الكشاف، (٦١٠/٤).

[٣] الدر المصون، (٤٥٥/١٠).

[٤] مشكل إعراب القرآن، (٧٥٧/٢).

[٥] هذا البيت لابن دارة (سالم بن مسافع)، وهو من شواهد الخصائص لابن جني، (٢٧٣/٣)، والبحر المحيط، (٢٧٥/١٠)، والمغني لابن هشام، (ص٤١٠).

أنا أبو المِنهال بعضَ الأحيان * ليس عليّ حَسَبي بضُؤْلان.**

فتعلق الظرف الذي هو (بعض) بالعلم (أبو المنهال) لما فيها من معنى الشجاعة[1].

[1] ينظر الخصائص لابن جني، (٢٧٣/٣)، والبحر المحيط، (٢٧٥/١٠)، والمغني لابن هشام، (ص٤١٠).

المبحث الثاني: مسائل الإعراب والبناء.

وفيه مسألة واحدة، وهي: **حكم المضارع الواقع في جواب الأمر.**

قوله تعالى: ﴿ وَلَقَدْ أَوْحَيْنَآ إِلَىٰ مُوسَىٰٓ أَنْ أَسْرِ بِعِبَادِى فَٱضْرِبْ لَهُمْ طَرِيقًا فِى ٱلْبَحْرِ يَبَسًا لَّا تَخَٰفُ دَرَكًا وَلَا تَخْشَىٰ ﴿٧٧﴾ ﴾ [طه: ٧٧].

وردت في قوله تعالى: (لَا تَخَافُ) قراءتان:

الأولى: قراءة الجمهور وهي رفع «تَخَافُ» بإثبات الألف.

والثانية: قراءة حمزة بن حبيب الزيات، وهي الجزم «تَخَفْ» بحذف الألف[(١)].

ذكر ابن خالويه توجيهاً للمبرد في القراءتين ففي قراءة الجزم قال: "قال محمد بن يزيد المبرد: من قرأ لا تخف فهو على المجازاة التي هي جواب الأمر".

وأما قراءة الرفع فقال: "قال المبرد: ومن قرأ ﴿ لَّا تَخَٰفُ دَرَكًا وَلَا تَخْشَىٰ ﴾، فعلى ضربين كما قال سيبويه[(٢)] أي اضرب لهم طريقا غير خائف ولا خاش، فيكونان في موضع الحال، كقولك انطلق تتكلم يا فتى، أي متكلما، فامض لا تخاف يا فتى، أي غير خائف، والضرب الثاني أن يكون على القطع مما قبله فيكون تقديره واضرب لهم"[(٣)].

قبل أن أناقش رأي المبرد في توجيه القراءتين، أذكر رأي النحاة في المضارع عندما يقع جواباً للأمر.

إذا وقع المضارع جوابا للأمر جاز فيه عند النحاة وجهان:

الأول: الرفع، فيكون إما على الابتداء وتقديره: «وأنت لا تخاف»، وإما على الحال فيكون تقديره: «غير خاف ولا خاش».

---

(١) ينظر النشر، (٣٢١/٢).

(٢) الكتاب، (٩٨/٣).

(٣) الحجة في القراءات السبع، (ص٤٥٨، ٤٥٩).

الثاني: الجزم، وذلك لتضمن الأمر معنى الشرط، فيكون التقدير: «إن تضرب لا تخف دركاً»، قال ابن الوراق: "واعلم أن جواب الأمر، والنهي، والنفي، والاستفهام، والتمني، والعرض، إنما الجزم؛ لأن ما تقدمه يتضمن معنى الشرط..... فإن رفعت الفعل في جوابها فعلى، وجهين: أحدهما: أن يكون الفعل في موضع الحال..... والثاني: على تقدير خبر ابتداء"[(١)].

التوجيه النحوي:

توجيه قراءة الرفع:

في النص السابق نرى أن المبرد ذكر لقراءة الرفع توجهين:

أحدهما: أن تكون جملة «لا تخافُ»، جملة مستأنفة لا محل لها من الإعراب، وقد سبقه الفراء لهذا التوجيه، قال: "وقوله: (لا تَخافُ دَرَكاً وَلا تَخْشى) رفع عَلَى الاستئناف بـ(لا) كما قَالَ ﴿ وَأْمُرْ أَهْلَكَ بِالصَّلَوٰةِ وَاصْطَبِرْ عَلَيْهَا ۖ لَا نَسْـَٔلُكَ رِزْقًا ۖ ﴾ [طه: ١٣٢]، وأكثر ما جاء فِي جواب الأمر بالرفع مع (لا)"[(٢)].

وتبعهما في هذا التوجيه، عدد من العلماء منهم الزجاج، قال: "فمن قرأ (لا تخاف) فالمعنى لست تخاف دَرَكاً"[(٣)]، وابن خالويه، قال: "فالحجة لمن رفع أَنه جعله خَبرا وَجعل لَا فِيهِ بِمَعْنى لَيْسَ"[(٤)]، وغيرهما.

الثاني: أنها جملة حالية، وصاحبها الضمير المستتر في (فَاضْرِبْ)، وقد سبق المبرد بذكر هذين التوجيهين سيبويه، قال: "وقال عز وجل: (فاضرب لهم طريقا في البحر يبسا لا تخاف

---

(١) علل النحو، (ص٤٤١).

(٢) معاني القرآن، (١٨٧/٢).

(٣) معاني القرآن، وإعرابه، (٣٦٩/٣).

(٤) الحجة في القراءات السبع، (ص٢٤٥).

دركا ولا تخشى)، فالرفع على وجهين: على الابتداء، وعلى قوله: اضربه غير خائفٍ ولا خاشٍ"[١].

وتبعه في ذكر هذا التوجيه عدد من العلماء منهم النحاس، فقال: "فالقراءة الأولى – أي قراءة الرفع – فيها ثلاث تقديرات: يكون في موضع الحال"[٢]، والزمخشري، قال: "(لا تَخافُ) حال من الضمير في فَاضْرِبْ"[٣]، وغيرهما.

وقد ذكر العلماء لهذه القراءة توجيها ثالثا وهو: أن «لا تخاف» جملة في موضع نصبِ صفةٍ موصوفها (طريقاً)، عائدها محذوف تقديره: «لا تخافُ فيه»، ومن العلماء الذين ذكروا هذا الوجه من سبق المبرد، وهو الأخفش، قال: "وقال {لاَّ تَخَافُ دَرَكاً} أي {اِضْرِبْ لَهُمْ طَرِيقا} {لاَّ تَخَافُ} فيه {دَرَكاً} وحذف "فيه" كما تقول: «زيدٌ أَكْرَمْتُ» تريد: «أَكْرَمْتُهُ»"[٤].

ومنهم من جاء بعده كابن عطية، قال: "ويحتمل أن يكون صفة الطريق بتقدير لا يخاف فيه أي يكون بهذه الصفة ومعنى هذا القول «لا تخاف دركا» من فرعون وجنوده وَلا تَخْشى غرقا من البحر"[٥].

وذكر الأوجه الثلاثة النحاس، قال: "والكسائي وقرأ الأعمش وحمزة (لا تخف دركا) والقراءة الأولى أبين؛ لأنَّ بعده (وَلا تَخْشى) مجمع عليه بلا جزم، فالقراءة الأولى فيها ثلاث تقديرات: يكون في موضع الحال، وفي موضع النعت لـ(طريق) على حذف (فيه)، ومقطوعة من الأول"، ومكي بن أبي طالب، قال: "من رفع تخَاف جعلة حَالا من الْفَاعِل وَهُوَ مُوسَى عَلَيْهِ السَّلَام وَالتَّقْدِير اضْرِب لَهُم طَرِيقا فِي الْبَحْر غير خَائِف دركا وَلَا خاشيا، وَيُقَوِّي رفع

---

[١] الكتاب، (٣/٩٨).
[٢] إعراب القرآن، (٣/٥٠).
[٣] الكشاف، (٣/ ٧٧).
[٤] معاني القرآن، (ص٥٣٥).
[٥] البحر المحيط، (٧/ ٣٦٢).

يخَاف اجماع الْقُرَّاء على رفع يخْشَى وَهُوَ مَعْطُوف على يخَاف وَيجوز رفع تخَاف على الْقطع أَي أَنْت لَا تخَاف دركا وَقيل إِن رَفعه على أَنه نعت لطريق على تَقْدِير حذف فِيهِ"[١]، وغيرهما.

توجيه قراءة الجزم:

يفهم من النص السابق، أن المبرد يرى أن «لا تخف» مجزومٌ لوقوعه في جواب الأمر، والتقدير: «إن تضرب طريقاً يبساً لا تخف».

وقد سبقه إلى هذا التوجيه الفراء، قال: "وقد قرأ حَمْزَةُ (لا تَخَفْ دَرَكًا) فجزمَ عَلَى الجزاء[٢].

وتبعه فيه عدد من العلماء منهم ابن جرير الطبري، قال: "وقرأ ذلك الأعمش وحمزة (لا تخف دركا) فجزما (لا تخاف) على الجزاء"[٣]، ومكي بن أبي طالب، قال: "جزم تخَاف وَهُوَ حَمْزَة جعله جَوَاب الْأَمر وَهُوَ فَاضْرب وَالتَّقْدِير إِن تضرب لَا تخف دركا مِمَّن خَلفك"[٤]، والزمخشري[٥]، وذكره أبو حيان[٦]، وغيره.

---

[١] البحر المحيط، (٣٦٢/٧).
[٢] معاني القرآن، (٢/ ١٨٧).
[٣] تفسير الطبري، (١٢٢/١٦).
[٤] مشكل إعراب القرآن، (٢/ ٤٧٠).
[٥] ينظر الكشاف، (٣/ ٧٨).
[٦] ينظر البحر المحيط، (٧ / ٣٦٢).

وذكر العلماء لهذه القراءة توجيهات أخرى، وهي على النحو التالي:

الأول: أن (لا تَخَفْ) نهيٌ مستأنف لا محل له من الإعراب، ذكر هذا الوجه الزجاج، قال: "ومن قال: (لا تخفْ دَرَكاً) فهو نهي عن أن يخاف، ومعناه لا تخف أن يدركك فرعونُ ولا تخشى الغرقَ"[١]،

وتبعه النحاس[٢]، والأزهري[٣]، وابن خالويه[٤]، وابن زنجلة[٥]، والفخر الرازي[٦]، وأبو حيان[٧].

الثاني: أنه نهيٌ في محل نصبٍ على الحال من فاعل (اضرب)، (إلا أن هذا يحتاج إلى إضمار قولٍ، أي مقولاً لك)[٨].

الثالث: أنه في محل صفة منصوبةٍ لـ (طريق)، وهذا أيضاً يحتاج إلى إضمار قولٍ فيكون التقدير (طريقاً مقولاً فيها لا تخف)، وهذان الوجهان ذكرهما السمين الحلبي، قال: "وقرأ حمزةُ وحدَه من السبعة «لا تَخَفْ» بالجزم على النهي. وفيه أوجهٌ، أحدُها: أن يكونَ نَهْياً مستأنِفاً. الثاني: أنه نهيٌ أيضاً في محلِّ نصب على الحال من فاعل «اضرِبْ» أو صفةٌ لطريقاً، كما تقدَّم في قراءةِ العامَّةِ، إلاَّ أن ذلك يحتاج إلى إضمار قول أي: مقولاً لك، أو طريقاً مقولاً فيها: لا تخف"[٩].

---

[١] معاني القرآن، وإعرابه، (٣/٣٦٩، ٣٧٠).
[٢] ينظر إعراب القرآن، (٣/٥٠).
[٣] ينظر معاني القراءات، (٢/١٥٥).
[٤] ينظر إعراب القراءات السبع وعللها، (٢/ ٤٦).
[٥] ينظر حجة القراءات، (ص٤٥٨).
[٦] ينظر التفسير الكبير، (٢٢/٨٠).
[٧] ينظر البحر المحيط، (٧/ ٣٦٢).
[٨] ينظر الدر المصون، (٨/ ٨٢).
[٩] المرجع نفسه.

الترجيح:

وبعد النظر في هذه التوجيهات لهاتين القراءتين، فإني أرجح رأي المبرد في القراءتين؛ وذلك أن المضارع إذا وقع جواباً للأمر يجوز فيه عند النحاة الرفع والجزم، قال ابن الوراق: "واعلم أن جواب الأمر والنهي والنفي والاستفهام والتمني والعرض، إنما الجزم؛ لأن ما تقدمه يتضمن معنى الشرط..... فإن رفعت الفعل في جوابها فعلى وجهين: أحدهما: أن يكون الفعل في موضع الحال.....، والثاني: على تقدير خبر ابتداء"[1].

[1] علل النحو، (ص٤٤١).

المبحث الثالث: مسائل الحذف والتقدير.

وفيه أربع مسائل:

المسألة الأولى: مجيء «رأى» قلبية وبصرية.

قال تعالى: ﴿ وَلَوْ يَرَى ٱلَّذِينَ ظَلَمُوٓاْ إِذْ يَرَوْنَ ٱلْعَذَابَ أَنَّ ٱلْقُوَّةَ لِلَّهِ جَمِيعًا وَأَنَّ ٱللَّهَ شَدِيدُ ٱلْعَذَابِ ﴿١٦٥﴾ ﴾ [البقرة: ١٦٥].

وردت في قوله تعالى: ﴿ وَلَوْ يَرَى ﴾ و ﴿ أَنَّ ٱلْقُوَّةَ لِلَّهِ جَمِيعًا ﴾ أربع قراءات:

الأولى: قراءة نافع وابن عامر (ترى) بالتاء، وفتح همزة (أنَّ).

الثانية: قراءة الحسن وقتادة وشيبة وأبي جعفر (ترى) بالتاء، وكسر الهمزة من (إنَّ).

الثالثة: قراءة حمزة والكسائي وأبي عمرو وعاصم وابن كثير (يرى) بالياء، وفتح همزة (أنَّ).

الرابعة: قال ابن عطية: "قرأت طائفة يرى بالياء من أسفل وكسر همزة (إنَّ)"[(١)].

ذكر أبو جعفر النحاس توجيهاً روي عن المبرد يوجه فيها قراءة الياء في (يرى) وفتح همزة (أنَّ) فقال: "روي عن محمد بن يزيد أنه قال: هذا التفسير[(٢)] الذي جاء به أبو عبيد بعيد وليست عبارته فيه بالجيدة لأنه يقدر: (ولو يرى الذين ظلموا العذاب)، وكأنه جعله مشكوكا فيه وقد أوجبه الله عز وجل ولكن التقدير وهو قول أبي الحسن الأخفش سعيد: (ولو يرى الذين ظلموا أن القوة لله)، و(يرى) بمعنى يعلم أي لو يعلمون حقيقة قوة الله، فـ(يرى) واقعة على (أنَّ) وجواب لو محذوف أي: لتبينوا ضرر اتخاذهم الآلهة"[(٣)].

---

(١) المحرر الوجيز، (١٥٠)، وينظر السبعة، (ص١٧٣)، والنشر، (٣٧/٢).

(٢) يقصد بالتفسير هنا ما وجه به أبو عبيد الآية، فهو يرى أنّ المعنى لو يرى الذين ظلموا في الدنيا عذاب الآخرة لعلموا أن القوة لله؛ اختار القراءة بالياء، ينظر إعراب القرآن، (٨٨/١).

(٣) إعراب القرآن، (٨٨/١)، والمحرر الوجيز، (ص١٥٠)، والجامع لأحكام القرآن، (٢٠٤/٢)، والدر المصون، (٢١٣/٢).

قبل أن أناقش رأي المبرد في توجيه القراءة، أذكر ما يتعلق بفعل (رأى) عند علماء النحو، فإن كانت بصرية أو من الرأي، أو بمعنى أصاب رِئَتَهُ، تعدت إلى واحد، وإن كانت قلبية تعدت لمفعولين، وهذان المفعولان قد يكونان صريحين، وقد تسد عنها (أن) واسمها وخبرها، فتكون قائمة مقامهما[1].

التوجيه النحوي:

توجيه قراءة الياء في (يرى) وفتح همزة (أنَّ):

يرى المبرد أن (يرى) في الآية قلبية فهو بمعنى (يعلم)، وهو عامل في (أنَّ) ومعموليها، وهي مع معموليها سدت مسد المفعولين، وجواب (لو) محذوف مقدَّرٌ بعد قوله تعالى: ﴿أَنَّ ٱلْقُوَّةَ لِلَّهِ جَمِيعًا﴾، والتقدير: (ولو يرى الذين ظلموا إذ يرون العذاب أن القوة لله جميعا لاستعظموا ما حل بهم).

وقد سبق المبرد إلى هذا التوجيه الأخفش حين يقول: "وَلَوْ يَرَوْنَ أَنَّ القُوَّةَ لِلّه" أي: (لو يعلمون)، لأنهم لم يكونوا علموا قدر ما يعانون من العذاب"[2].

وقد ذكر العلماء لهذه القراءة أوجها أخرى، وهي على النحو التالي:

الأول: يرى الفراء أنّ جملة «أَنَّ الْقُوَّةَ لِلَّهِ جَمِيعاً» معمولة لفعل محذوف من جنس (يرى)، والتقدير: (يرون) قال: "ولو فتحتهما على تكرير الرّؤية من «ترى» ومن «يَرَى» لكان صوابا كأنه قال: «وَلَوْ تَرَى الَّذِينَ ظَلَمُوا إِذْ يَرَوْنَ الْعَذَابَ» يرون «أَنَّ الْقُوَّةَ لِلَّهِ جَمِيعاً»"[3].

---

[1] ينظر توضيح المقاصد والمسالك، (٥٥٥/١)، وشرح الأشموني، (٣٥٠/١).

[2] معاني القرآن، (ص٢٩٠).

[3] معاني القرآن، (٩٧/١).

إلا أنَّ أبا علي الفارسي اعترض على هذا الوجه فقال: "فإنْ قلت: فلم لا تكون المتعدية إلى مفعولين، وقد سدَّت (أنَّ) مسدَّهما؟ قيل: يدل على أنها المتعدية إلى مفعولٍ واحدٍ، بدليل قول من قرأ بالتاء فقال: (ولو ترى الذين ظلموا) ألا ترى أنَّ هذه متعدية إلى مفعولٍ واحدٍ، لا يسد مسد مفعولين، ويدلك على أنَّه متعدٍ إلى مفعولٍ واحد قوله تعالى: (إذ يَرَونَ العذاب)"[(١)].

الثاني: أنَّ جواب (لو) محذوف، مقدَّرٌ قبل قوله تعالى: ﴿ **أَنَّ ٱلْقُوَّةَ لِلَّهِ جَمِيعًا** ﴾، وهو العامل فيه، والتقدير (لعلموا أنَّ القوة لله جميعاً)، وبه قال الطبري[(٢)]، والأزهري[(٣)]، وذكره العكبري[(٤)]، وأبو حيان[(٥)]، قال الطبري: "وقرأ ذلك آخرون: {ولو يرى الذين ظلموا} بالياء... بفتح الألف من أن... بمعنى: ولو يرى الذين ظلموا عذاب الله الذي أعد لهم في جهنم لعلموا حين يرونه فيعاينونه أن القوة لله جميعا وأن الله شديد العذاب"[(٦)]، ففي هذا يكون «أنَّ القوة لله جميعاً» معمولا لجواب (لو) المحذوف، لا لـ(يرى).

الثالث: أنَّ الرؤية في (يرى) رؤية بصرية، وقوله تعالى: ﴿**أَنَّ ٱلْقُوَّةَ لِلَّهِ جَمِيعًا** ﴾ مفعوله، وتقديره (ولو يرون أنَّ القوة لله جميعاً)، وجواب (لو) محذوف للمبالغة، وهذا مذهب أبي علي الفارسي[(٧)]، وهو اختيار ابن عطية، إذ يقول: "وقال أبو علي: «الرؤية في هذه الآية رؤية البصر»، والتقدير في قراءة الياء: ولو يرى الذين ظلموا أن القوة لله جميعا، وحذف

---

(١) الحجة، (٢/٢٥٩).

(٢) ينظر تفسير الطبري، (٣/١٩).

(٣) ينظر معاني القراءات، (١/١٨٧).

(٤) ينظر التبيان في إعراب القرآن، (ص٤٥).

(٥) ينظر البحر المحيط، (٢/٨٩).

(٦) تفسير الطبري، (٣/١٩).

(٧) ينظر الحجة، (٢/٢٦٣).

جواب لَوْ للمبالغة، ويعمل في «أن» الفعل الظاهر وهو أرجح من أن يكون العامل فيها مقدرا"[١]، وذكره العكبري[٢].

وأصل الخلاف في توجيه هذه القراءة هو الخلاف في معنى (يرى)، فمن جعله رؤية بصرية جعل جملة (أنَّ القوة لله جميعاً) في محل نصب مفعول لـ(يرى)، أو لفعلٍ محذوف، وهو جواب (لو)، ومَنْ جعله رؤية قلبية جعل جملة (أنَّ القوة لله جميعاً) سدَّت مسد المفعولين.

توجيه قراءة التاء في (ترى) وفتح همزة (إنّ).

ذكر العلماء في توجيهها أربعة أوجه:

الأول: أنّ جواب (لو) محذوف، وأنَّ فتح الهمزة في قوله تعالى: ﴿أَنَّ ٱلْقُوَّةَ لِلَّهِ جَمِيعًا﴾ على تكرير الرؤية من (ترى)، والتقدير (ولو ترى الذين ظلموا إذ يرون العذاب" يرون أنَّ القوة لله جميعا)، وهذا مذهب الفراء إذ يقول: "ولو فتحتهما على تكرير الرؤية من "ترى" ومن "يرى" لكان صوابا"[٣].

الثاني: أنَّ جواب (لو) محذوفٌ، ومقدر قبل قوله تعالى: ﴿أَنَّ ٱلْقُوَّةَ لِلَّهِ جَمِيعًا﴾، وهو العامل في (أنَّ)، وتقديره (لأقروا أنّ القوة لله جميعاً)، وموضع جملة (أنَّ) النصب على المفعولية، وذكر هذا الوجه الطبري[٤]، وابن عطية[٥]، والقرطبي[٦]، والسمين الحلبي[٧].

---

[١] المحرر الوجيز، (ص١٥٠).

[٢] ينظر التبيان في إعراب القرآن، (ص٤٥).

[٣] معاني القرآن، (٩٧/١).

[٤] ينظر تفسير الطبري، (١٩/٣).

[٥] ينظر المحرر الوجيز، (ص١٥٠).

[٦] ينظر الجامع لأحكام القرآن، (٢٠٤/٢).

[٧] ينظر الدر المصون، (٢١٣/٢).

الثالث: أنَّ جواب (لو) محذوفٌ، مقدر قبل قوله تعالى: ﴿ أَنَّ ٱلْقُوَّةَ لِلَّهِ جَمِيعًا ﴾، وهو العامل في (أنَّ) أيضاً، إلا أنَّ التقدير (لعَلِمتَ أنَّ القوة لله جميعاً)، وجملة (أنَّ) سدَّت مسدَّ مفعولي (علم)، وهذا قول أبي حيان[١]، وذكره مكي[٢]، وابن عطية[٣]، والقرطبي[٤].

الرابع: أنَّ جواب (لو) محذوفٌ، مقدَّر بعد قوله تعالى: ﴿ أَنَّ ٱلْقُوَّةَ لِلَّهِ جَمِيعًا ﴾، وجملة (أنَّ القوة لله جميعاً) مفعول لأجله، والتقدير: (ولو ترى يا محمد الذين ظلموا في حال رؤيتهم للعذاب، لأنَّ القوة لله جميعاً، لعلمت مبلغهم من النكال، ولاستعظمت ما حل بهم)، وهذا قول ابن زنجلة[٥]، وذكره الطبري[٦]، وأبو جعفر النحاس[٧]، وهو اختيار مكي بن أبي طالب[٨].

الترجيح

وبعد عرض هذه الأوجه لقراءة الياء فالذي يترجح عندي أنَّ الروية رؤية بصرية، وجواب لو محذوف تقديره (لعلموا أنَّ القوة لله جميعاً)، والذي يرجح ذلك كما قال أبو علي "قراءة التاء (ولو ترى الذين ظلموا)... ويدلك على أنَّه متعدٍ إلى مفعولٍ واحد قوله تعالى: (إذ يَرَونَ العذاب)"، وحذف جواب (لو) كثيرٌ في مثل هذه المواضع، ومنه قوله تعالى: ﴿وَلَوْ أَنَّ قُرْءَانًا سُيِّرَتْ بِهِ ٱلْجِبَالُ أَوْ قُطِّعَتْ بِهِ ٱلْأَرْضُ أَوْ كُلِّمَ بِهِ ٱلْمَوْتَىٰ ﴿٣١﴾ ﴾ [الرعد: ٣١]، وقوله تعالى: ﴿ إِنَّ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ وَمَاتُوا۟ وَهُمْ كُفَّارٌ فَلَن يُقْبَلَ مِنْ أَحَدِهِم مِّلْءُ ٱلْأَرْضِ ذَهَبًا وَلَوِ ٱفْتَدَىٰ بِهِۦٓ ﴿٩١﴾ ﴾ [آل عمران: ٩١]، فحذف جواب لو في الآيتين.

---

[١] ينظر البحر المحيط، (٨٨/٢).
[٢] ينظر مشكل إعراب القرآن، (١١٦/١).
[٣] ينظر المحرر الوجيز، (ص١٥٠).
[٤] ينظر الجامع لأحكام القرآن، (٢٠٤/٢).
[٥] ينظر حجة القراءات، (ص١١٩).
[٦] ينظر تفسير الطبري، (١٩/٣).
[٧] ينظر إعراب القرآن، (٨٩/١).
[٨] ينظر مشكل إعراب القرآن، (١١٦/١).

المسألة الثانية: حكم الإخبار بالذوات عن المعاني.

قال تعالى: ﴿ لَّيْسَ ٱلْبِرَّ أَن تُوَلُّوا۟ وُجُوهَكُمْ قِبَلَ ٱلْمَشْرِقِ وَٱلْمَغْرِبِ وَلَٰكِنَّ ٱلْبِرَّ مَنْ ءَامَنَ بِٱللَّهِ وَٱلْيَوْمِ ٱلْءَاخِرِ ﴾ [البقرة: ١٧٧].

وردت في قوله تعالى: ﴿ وَلَٰكِنَّ ٱلْبِرَّ ﴾ أربع قراءات:

الأولى: قرأ الجمهور (ولكنَّ البِرَّ) بتشديد النون، وكسر الباء وفتح الراء.

الثانية: قرأ نافع وابن عامر (ولكنِ البِرُّ) بتخفيف النون ورفع (البِرُّ) [(١)].

الثالثة: قُرِئَ شاذ (ولكنَّ البَرَّ) بفتح الباء.

الرابعة: قُرِئ شاذاً أيضاً (ولكنَّ البَار)بالألف[(٢)].

ذكر المبرد نصاً يوجه فيه قراءة الجمهور فقال: **"وكذلك قوله عز وجل: ﴿ وَلَٰكِنَّ ٱلْبِرَّ مَنْ ءَامَنَ بِٱللَّهِ وَٱلْيَوْمِ ٱلْءَاخِرِ ﴾ والوجه: ولكنَّ البِرَّ بِرُّ مَنْ آمَنَ بالله، ويجوز أن يوضع (البِرّ) في موضع (البَارّ)"**[(٣)].

وذكر الزمخشري نصاً مرويَّاً عن المبرد فقال: **"وعن المبرد: "لو كنت ممن يقرأ القرآن لقرأت (ولكِنَّ البَرَّ) بفتح الباء"**[(٤)].

قبل أن أناقش رأي المبرد في توجيه هذه القراءة أذكر رأي العلماء في الإخبار بالذوات عن المعاني، فهم في ذلك على مذهبين:

[(١)] السبعة، (ص١٦٨)، والنشر، (٢/٢١٩).

[(٢)] لم أجد لهاتين القراءتين نسبة الثالثة والرابعة، وذُكرت في البيان في غريب إعراب القرآن، (١/١٣٩)، والبحر المحيط، (٢/١٣٢)، والدر المصون، (٢/٢٤٦).

[(٣)] المقتضب، (٣/٢٣١).

[(٤)] الكشاف، (١/٢١٨)، وينظر مفاتيح الغيب، (٥/٢١٤)، والقرطبي، (٢/٢٣٩)، والبحر المحيط، (٢/١٣٢).

الأول: أنه لا يخبر بالذوات عن المعاني، وإذا وجد ما يوهم ذلك قدر محذوف، وهذا المحذوف إمَّا قبلها كما هو مذهب الزجاج ومن تبعه[١]، أو بعدها كما هو مذهب سيبويه ومن تبعه[٢].

الثاني: أنه على التأويل بالمشتق، فيكون من باب الإخبار بالمعنى عن المعنى، وهو مذهب جمهور الكوفيين[٣]، قال أبو حيان: "البِرُّ: معنىً من المعاني، فلا يكون خبره الذوات إلاَّ مجازاً، فإمَّا أن يجعل: (البِرَّ)، هو نفس من آمن، على طريق المبالغة..... والمعنى: (ولكنّ البارَّ)، وإمّا أنْ يكون على حذف من الأول، أي: (ولكنّ ذا البِرِّ).... أو من الثاني أي: (بِرُّ من آمن)"[٤].

التوجيه النحوي:

توجيه قراءة الجمهور وقراءة نافع وابن عامر:

ذكر المبرد لهذه القراءة توجيهين:

أحدهما: أنَّ في الكلامِ حذفُ مضافٍ إلى (من آمَنَ)، تقديره: (ولكن البِرَّ بِرُّ مَنْ آمن) فحذف المضاف وأقيم المضاف إليه مقامه[٥].

وقد سبق المبرد إلى هذا التوجيه سيبويه، قال: "وقال عزّ وجلّ: ﴿ **وَلَٰكِنَّ ٱلْبِرَّ مَنْ ءَامَنَ بِٱللَّهِ** ﴾، وإنّما هو: ولكنّ البِرَّ برُّ من آمن بالله واليوم الآخِر"[٦]، وتبعه في ذلك الأخفش،

---

[١] ينظر معاني القرآن، (٢٤٦/١)، ومغني اللبيب، (ص٢٠٢).
[٢] ينظر الكتاب، (٢١٢/١)، والمقتضب، (٢٣١/٣)، والأصول في النحو، (٢٥٥/٢).
[٣] ينظر معاني القرآن، (٦٢/١)، ومغنى اللبيب، (ص٢٠٢).
[٤] البحر المحيط، (١٣٢/٢).
[٥] ينظر المقتضب، (٢٣١/٣).
[٦] الكتاب، (٢١٢/١).

قال: "كما قال: ﴿ وَلَٰكِنَّ ٱلْبِرَّ مَنْ ءَامَنَ بِٱللَّهِ ﴾، يريد: «بِرَّ مَنْ آمَن باللهِ»"[(١)]، واختار هذا الوجه ابن جني، قال في توجيه آية مشابهة لها – وهي قول الله "سبحانه": ﴿ وَلَٰكِنَّ ٱلْبِرَّ مَنِ ٱتَّقَىٰۗ ﴿١٨٩﴾ ﴾ [البقرة: ١٨٩]- "إن شئت كان على تقدير: ولكنّ البِرَّ بِرُّ من اتقى، وإن شئت كان تقديره: «ولكنّ ذا البِرِّ من اتقى»، والتقدير الأول في هذا أجود عندنا؛ وذلك أن تقديره حذف المضاف من الخبر، أعني: برُّ من اتقى، والخبر أولى بذلك من المبتدأ؛ وذلك أن حذف المضاف ضرب من التوسع، والتوسعُ آخرُ الكلام أولى به من أوله، كما أن الحذف والبدل كلما تأخر كان أمثل؛ من حيث كانت الصدور أولى بالحقائق من الأعجاز وهذا واضح[(٢)].

وهذا التوجيه مبني على المذهب الأول الذي يرى أنه لا يخبر بالذوات عن المعاني إلا على تقدير محذوف من الأول أو الثاني.

والثاني: أن يكون (البِرُّ) مصدراً وقع موقع اسم الفاعل، نحو: (رجل عدلٌ)، أي: (عادل)، كما قد يقع اسم الفاعل موقعه، ويفهم ذلك من قوله: "ويجوز أن يوضع (البِرَّ) في موضع (البَارّ)".

وأجاز هذا الوجه الطبري بقوله: "وقد يجوز أن يكون معنى الكلام: ولكن البارَّ مَنْ آمن بالله، فيكون(البِرُّ) مصدرًا وُضع موضعَ الاسم"[(٣)]، وهذا ذكره السمين الحلبي[(٤)].

وقد ذكر العلماء في توجيه هذه القراءة أوجها أخر، وهي على النحو التالي:

الأول: أنَّ قوله تعالى (مَنْ آمَنَ) في تأويل المصدر كأنه قال: (ولكن البر الإيمان بالله) فلمَّا وقع (مَنْ) في موضع المصدر جعله خبرا للبر، والعرب تجعل الاسم خبرا للفعل، ومنه قول الشاعر:

---

(١) معاني القرآن، (ص٢٩٢).

(٢) المحتسب، (٢/٢١٧).

(٣) تفسير الطبري، (٣/٧٧).

(٤) ينظر الدر المصون، (٢/٢٤٦).

لَعَمْرُكَ مَا الفِتْيَانُ أَنْ تَنْبُتَ اللِّحَى * وَلَكِنَّمَا الفِتْيَانُ كُلُّ فَتًى نَدِي**[(١)].

فجعل نبات اللحى خبرا للفتى، وقد أشار إلى هذا الوجه الفراء بقوله: "وأما قوله: {وَلَكِنَّ الْبِرَّ مَنْ آمَنَ بِاللَّهِ}، فإنه من كلام العرب أن يقولوا: إنما البر الصادق الَّذِي يصل رحمه، ويخفى صدقته؛ فيجعل الاسم خبرا للفعل والفعل خبرًا للاسم لأنه أمر معروف المعنى"[(٢)]، وذكر هذا الوجه البغوي[(٣)]، وأبو حيان[(٤)].

الثاني: أنَّ في الكلامِ حَذفُ مضافٍ من الأولِ تقديرُه: (ولكنَّ ذا البِرَّ مَنْ آمن)، وهذا ذكره الزجاج[(٥)]، ومكي[(٦)]، والعكبري[(٧)]، وأبو حيان[(٨)].

الثالث: أنَّ (البِرَّ) اسمُ فاعلٍ من بَرَّ يَبَرُّ فهو بِرٌّ، والأصلُ: بَرِرٌ بكسرِ الراءِ، فلما أُريد الإدغام نُقِلَتْ كسرةُ (الراءِ) إلى (الباءِ)، "فعلى هذه القراءةِ لا يَحتاج الكلامُ إلى حَذْفٍ وتأويلٍ لأنَّ البِرَّ من صفاتِ الأعيان"[(٩)]، وهذا ذكره البغوي[(١٠)]، وابن عطية[(١١)]، والعكبري[(١٢)].

الرابع: أن يكون (البِرُّ) مصدراً أُطْلِقَ على الشخصِ مبالغةً نحو: (رجلٌ عَدْلٌ)، وهذا ذكره السمين الحلبي[(١٣)].

---

(١) البيت مجهول القائل، وهو من شواهد معاني القرآن للفراء، (١/١٠٥)، وتفسير الطبري، (١١/٣٨١)، والبحر المحيط، (٢/١٣٢).

(٢) ينظر تفسير البغوي، (١/١٨٦).

(٣) معاني القرآن، (١/١٠٤).

(٤) ينظر البحر المحيط، (٢/١٣٢).

(٥) ينظر معاني القرآن، (١/٢٤٦).

(٦) ينظر مشكل إعراب القرآن، (١/١١٧).

(٧) ينظر التبيان في إعراب القرآن، (ص٤٧).

(٨) ينظر البحر المحيط، (٢/١٣٢).

(٩) ينظر الدر المصون، (٢/٢٤٦).

(١٠) ينظر تفسير البغوي، (١/٢٠٤).

(١١) ينظر المحرر الوجيز، (ص١٥٧).

(١٢) ينظر التبيان في إعراب القرآن، (ص٤٧).

(١٣) ينظر الدر المصون، (٢/٢٤٦).

توجيه القراءتين الشاذتين:

ذكر أبو حيان والسمين الحلبي في توجيه هاتين القراءتين وجهين هما:

الأول: أنَّ (البَارَّ) و(البَرَّ) اسم فاعل من (بَرَّ، يَبَرُّ) فهو (بَارٌّ، وبَرُّ)، فتارةً يكون على (فَاعِل) وتارةً على (فَعَل).

الثاني: أنَّ أصل (البَرَّ) هو (بَارٌّ) فحذفت ألفه فصار (بَرَّ) كقولهم (سِرٌّ) والأصل (سَارٌّ)[(١)].

الترجيح

وبعد عرض هذه التوجيهات الذي يظهر لي – والله أعلم – أنَّ مذهب سيبويه ومن تبعه، هو الأقرب في توجيه قراءة (البِرّ) بكسر الباء لثلاثة أمور:

أحدها: ما ذكره أبو حيان في سبب اختيار سيبويه هذا الوجه، قال: "إنَّما اختار سيبويه هذا الوجه؛ لأنَّ السابق إنَّما هو نفي كون البِرِّ هو تولية الوجهِ قبل المشرق والمغرب، فالذي يستدركُ، إنَّما هو من جنس ما ينفى"[(٢)].

والثاني: أنَّ حذف المضاف في كلام العرب كثير، ومنه قوله تعالى: ﴿ وَسْـَٔلِ ٱلْقَرْيَةَ ٱلَّتِى كُنَّا فِيهَا وَٱلْعِيرَ ٱلَّتِىٓ أَقْبَلْنَا فِيهَا ﴿٨٢﴾ ﴾ [يوسف: ٨٢]، أي واسأل أهل القرية.

ومنه قول الخنساء:

تَرْتَعُ ما رَتَعَتْ حتَّى إذا ذَكَرَتْ * فَإنَّما هِيَ إقْبالٌ وإدْبارُ**[(٣)].

---

(١) ينظر البحر المحيط، (٢٩٤/١)، والدر المصون، (٢٤٦/٢).

(٢) البحر المحيط، (١٣٢/٢).

(٣) ديوانها، (ص٤٦)، وهو من شواهد الكتاب، (٣٣٧/١)، والمقتضب، (٢٣٠/٣)، والخصائص، (١٩٢/٣).

أي ذات إقبالٍ وإدبار.

والثالث: أنّ الخبر أولى بالحذف من المبتدأ؛ لأنَّ حذف المضاف ضرب من التوسع، والتوسع في آخر الكلام أولى به من أوله، كما أنّ الحذف والبدل كلما تأخر كان أمثل؛ من حيث كانت الصدور أولى بالحقائق من الأعجاز[1].

[1] ينظر المحتسب، (٢/٢١٧).

المسألة الثالثة: رفع المضارع الواقع في جواب الشرط.

قال تعالى: ﴿ أَيۡنَمَا تَكُونُواْ يُدۡرِككُّمُ ٱلۡمَوۡتُ وَلَوۡ كُنتُمۡ فِي بُرُوجٖ مُّشَيَّدَةٖۗ ﴿٧٨﴾ ﴾ [النساء: ٧٨].

وردت في قوله تعالى: (يُدْرِكُكُمُ) قراءتان:

الأولى: قراءة الجمهور بإسكان الكاف الأولى (يُدْرِكْكُمُ) على الجزم.

الثانية: قرأ شاذاً طلحة بن سليمان برفع الكافين (يُدْرِكُكُمُ)[١].

ذكر السمين الحلبي تخريجاً للمبرد لقراءة الرفع إذ يقول:(فخرَّجه المبرد على حَذْفِ الفاء أي: فيدرككم الموت)[٢].

قبل مناقشة رأي المبرد في توجيه القراءة، أذكر مذاهب النحاة في المضارع المرفوع الواقع في جواب الشرط، فهم فيه على أربعة مذاهب:

الأول: مذهب المبرد وجمهور الكوفيين، على حذف الفاء مطلقاً، قال المبرد: "وأما ما لا يجوز إلا في الشعر فهو: (إن تأتني آتك)، و(أنت ظالم إن تأتني)؛ لأنها قد جزمت، ولأن الجزاء في موضعه، فلا يجوز في قول البصريين في الكلام، إلا أن تُوقِعَ الجواب فعلاً مضارعاً مجزوماً أو فاء، إلا في الشعر..... و هو عندي على إرادة الفاء"[٣].

---

[١] ينظر المحتسب، (١/١٩٣).

[٢] ينظر الدر المصون، (٤/)٤٣.

[٣] المقتضب، (٢/٧١)، وينظر شرح الكافية الشافية، (٣/١٥٩٠)، توضح المقاصد والمسالك، (٣/١٢٨٠)، وشرح التصريح على التوضيح، (٢/٤٠٣).

الثاني: مذهب سيبويه وجمهور البصريين، فهم يرون أنها إمَّا على حذف الفاء، أو على التقديم والتأخير، فإنْ كان ما قبله مما يمكن أن يطلبه فأولى أن يكون على التقديم والتأخير، كقول الشاعر[١]:

يا أقرع بن حابسٍ يا أقرع * إنك إن يصرع أخوك تصرع.**

أي: فـ(تصرع) خبر (إنَّ)، و(إن) وشرطها جملة معترضة بينهما، حذف جوابها لدلالة ما قبله عليها، والتقدير: (إنك تُصْرَعُ إنْ يُصْرَعْ أخوك)، ويجوز أن تجعله خبرا لمبتدئ محذوف، والجملة الاسمية واقعة في جواب الشرط، والفاء رابطة لهما، فيكون التقدير: (إنْ يُصْرَعْ أخوك، فأنت تُصْرَعُ).

وإن كان ما قبله مما لا يمكن أن يطلبه، فأولى أن يكون على حذف الفاء كما في الآية، ويجوز أن يكون على التقديم والتأخير، أي (يُدْرِكُكُمُ الموتُ أينما تكونوا)، وحذف الجواب لدلالة ما قبله عليه[٢].

الثالث: مذهب ابن مالك، أنه يجوز رفع المضارع الواقع جواباً للشرط المجزوم على قلَّة[٣]، إذ يقول:

وقلَّ رفعٌ بعد شرطٍ جُزِمَ * كرفع " يُدِركُ " في جواب "أينما"**[٤].

الرابع: أنه يجوز على ضعفٍ، وهذا مذهب ابن مالك في الألفية إذ يقول:

وبعد ماضٍ رَفْعُكَ الجزا حَسَنْ * ورفعهُ بعد مضارعٍ وَهَنْ.**

---

[١] البيت ينسب لجرير بن عبد الله البجلي، وقيل عمرو بن خثارم العجلي، وهو من شواهد الكتاب، (٣/ ٦٧)، والمقتضب، (٧٢/٢)، والأصول لابن السَّراج، (١٩٢/٢).

[٢] ينظر الكتاب، (٦٧/٣)، والمقتضب، (٧٢/٢)، وتوضيح المقاصد، (١٢٨٠/٣)، وشرح التصريح على التوضيح، (٤٠٣/٢).

[٣] ينظر شرح التسهيل، (٧٧/٤)، وشرح الكافية الشافية، (٣/ ١٥٩٠).

[٤] ينظر شرح الكافية الشافية، (٣/ ١٥٨٠).

وقد يظن أن الثالث هو نفس الرابع، ولكنه ليس كذلك؛ لأن الشيء قد يكون قليلا وليس ضعيفا، كتصحيح الواو والياء مع توفر شروط القلب فيهما، كقوله تعالى: ﴿ ٱسْتَحْوَذَ عَلَيْهِمُ ٱلشَّيْطَٰنُ فَأَنسَىٰهُمْ ذِكْرَ ٱللَّهِ ۚ ﴿١٩﴾ ﴾ [المجادلة: ١٩]، فقد صحت الواو في (استحوذ) مع توفر شروط قلبها ألفا، وهذا قليل وليس ضعيفا.

وتبع ابن مالك في هذا الشيخ خالد الأزهري: بقوله: "ووجه ضعفه، أن الأداة قد عملت في الشرط، فكان القياس عملها في الجواب"[١]، ووافقهما عباس حسن، إذ يقول: "وعند وقوعه في النثر: إنه مرفوعٌ محاكاة لتلك اللغة الضعيفة ولا داعي للتأويل المرهق، والتقدير، وافتراض الحذف، أو التقديم، أو التأخير، رغبة في الوصول إلى وسيلة تخرجه من نطاق جواب الشرط المرفوع بضعفٍ، إلى نطاق شيءٍ آخر يُبيح بغير ضعفٍ، وبغير أن يكون جواب شرطٍ، وفي هذا ما فيه من التكلف الذي لا يطابق الواقع"[٢].

التوجيه النحوي:

توجيه قراءة الجمهور بالإسكان:

اتفق الجمهور على أن: "الجزم في (يُدْرِكْكُمُ) على جواب الشرط"[٣]، وهذا لا إشكال فيه.

توجيه قراءة الرفع:

يرى المبرد أن الفاء في هذا القراءة مقدرة، و(يدرككم)، خبر لمبتدئ محذوف، والجملة واقعة في جواب الشرط، والتقدير: (فهو يُدْرِكُكُمُ).

---

[١] شرح التوضيح على التصريح، (٢/٤٠٣).
[٢] النحو الوافي، (٤/٤٧٥).
[٣] ينظر البحر المحيط، (٣/٧١٦).

وتبعه في هذا التوجيه ابن جني، إذ يقول: "ومن ذلك قراءة طلحة بن سليمان: "أَيْنَمَا تَكُونُوا يُدْرِكُكُمُ الْمَوْتُ" برفع الكافين، قال ابن مجاهد: وهذا مردود في العربية، قال أبو الفتح: هو لعمري ضعيف في العربية، وبابه الشعر والضرورة، إلا أنه ليس بمردود؛ لأنه قد جاء عنهم، ولو قال: مردود في القرآن لكان أصح معنى؛ وذلك أنه على حذف الفاء، كأنه قال: فيدركُكُم الموت"[١]، وذكر هذا الوجه الزمخشري[٢]، والعكبري[٣]، وأبو حيان[٤].

ذكر العلماء لهذه القراءة أوجها أخرى، وهي كالتالي:

الأول: حَمْلُهُ على معنى الماضي: (حمل على ما يقع موقع) أينما تكونوا (وهو أينما كنتم)[٥]، قياساً على العطف على التوهم، كقول الشاعر[٦]:

مَشَائِيمُ لَيْسُوا مُصْلِحِينَ عَشِيرَةً * وَلاَ نَاعِبٍ إلاَّ بِبَيْنٍ غُرَابُهَا.**

حيث عطف نَاعِبٍ بالجر على توهم الباء في مصلحين.

إلا أن أبا حيان اعترض على الزمخشري في هذا الوجه فقال: (فتخريج هذه القراءة على هذا يأباه كون فعل الشرط مضارعاً، وحمله على (ولا ناعب) ليس بجيد؛ لأن (ولا ناعب) عطف على التوهم، والعطف على التوهم لا ينقاس)[٧].

الثاني: أن يكون متصلاً بما قبله (فلا تظلمون فتيلاً) فتكون الجملة الفعلية (يُدْرِكُكُمُ) مستأنفة، (أي ولا تنقصون شيئا مما كتب من آجالكم، أينما تكونوا في ملاحم حروب أو غيرها، ثم ابتدأ قوله:(يدرككم الموت ولو كنتم في بروج مشيدة)، والوقف في هذا الوجه على (أينما تكونوا)[٨].

---

[١] المحتسب، (١/١٩٣).
[٢] ينظر البحر المحيط، (٣/٧١٦).
[٣] ينظر إعراب القراءات الشواذ، (١/٣٤٧).
[٤] البحر المحيط، (٣/٧١٦).
[٥] الكشاف، (١/٥٣٧).
[٦] ينسب البيت للأخوص الرياحي، ولم أجده في ديوانه، وهو من شواهد الكتاب لسيبويه، (١/١٦٥)، والخصائص، (٢/٣٦٥)، اللباب، (١/٢١٤).
[٧] البحر المحيط، (٣/٧١٦).
[٨] الكشاف، (١/٥٣٧).

وقد اعترض أبو حيان على هذا الوجه أيضاً بقوله: "وهذا تخريج ليس بمستقيم، لا من حيث المعنى، ولا من حيث الصناعة النحوية، أما من حيث المعنى فإنه لا يناسب أن يكون متصلاً بقوله: ولا تظلمون فتيلاً، لأن ظاهر انتفاء الظلم إنما هو في الآخرة..... وأما من حيث الصناعة النحوية فإنه على ظاهر كلامه يدل على أنَّ (أينما تكونوا) متعلق بقوله: (ولا تظلمون)..... وهذا لا يجوز؛ لأن (أينما) اسم شرط، فالعامل فيه إنما هو فعل الشرط بعده، ولأن اسم الشرط لا يتقدم عليه عامله، فلا يمكن أن يعمل فيه (ولا تظلمون)..... فإن قال: يقدّر له جواب محذوف يدل عليه ما قبله وهو: ولا تظلمون..... فالتقدير: (أينما تكونوا فلا تظلمون فتيلاً).... قيل له: لا يحذف الجواب إلا إذا كان فعل الشرط بصيغة الماضي، وفعل الشرط هنا مضارع. تقول العرب: أنت ظالم إن فعلت، ولا تقل أنت ظالم إن تفعل"[(١)].

الرابع: أنه جواب للشرط، ولكن أداة الشرط لم تعمل فيه، وهو جائز على ضعفٍ، وهذا توجيه الشيخ خالد الأزهري إذا يقول: "ورفع الجواب المسبوق بماضٍ أو بمضارعٍ منفيٍّ بـ(لم) قويٌّ، ورفعه في غير ذلك ضعيفٌ، وعليه قراءة طلحة بن سليمان في الشواذ (أينما تكونوا يُدْرِكُكُمُ الموتُ) برفع يدرككم، ووجه ضعفه، أن الأداة قد عملت في الشرط، فكان القياس عملها في الجواب "[(٢)].

الترجيح:

وبعد عرض التوجيهات في هذه القراءة، فإن القول – والله أعلم – هو أنه مرفوع على لغة ضعيفة كما هو أحد رأيي ابن مالك، ورأي خالد الأزهري وعباس حسن في المسألة، وذلك لسببين:

الأول: أنها لم ترد إلا في قراءة شاذة، لم يقرأ بها إلا واحد.

الثاني: توجيهات العلماء من النحاة المتقدمين لم تسلم من الاعتراض، أمَّا التوجيهان الأولان فقد اعترض عليهما أبو حيان، وقد سبق ذكرهما، وأمَّا توجيه المبرد فقد اعترض عليه

[(١)] ينظر البحر المحيط، (٣/٧١٧).

[(٢)] شرح التوضيح على التصريح، (٢/٤٠٣).

خالد الأزهري إذ يقول في معرض ذكره لتخريج الآية على مذهب سيبويه والمبرد: " وهذان التخريجان ضعيفان، لأن التقديم والتأخير يُخْوِجُ إلى جوابٍ، ودعوى حذفه، وجعل المذكور دليله خلاف الأصل، وخلاف فرض المسألة، لأن الغرض أنه الجواب، وإضمار الفاء مع غير القول مختصٌّ بالضرورة"[1].

[1] شرح التوضيح على التصريح، (٢/٤٠٣).

المسألة الرابعة: تعدي الفعل إلى المفعول، ولزومه.

قال تعالى: ﴿ وَلَا تَحَٰٓضُّونَ عَلَىٰ طَعَامِ ٱلۡمِسۡكِينِ ١٨ ﴾ [الفجر: ١٨].

وردت في قوله تعالى: ﴿ وَلَا تَحَٰٓضُّونَ ﴾ ستُّ قراءات:

الأولى: قرأ أبو جعفر وحمزة وعاصم والكسائي وخلف (تَحَاضُّونَ) بالألف وفتح التاء.

الثانية: قرأ نافع وابن كثير وابن عامر (تَحُضُّونُ) بحذف الألف وفتح التاء.

الثالثة: قراءة أبي عمرو ويعقوب (يَحُضُّونَ) بالياء وحذف الألف.

الرابعة: قرأ عبد الله بن مسعودٍ وعلقمة (تُحَاضُّونَ) بتاء مضمومة وألف.

الخامسة: قرأ أيضاً عبد الله بن مسعودٍ وعلقمة (يُحَاضُّونَ) بياء مضمومة وألف.

السادسة: قرأ الأعمش (تَتَحَاضُّونَ)[١].

ذكر ابن زنجلة نصاً للمبرد يوجه فيه قراءة أبي عمرو ويعقوب (يَحُضُّونَ) فقال: "قال محمد بن يزيد: قوله: (لا يحضون) أي لا يحض الرجل غيره، فها هنا مفعول محذوف مستغنى عن ذكره، كقوله تأمرون بالمعروف أي تأمرون غيركم"[٢].

قبل أن أناقش رأي المبرد في توجيه هذه القراءة سأذكر ما يتعلق بتعدي الفعل، ولزومه، فالفعل ينقسم إلى متعد ولازم:

فالمتعدي: هو الذي يصل إلى مفعوله بغير حرف جر، واللازم: ما ليس كذلك، وهو ما لا يصل إلى مفعوله إلا بحرف جر، وقد ينزل المتعدي منزلة اللازم لعدم تعلق غرض بالمفعول به، فلا يذكر له مفعول ولا يقدر، كقوله تعالى: ﴿ قُلۡ هَلۡ يَسۡتَوِي ٱلَّذِينَ يَعۡلَمُونَ وَٱلَّذِينَ لَا يَعۡلَمُونَۗ إِنَّمَا يَتَذَكَّرُ أُوْلُواْ ٱلۡأَلۡبَٰبِ ٩ ﴾ [الزمر: ٩][٣].

---

[١] النشر، (٢/٢٩٩)، والتيسير، (ص٢٢٢)، وإتحاف فضلاء البشر، (ص٤٣٨).

[٢] حجة القراءات، (ص٧٦٣).

[٣] ينظر شرح ابن عقيل، (٢/١٤٥)، وجامع الدروس العربية، (٣/٧).

والفعل إن كان مضعفا فلا يخلو أن يكون متعديا أو غير متعد، فإن كان غير متعد فإن مضارعه أبدا يجيء على "يفعل" بكسر العين، وإن كان متعديا فإن مضارعه أبدا يجيء، على "يفعل" بضم العين[١].

التوجيه النحوي:

توجيه قراءة (يحضون).

يرى المبرد أن فعل (يحضون) في الآية، فعل متعد ومفعوله محذوف استغناء عنه، والتقدير: "أنفسهم، أو أنفسكم، وقيل أهليهم، أو أهليكم، وقيل أحدا"[٢].

وقد ذكر هذا الوجه مكي، قال: "قَوْله وَلَا يحضون على طَعَام المِسكِين مفعول (يحضون) مَحْذُوف تَقدِيره وَلَا يحضون النَّاس أَو أنفسهم وَنَحوه على طَعَام المِسكِين"[٣]، كما ذكره ابن عطية[٤]، وأبو حيان[٥]، والألوسي[٦].

وقد ذكر العلماء لهذه القراءة وجها آخر، وهو أن (يحضون) مُنَزَّل مَنْزِلَةَ اللازم للتعميم، فلا مفعولا له، ذكره السمين الحلبي[٧]، وهذا قول الألوسي؛ لأنه الأولى عنده، قال: "وجوز وهو الأولى أن يكون منزلا منزلة اللازم للتعميم"[٨].

---

[١] الممتع، لابن عصفور، (١/١٢٠)، وينظر فتح المتعال على القصيدة المسماة بلامية الأفعال لحمد الصعيدي المالكي، (ص١٩٩).

[٢] روح المعاني، (١٥/٣٤٢).

[٣] مشكل إعراب القرآن، (٢/٨٢٨).

[٤] ينظر المحرر الوجيز، (ص١٩٧٧).

[٥] ينظر البحر المحيط، (١٠/٤٧٤).

[٦] ينظر روح المعاني، (١٥/٣٤٢).

[٧] ينظر الدر المصون، (١٠/٧٩٠).

[٨] روح المعاني، (١٥/٣٤٢).

فالخلاف في هذه القراءة مبنيٌّ على القول في الفعل هل هو متعدٍ على أصله، أو مُنَزَّل منزلة اللازم، فمن جعله متعدِّيًا قدَّر له مفعولاً، ومن جعله منزلا منزلة اللازم لم يقدر له مفعولاً.

توجيه قراءتي (تَحَاضُّونَ) و (تَتَحَاضُّونَ)

ذكر العلماء وجهاً واحداً لهذه القراءة، وهو أنّ الفعلين لازمان، ولا مفعول لهما، وأصل (تَحَاضُّونَ)، (تَتَحَاضُّونَ)، ذكر هذا النحاس، وابن زنجلة، ومكي، العكبري[1].

الترجيح:

وبعد هذا العرض لهذه التوجيهات فالقول ما ذهب إليه الجمهور على حذف المفعول؛ لأنَّ الفعل متعدٍّ، بدليل مجيئه على «يَفْعُلُ» بضم العين، قال ركن الدين الأستراباذي: "إذا كان الماضي على فعَل -بفتح العين- في المضاعف المتعدي، لزموا ضم العين في المضارع"[2]، ولأن تنزيل الفعل منزلة اللازم خلاف الأصل وليس بقياسٍ.

---

[1] ينظر إعراب القرآن، (١٣٨/٥)، وحجة القراءات، (ص٧٦٢)، ومشكل إعراب القرآن، (٨٢٨/٢)، التبيان في إعراب القرآن، (ص٣٩٠).

[2] شرح الشافية، لركن الدين، (٢٧٥/٢).

المبحث الرابع: مسائل التوابع.

وفيه خمس مسائل:

المسألة الأولى: عطف الجمل.

قال تعالى: ﴿ وَيُعَلِّمُهُ ٱلْكِتَٰبَ وَٱلْحِكْمَةَ وَٱلتَّوْرَىٰةَ وَٱلْإِنجِيلَ ﴿٤٨﴾ ﴾ [آل عمران: ٤٨].

وردت في قوله تعالى: ﴿ وَيُعَلِّمُهُ ﴾ قراءتان:

الأولى: قرأ نافع وعاصم (ويُعَلِّمُهُ) بالياء.

الثانية: قراءة الجمهور بالنون (ونُعَلِّمُهُ)[(١)].

ذكر الرازي في تفسيره نصاً للمبرد يذكر فيه توجيهاً لقراءة الياء إذ يقول: "وقال المبرد عطف على ﴿ يُبَشِّرُكِ بِكَلِمَةٍ مِّنْهُ ﴿٤٥﴾ ﴾ [آل عمران: ٤٥]"[(٢)].

التوجيه النحوي:

يري المبرد أنَّ القراءتين معطوفتان على قوله تعالى: ﴿ يُبَشِّرُكِ بِكَلِمَةٍ مِّنْهُ ﴿٤٥﴾ ﴾ [آل عمران: ٤٥]، وتبعه في ذلك أبو علي[(٣)]، وذكره الزمخشري[(٤)].

إلا أنَّ أبا حيان اعترض على هذا الوجه لطول الفصل بين المعطوف والمعطوف عليه، ومثله لا يوجد في لسان العرب، فقال: "وقال أبو علي: وجوزه الزمخشري، وغيره عطف: و(يعلمه)، على: (يبشرك)، وهذا بعيد جدا لطول الفصل بين المعطوف والمعطوف عليه"[(٥)].

---

(١) السبعة، (ص٢٠٦)، والنشر، (٢/٢٤٠)، التيسير، (ص٨٨).

(٢) التفسير الكبير، (٨/٢٢٦).

(٣) الحجة، (٣/٤٣).

(٤) ينظر الكشاف، (١/٣٦٤).

(٥) ينظر البحر المحيط، (٣/١٥٩).

وقد ذكر العلماء لهذه القراءة أوجها أخرى، وهي على النحو التالي:

الأول: أنَّ القراءتين معطوفتان على قوله تعالى: (وجيهاً)؛ لأنه في تأويلِ اسمٍ منصوب على الحالِ، وهذا قول الأخفش، قال: "قوله: ﴿ وَيُعَلِّمُهُ ٱلْكِتَٰبَ وَٱلْحِكْمَةَ ﴿٤٨﴾ ﴾ [آل عمران: ٤٨]، موضع نصب على ﴿ وَجِيهًا فِى ٱلدُّنْيَا وَٱلْءَاخِرَةِ ﴿٤٥﴾ ﴾ [آل عمران: ٤٥]"[(١)]، وذكر هذا الوجه الزمخشري[(٢)]، والعكبري[(٣)].

الثاني: أن قراءة الياء عطف على قوله تعالى: ﴿ يَخْلُقُ مَا يَشَآءُ ﴿٤٧﴾ ﴾ [آل عمران: ٤٧]، وقراءة النون عطف على قوله تعالى: ﴿ نُوحِيهِ إِلَيْكَ ﴿٤٤﴾ ﴾ [آل عمران: ٤٤]، وهذا رأي ابن جرير الطبري، قال: "وقرأ ذلك عامة قراء الكوفيين وبعض البصريين: (ونعلمه) بالنون عطفا به على قوله: ﴿ نُوحِيهِ إِلَيْكَ ﴾ "[(٤)] وتبعه ابن خالويه[(٥)]، ابن زنجلة[(٦)].

الثالث: أن قراءة النون معطوفة على قوله تعالى: ﴿ نُوحِيهِ إِلَيْكَ ﴾ ، وقراءة الياء معطوفة على قوله تعالى: ﴿ وَجِيهًا ﴾، وهذا مذهب النحاس، قال: "﴿ وَيُعَلِّمُهُ ٱلْكِتَٰبَ وَٱلْحِكْمَةَ ﴾، وقرأ أبو عمرو وحمزة والكسائي (ونعلّمه) بالنون يردّونه على قوله: (نُوحِيهِ)، والياء أولى؛ لقوله: ﴿ إِذَا قَضَىٰٓ أَمْرًا فَإِنَّمَا يَقُولُ لَهُۥ كُن فَيَكُونُ ﴿٤٧﴾ ﴾ [آل عمران: ٤٧]، فالياء أقرب، قال الأخفش: وَ(يُعَلِّمُهُ) في موضع نصب عطفا على «وجيها»"[(٧)].

---

(١) معاني القرآن، (ص٣٤٣).

(٢) ينظر الكشاف، (٣٦٤/١).

(٣) ينظر التبيان في إعراب القرآن، (ص٧٨).

(٤) تفسير الطبري، (٤١٥/٥).

(٥) ينظر الحجة في القراءات السبع، (ص١٠٩).

(٦) ينظر حجة القراءات، (ص١٦٣).

(٧) إعراب القرآن، (١٥٩/١).

الرابع: أن تكون الجملة بقراءتيها مستأنفة لا محل لها من الإعراب، وذكر هذا الوجه الزمخشري[١].

الخامس: أنَّ القراءتين معطوفتان على قوله تعالى: (يَخْلُق) والتقدير: (كذلك اللهُ يَخْلُق ما يشاء ويعلمه)، أو (ونعلمه) بتأويلِ الالتفاتِ من ضمير الغَيْبة إلى ضميرِ المتكلم، إيذاناً بالفخامةِ والتعظيم، فموضع الجملة رفع؛ لأنها معطوفةٌ على مرفوع، وذكر هذا الوجه الزمخشري[٢]، والرازي[٣]، وأبو حيان[٤].

السادس: أنَّ القراءتين معطوفتان على الجملة المحكية بالقول: (كذلك الله يخلق ما يشاء)، وذكر هذا الوجه أبو حيان[٥].

السابع: أنَّ القراءتين معطوفتان على قوله تعالى: (يُكَلِمُ) فيكون منصوباً على الحالِ، والتقديرُ: (يُبَشِّرُكِ بكلمةٍ مُكَلِّماً ومُعَلَّماً الكتابَ)، وذكر هذا الوجه ابن عطية[٦]، وابن عاشور[٧].

الترجيح:

بعد عرض هذه التوجيهات يظهر لي – والله أعلم – أن أقرب الوجوه هو ما ذهب إليه أبو حيان في الوجه السادس، وهو أنَّ القراءتين معطوفتان على الجملة المحكية بالقول: (كذلك الله يخلق ما يشاء، ويعلمه الكتاب والحكمة) في قراءة الياء، أمَّا في قراءة النون،

---

[١] ينظر الكشاف، (٣٦٤/١).

[٢] المرجع نفسه، (٣٦٤/١).

[٣] ينظر التفسير الكبير، (٢٢٦/٨).

[٤] البحر المحيط، (١٥٩/٣).

[٥] المرجع نفسه.

[٦] ينظر المحرر الوجيز، (ص٣٠٣).

[٧] ينظر التحرير والتنوير، (٢٤٩/٣).

فهو" من باب الالتفات، خرج من ضمير الغيبة إلى ضمير التكلم لما في ذلك من الفخامة"[1]، وهو من عطف الجمل على الجملة، قال أبو حيان: "وقال أبو علي: وجوزه الزمخشري، وغيره عطف: ويعلمه، على: يبشرك، وهذا بعيد جدا لطول الفصل بين المعطوف والمعطوف عليه، وأجاز ابن عطية وغيره أن يكون معطوفا على: ويكلم، وأجاز الزمخشري أن يكون معطوفا على: وجيها، فيكون على هذين القولين في موضع نصب على الحال. وفيما أجازه أبو علي والزمخشري في موضع رفع لأنه معطوف على خبر إن، وهذا القولان بعيدان أيضا لطول الفصل بين المعطوف والمعطوف عليه، ولا يقع مثله في لسان العرب.

وقال بعضهم: ونعلمه، بالنون حمله على قوله نوحيه إليك فإن عني بالحمل العطف فلا شيء أبعد من هذا التقدير، وإن عني بالحمل أنه من باب الالتفات فهو صحيح، وقال الزمخشري: أو هو كلام مبتدأ يعني أنه لا يكون معطوفا على شيء من هذه التي ذكرت، فإن عني أنه استئناف إخبار عن الله، أو من الله، على اختلاف القراءتين، فمن حيث ثبوت الواو لا بد أن يكون معطوفا على شيء قبله، فلا يكون ابتداء كلام إلا أن يدعي زيادة الواو في: ويعلمه، فحينئذ يصح أن يكون ابتداء كلام، وإن عني أنه ليس معطوفا على ما ذكر، فكان ينبغي أن يبين ما عطف عليه، وأن يكون الذي عطف عليه ابتداء كلام حتى يكون المعطوف كذلك.

وقال الطبري: قراءة الياء عطف على قوله يخلق ما يشاء وقراءة النون عطف على قوله نوحيه إليك قال ابن عطية: وهذا القول الذي قاله في الوجهين مفسد للمعنى.

انتهى. ولم يبين ابن عطية جهة إفساد المعنى، أما قراءة النون فظاهر فساد عطفه على:

نوحيه، من حيث اللفظ، ومن حيث المعنى، أما من حيث اللفظ فمثله لا يقع في لسان العرب لبعد الفصل المفرط، وتعقيد التركيب، وتنافر الكلام.

---

[1] البحر المحيط، (١٥٩/٣).

وأما من حيث المعنى فإن المعطوف بالواو شريك المعطوف عليه، فيصير المعنى بقوله ذلك من أنباء الغيب أي: إخبارك يا محمد بقصة امرأة عمران، وولادتها لمريم، وكفالة زكريا، وقصته في ولادة يحيى له، وتبشير الملائكة لمريم بالاصطفاء والتطهير، كل ذلك من أخبار الغيب، نعلمه، أي: نعلم عيسى الكتاب، فهذا كلام لا ينتظم معناه مع معنى ما قبله.

وأما قراءة الياء وعطف: ويعلمه، على: يخلق، فليست مفسدة للمعنى، بل هو أولى وأصح ما يحمل عليه عطف: ويعلمه، لقرب لفظه وصحة معناه، ويكون الله قد أخبر مريم بأنه تعالى يخلق الأشياء الغريبة التي لم تجر بها عادة، مثل ما خلق لك ولدا من غير أب، وأنه تعالى يعلم هذا الولد الذي يخلقه لك ما لم يعلمه قبله من الكتاب والحكمة والتوراة والإنجيل، فيكون في هذا الإخبار أعظم تبشير لها بهذا الولد، وإظهار بركته، وأنه ليس مشبها أولاد الناس من بني إسرائيل، بل هو مخالف لهم في أصل النشأة، وفيما يعلمه تعالى من العلم، وهذا يظهر لي أنه أحسن ما يحمل عليه عطف: ويعلمه[1].

[1] ينظر البحر المحيط، (١٥٩/٣).

المسألة الثانية: العطف على الضمير المجرور من غير إعادة الجار.

قال تعالى: ﴿ وَٱتَّقُواْ ٱللَّهَ ٱلَّذِى تَسَآءَلُونَ بِهِۦ وَٱلْأَرْحَامَۚ إِنَّ ٱللَّهَ كَانَ عَلَيْكُمْ رَقِيبًا ﴿١﴾ ﴾ [النساء: ١].

وردت في قوله تعالى: (الأرحام) ثلاث قراءات:

الأولى: قراءة الجمهور، وهي نصب (الأرحام).

الثانية: قراءة حمزة بن حبيب الزيات، وهي كسر (الأرحام).

الثالثة: قرئ شاذاً بالرفع، وهي قراءة عبد الله بن يزيد[١].

لم يجوز المبرد قراءة الجر بقوله: (وقول الله تبارك وتعالى: ﴿ وَٱلْمُقِيمِينَ ٱلصَّلَوٰةَ ﴿١٦٢﴾ ﴾ [النساء: ١٦٢]، بعد قوله: ﴿ لَّـٰكِنِ ٱلرَّٰسِخُونَ فِى ٱلْعِلْمِ مِنْهُمْ ﴾، إنما هو على هذا، ومن زعم أنه أراد: "ومن المقيمين الصلاة" فمخطئ في قول البصريين، لأنهم لا يعطفون الظاهر على المضمر المخفوض، ومن أجازه من غيرهم فعلى قبح، كالضرورة، والقرآن إنما يحمل على أشرف المذاهب، وقرأ حمزة: ﴿ تَسَآءَلُونَ بِهِۦ وَٱلْأَرْحَامَۚ ﴾، وهذا مما لا يجوز عندنا إلا أن يضطر إليه شاعر، كما قال:

فاليوم قرَّبت تهجونا وتشتمنا * فاذهب فما بك والأيام من عجب)**[٢].

وقال القرطبي في كتابه الجامع لأحكام القرآن: (وفي كتاب التذكرة المهدية عن الفارسي أن أبا العباس المبرد قال: "لو صليت خلف إمام يقرأ.....واتقوا الله الذي تساءلون به والأرحام " لأخذت نعلي ومضيت"[٣].

---

[١] النشر، (١٨٦/٢)، والمحتسب، (١٧٩/١).

[٢] الكامل، (٣١/٣)، وهذا يدل على أن المبرد في كلامه هذا أنه لم يرد القراءة، وإنما رد توجيه العطف على الضمير المجرور من غير إعادة الجار.

[٣] الجامع لأحكام القرآن، (٣/٥)، وبهذا النص الذي لم أجده في كتب المبرد وعلّه في كتابه الذي لم يصل إلينا فهو يرد القراءة.

قبل مناقشة رأي المبرد في هذه القراء نذكر مذاهب النحاة في العطف على الضمير المجرور من غير إعادة الجار، وهي ثلاثة:

الأول: مذهب جمهور البصريين والفراء: ذهب جمهور البصريين إلى أنه لا يجوز العطف على الضمير المجرور من غير إعادة حرف الجر، إلا في الضرورة الشعرية، ويُقْبَحُ في النثر، قال سيبويه: "ومما يقبح أن يشركه المظهر علامةُ المضمَر المجرور، وذلك قولك: مررتُ بك وزيدٍ"[١].

وقال الفراء: "فيه قبح؛ لأن العرب لا تردّ مخفوضا على مخفوض وقد كُنِي عنه"[٢].

وقال المبرد: "إلا أن يضطر إليه شاعر"[٣]، والعلة عندهم في ذلك أمور منها:

١- أن الجار والمجرور كشيء واحد، فكانا في قولك: (مررت به وزيد) و (هذا غلامه وزيد) شديدي الاتصال، فلما اشتد الاتصال لتكرره أشبه العطف على بعض الكلمة، فلم يجز، ووجب تكرير العامل[٤].

٢- أن الضمير المجرور شبيه بالتنوين، ومعاقب له فلم يجز العطف عليه كما لم يجز العطف على التنوين[٥].

٣- أن حق المعطوف والمعطوف عليه أن يصلحا لحلول كل واحد منهما محل الآخر، والضمير المجرور غير صالح لحوله محل ما يعطف عليه فامتنع العطف إلا مع إعادة الجار، فكما لا يجوز أن تقول مررت بزيد و ك، كذلك لا يجوز أن تقول مررت بك وزيدٍ[٦].

---

[١] الكتاب، (٣٨١/١).

[٢] معاني القرآن، (١/ ٢٥٢).

[٣] الكامل، (٣١/٣).

[٤] ينظر الكشاف، (١ /٤٦٢)، والإنصاف، (٣٧٩/٢).

[٥] ينظر شرح الكافية الشافية، (٣/ ١٢٤٦)، والإنصاف، (٣٧٩/٢).

[٦] ينظر المرجعان السابقان.

الثاني: مذهب جمهور الكوفيين ويونس بن حبيب والأخفش وقطرب: ذهب أصحاب هذا المذهب إلى أنه يجوز العطف على الضمير المخفوض، وذلك نحو قولك "مررت بك وزيد" وحجتهم في ذلك أنه قد جاء في التنزيل، وكلام العرب.

فأما التنزيل فمنه قوله تعالى في قراءة حمزة الزيات: "وَاتَّقُوا اللَّهَ الَّذِي تَسَاءَلُونَ بِهِ وَالْأَرْحَامِ" بالخفض معطوفاً على الضمير المجرور.

وقوله تعالى: ﴿ لَّٰكِنِ ٱلرَّٰسِخُونَ فِى ٱلْعِلْمِ مِنْهُمْ وَٱلْمُؤْمِنُونَ يُؤْمِنُونَ بِمَآ أُنزِلَ إِلَيْكَ وَمَآ أُنزِلَ مِن قَبْلِكَ ۚ وَٱلْمُقِيمِينَ ٱلصَّلَوٰةَ ۚ ﴿١٦٢﴾ ﴾ [النساء: ١٦٢]، فـ(المقيمين): في موضع خفض بالعطف على الكاف في "إليك" والتقدير فيه: (يؤمنون بما أنزل إليك وإلى المقيمين الصلاة)، يعني من الأنبياء عليهم السلام، ويجوز أيضًا أن يكون عطفًا على الكاف في "قبلك" والتقدير فيه: ومن قبل المقيمين الصلاة، يعني من أمتك.

وقوله تعالى: ﴿ وَصَدٌّ عَن سَبِيلِ ٱللَّهِ وَكُفْرٌۢ بِهِۦ وَٱلْمَسْجِدِ ٱلْحَرَامِ ﴿٢١٧﴾ ﴾ [البقرة: ٢١٧]، فعطف "المسجد الحرام" على الهاء من "به".

وأما الشعر فقد استشهدوا بأبياتٍ منها قول الشاعر[(١)]:

فاليوم قَرَّبْتَ تَهْجُونَا وتَشْتِمُنَا * فاذهب فما بك والأيامِ من عَجَبِ.**

حيث عطف (الأيام) على ضمير المخاطب الكاف.

وقول الآخر[(٢)]:

تُعَلَّقُ في مِثْلِ السَّوَارِي سُيُوفُنَا * ومَا بَيْنَها والْكَعْبِ غُوطٌ نَفَانِفُ.**

---

(١) هذا البيت بلا نسبة وهو من شواهد كتاب سيبويه، (٣٨٣/٢)، واللمع لابن جني، (ص٩٧)، والإنصاف، (٣٨٠/٢).

(٢) هذا البيت لمسكين الدارمي، وهو في ديوانه، (ص٥٣)، وهو من شواهد الفراء في معاني القرآن، (٢٥٣/١)، والنحاس إعراب القرآن (١٩٨/١)، والإنصاف، (٣٨٠/٢).

فعطف (الكعبة) على الضمير المجرور بالإضافة، وهو هاء الغائبة.

وأما النثر فحكاية قطرب (ما فيها غيره وفرسه)[١]، حيث عطف الفرس على الضمير المجرور بالإضافة.

ووافق الكوفيين في هذه المسألة الأستاذ الشلوبين، وابن مالك، وأبو حيان[٢].

الثالث: مذهب الجرمي[٣]، وهو أنه إذا أكد الضمير جاز العطف عليه من غير إعادة الجار نحو قولك: (مررت بك نفسك وزيدٍ) وإلا لم يجز في الكلام.

توجيه قراءة الجر:

لم يجز المبرد قراءة الجر؛ لأنه من العطف على الضمير المجرور من غير إعادة الجار، وهو مالا يجيزه جمهور البصريين – ومنهم المبرد — إلا في الضرورة الشعرية، وأما في النثر فقبيح.

وقد سبق المبرد إلى هذا التخريج الفراء بقوله في توجيه هذه الآية: "فيه قبح؛ لأن العرب لا تردّ مخفوضا على مخفوض وقد كُنِي عنه"[٤]، فالقبح يدل على عدم الجواز في القرآن؛ لأن القرآن يحمل على أشرف المذاهب كما قال المبرد[٥].

---

[١] ينظر شرح الكافية الشافية لابن مالك، (١٢٥٠/٣)، والبحر المحيط، (٣٨٧/٢).

[٢] ينظر الإنصاف، (٣٨٠/٢)، وشرح الكافية الشافية، (١٢٥٠/٣).

[٣] البحر المحيط، (٣٨٧/٢).

[٤] معاني القرآن، (١/ ٢٥٢).

[٥] ينظر الكامل، (٣١/٣).

وتبعهما غير واحد من المفسرين منهم ابن جرير الطبري إذ يقول: "وذلك غير فصيح من الكلام عند العرب، لأنها لا تَنسُق[١] بظاهر على مكني[٢] في الخفض، إلا في ضرورة شعر، وذلك لضيق الشعر"[٣].

ومنهم أبو إسحاق الزجاج إذ يقول: "فأما الجر في الأرحامِ فخطأ في العربية لا يجوز إلا في اضطرار شعر"[٤].

وهذا لا يقبل من المبرد ومن وافقه؛ لأن القراءة متواترة، وقد قرأ بها مَن هو مِن القراء السبعة، وهي قد وافقت وجها في العربية – وإن كان قليلا – كما أنها قد يمكن تخريجها على أوجه أخرى يخرجها من مخالفة الفصيح، فقد ذكر لها العلماء ثلاثة توجيهات:

الأول: أنه مجرور بالقسم والتقدير: «وبالأرحام» إلا أن أبا جعفر النحاس ردَّ ذلك بقوله: "وهذا خطأ من المعنى والإعراب؛ لأن الحديث عن الرسول ﷺ يدل على النصب، روى شعبة عن عون بن أبي جحيفة عن المنذر بن جرير عن أبيه قال: " كنت عند النبي صلى الله عليه وسلم حتى جاء قوم من مصر حفاة عراة، فرأيت وجه النبي ﷺ يتغير لما رأى من فاقتهم، ثم صلى الظهر وخطب الناس فقال: (يا أيها الناس اتقوا ربكم والأرحام، ثم قال تصدق رجل بديناره، تصدق رجل بدرهمه، تصدق رجل بصاع تمره" وذكر الحديث فمعنى هذا على النصب لأنه حضهم على صلة أرحامهم وأيضا فلو كان قسماً، كان قد حذف منه؛ لأن المعنى ويقولون بالأرحام، أي ورب الأرحام، ولا يجوز الحذف إلا أن لا يصح الكلام إلا عليه"[٥].

---

[١] أي لا تعطف عطف نسقٍ.

[٢] المكنى هو الضمير.

[٣] تفسير الطبري، (٦/٣٤٦).

[٤] معاني القرآن وإعرابه، (٢/٦).

[٥] إعراب القرآن، (١/٤٣١).

ذكر هذا الوجه العكبري[١]، وأبو حيان[٢]، إلا أن أبا حيان خرج هذا الوجه بأن يكون القسم لله تعالى، فيكون التقدير (والأَرْحَامِ إِنَّ اللَّهَ كَانَ عَلَيْكُمْ رَقِيبًا)، فالجملة بعده جواباً للقسم، ومن حق الله أن يقسم بما شاء من مخلوقاته.

الثاني: أنه على تقدير حرف الجر لدلالة ما قبلها عليه فيكون تقديره: «وبالأرحامِ»، ودليلهم على ذلك قراءة عبد الله بن مسعود (تساءلون به وبالأرحام)[٣]، وهذان التوجيهان يوافقان مذهب البصريين، ولو خرّج على أحدهما المبرد القراءة لكان أولى من عدم تجويزه.

الثالث: أنه عطف على الضمير المجرور في قوله تعالى: (تَسَاءَلُونَ بِهِ)، وهذا الوجه يوافق مذهب جمهور الكوفيين ومن وافقهم[٤]، وهو الصحيح كما سيأتي.

توجيه قراءة النصب:

ذكر العلماء لقراءة النصب توجيهين:

الأول: أنه معطوف على لفظ الجلالة في قوله تعالى: (وَاتَّقُوا اللَّهَ) فيكون التقدير: «واتقوا الله واتقوا الأرحام»، ذكر هذا التوجيه: الفراء[٥]، والأخفش[٦]، والفارسي[٧]، والزمخشري[٨]، والعكبري[٩]، وغيرهم.

---

[١] ينظر التبيان في إعراب القرآن، (ص٩٦).
[٢] ينظر البحر المحيط، (٣/٤٩٩).
[٣] ينظر المرجع نفسه، (٣/١٦٥).
[٤] ينظر الدر المصون، (٢/٣٩٤).
[٥] ينظر معاني القرآن، (١/ ٢٥٢).
[٦] ينظر معاني القرآن، (ص٣٦٢).
[٧] ينظر الحجة، (٣/١٢١).
[٨] ينظر الكشاف، (١/ ٤٦٢).
[٩] ينظر التبيان في إعراب القرآن، (ص٩٦).

الثاني: أن يكون معطوفاً على موضع الجار والمجرور وهو النصب على المفعولية، ذكر هذا الوجه أبو علي الفارسي[١]، والعكبري[٢]، والسمين الحلبي[٣].

توجيه قراءة الرفع:

وجه ابن جني قراءة الرفع على أنها: مبتدأ وخبرها محذوف تقديره: «والأرحام مما يجب أن تتقوه، وأن تحتاطوا لأنفسكم فيه»[٤]، ذكر هذا التوجيه الزمخشري[٥]، والعكبري[٦].

الترجيح:

وبعد هذا العرض لهذه الأقوال في هذه المسألة، فإن القول الذي تميل له النفس هو مذهب الكوفيين؛ لأن السماع يعضده والقياس يقويه كما قال أبو حيان[٧].

وأما السماع فقد تقدمت الشواهد على ذلك، وأما القياس فكما قال أبو حيان: "فهو أنه كما يجوز أن يبدل منه ويؤكد من غير إعادة جار، كذلك يجوز أن يعطف عليه من غير إعادة جار"[٨].

---

[١] ينظر الحجة، (١٢١/٣).
[٢] ينظر التبيان في إعراب القرآن، (ص٩٦).
[٣] ينظر الدر المصون، (٥٥٤/٣).
[٤] ينظر المحتسب، (١٧٩/١).
[٥] ينظر الكشاف، (١/ ٤٦٢).
[٦] ينظر التبيان في إعراب القرآن، (ص٩٦).
[٧] ينظر البحر المحيط، (٣٨٨/٢).
[٨] المرجع نفسه.

المسألة الثالثة: مجيء عطف البيان من النكرة، وإضافة الشيء إلى صفته.

قال تعالى: ﴿ فَأَعْرَضُواْ فَأَرْسَلْنَا عَلَيْهِمْ سَيْلَ ٱلْعَرِمِ وَبَدَّلْنَٰهُم بِجَنَّتَيْهِمْ جَنَّتَيْنِ ذَوَاتَىْ أُكُلٍ خَمْطٍ وَأَثْلٍ وَشَىْءٍ مِّن سِدْرٍ قَلِيلٍ ﴿١٦﴾ ﴾ [سبأ: ١٦].

وردت في قوله تعالى: ﴿ أُكُلٍ خَمْطٍ ﴾ قراءتان:

الأولى: قراءة الجمهور بضم الكاف وتنوين اللام في (أُكُلٍ).

والثانية: قراءة عباس عن أبي عمرو وأبي خُلَيد عن نافع ويعقوب بضم الكاف من غير تنوين على أضافته إلى خمط[(١)].

ذكر ابن زنجلة نصاً للمبرد يوجه قراءة تنوين (أُكُلٍ) فقال: **"قال المبرد التنوين في (أُكُلٍ) أحسن من الإضافة على البدل، ويجوز أن يكون على النعت؛ لأنه وإن كان فكأنه شيء مكروه الطعم، فجرى مجرى النعت؛ لأن بعض العرب يسمي ما كان مكروه الطعم من حموضة أو مرارة (خَمْطاً)، قال وأحسب أبا عمرو ذهب في الإضافة إلى هذا، كأنه أراد أكل حموضة أو مرارة وما أشبه ذلك"**[(٢)]، وأشار قبل ابن زنجلة إلى قول المبرد هذا النحاس في إعراب القرآن[(٣)].

قبل أن أناقش رأي المبرد في هذه القراءة يجب أن أتطرق إلى مسألتين:

إحداهما: خلاف علماء النحو في مجيء عطف البيان من النكرة، فهم فيه على مذهبين:

---

(١) ينظر النشر، (٢/٣٥٠)، والتيسير، (ص١٨٠)، والسبعة، (ص٥٢٨).

(٢) حجة القراءات، (ص٥٨٧).

(٣) ينظر إعراب القرآن، (٣/٢٣٢).

الأول: مذهب جمهور البصريين، فهم ذهبوا إلى أنَّ عطف البيان من النكرة لا يجوز؛ لأنَّ المقصود به الكشف والإيضاح، وذلك لا يحصل بالنكرة[١].

الثاني: مذهب الكوفيين، وتابعهم أبو علي الفارسي، والزمخشري، وابن مالك، فهم ذهبوا إلى أنه يجوز؛ لأن بعض النكرات قد يكون أخص من بعض، والأخص يبين غير الأخص[٢].

والثانية: رأي علماء النحو في إضافة الشيء إلى صفته، فقد منع النحاة إضافة الشيء إلى نفسه، ولهم فيما أوهم ذلك مذهبان:

الأول: مذهب البصريين، فهم يرون أنه على التأويل بحذف المضاف إليه، وإقامة الصفة مقامه، قال الأشموني: "ومما أوهم إضافة الموصوف إلى صفته قولهم: "حبةُ الحمقاءِ"، و"صلاةُ الأولى"، و"مسجدُ الجامعِ"، وتأويله أن يقدر موصوف، أي: حبة البقلةِ الحمقاء، وصلاة الساعةِ الأولى، ومسجد المكانِ الجامع"[٣].

الثاني: مذهب الكوفيين، أجاز الكوفيون إضافة الشيء إلى صفته إذا اختلف اللفظان من غير تأويل، واحتجوا على ذلك بمثل قوله تعالى: ﴿ إِنَّ هَٰذَا لَهُوَ حَقُّ ٱلْيَقِينِ ﴿٩٥﴾ ﴾ [الواقعة: ٩٥]، فاليقين في المعنى نعت لحق، والنعت في المعنى هو المنعوت، وقد أضيف المنعوت إلى النعت وهما بمعنى واحد[٤].

---

[١] أوضح المسالك، (٣/٣١٠).

[٢] ينظر شرح التسهيل، (٣/٣٢٦)، وأوضح المسالك، (٣/٣١٠)، والمقاصد الشافية، (٥/٤٦).

[٣] شرح الأشموني، (٢/١٤١).

[٤] ينظر شرح التسهيل(٣/٢٣٠)، وشرح الكافية للرضي، (٢/٢٣٨)، وتوضيح المقاصد والمسالك، (٢/٧٩٧)، وأوضح المسالك ٣/٩٧، والتصريح بمضمون التوضيح، (١/٦٩١).

التوجيه النحوي

توجيه قراءة الإضافة:

يفهم من النص المنسوب إلى المبرد أنها من إضافة الشيء إلى صفته، والتقدير فيه (ذواتي أُكُلٍ حُمُوضَةٍ، أو أُكُلٍ مَرَارَةٍ)؛ لأنَّ الخمط عنده (كل ما تغير إلى ما لا يشتهى)[١]، فالأُكُل موصوفة بالحُمُوضة أو المرارة ثمَّ أضيف إلى صفته، ويكون التأويل: «أكل شجرة حموضة أو مرارة»، ذكر هذا الوجه النحاس[٢]، والقرطبي[٣]، وابن زنجلة[٤]، وقد ذكر العلماء لهذه القراءة وجها آخر، وهو:

أنها من إضافة الشيء إلى جنسه، على تقدير (مِنْ) كقولك (هذا ثوب خزٍّ)، ذكر هذا التوجيه عدد من العلماء منهم: ابن خالويه[٥]، وأبو علي الفارسي[٦]، ومكي بن أبي طالب[٧]، والزمخشري[٨]، والقرطبي[٩]، والسمين الحلبي[١٠]، قال ابن خالويه: "وَالْحجّة لأبي عَمْرو أَنه جعل الْأكل أَشْيَاء كَثِيرَة، والخمط جِنْسا من المأكولات، فأضاف كَمَا يضيف الْأَنْوَاع إِلَى الْأَجْنَاس"[١١].

---

[١] ينظر إعراب القرآن للنحاس، (٢٣٢/٣).

[٢] ينظر إعراب القرآن للنحاس، (٢٣٢/٣).

[٣] ينظر الجامع لأحكام القرآن، (٢٨٦/١٤).

[٤] ينظر حجة القراءات، (ص٥٨٧).

[٥] ينظر الحجة في القراءات السبع، (ص٢٩٣).

[٦] ينظر الحجة، (١٥/٦).

[٧] ينظر مشكل إعراب القرآن، (٥٨٦/٢).

[٨] ينظر الكشاف، (٥٧٦/٣).

[٩] ينظر الجامع لأحكام القرآن، (٢٨٧/١٤).

[١٠] ينظر الدر المصون، (١٧٣/٩).

[١١] الحجة في القراءات السبع، (ص٢٩٣).

توجيه قراءة التنوين:

ذكر المبرد في النص المنسوب إليه توجهين لهذه القراءة:

أحدهما: أن «خمط» بدل من «أكل»، ويفهم من قوله: "التنوين في (أُكُلٍ) أحسن من الإضافة على البدل"[١]، ولكنه لم يفسر نوع هذا البدل، وإنما ذكر العلماء نوعين من البدل يمكن حمل كلامه عليهما وهما:

الأول: أنَّ (خَمْط) بدل من (أُكُلٍ) على جعل (خَمْط) اسماً للمأكول، وليس اسماً للشجرة، وهذا رأي ابن خالويه، قال: "فالحجة لمن نون أَنه جعل الخمط والأثل بَدَلا من الْأكل وَهُوَ هُوَ فِي الْمَعْنى وَلذَلِك كَرهُوا إِضَافَته لِأَن الشَّيْء لَا يُضَاف إِلَى نَفسه"[٢]، وذكر هذا الوجه العكبري[٣]، والبغوي[٤].

الثاني: أنَّ (خَمْط) بدل من (أُكُلٍ) على حذف مضافٍ، تقديره: (ذواتي أُكُلٍ أُكُلِ خَمْطٍ) أو (ذواتي أُكُلٍ ذي خَمْطٍ)، وهذا هو المفهوم من كلام الزمخشري الذي يقول فيه "ووجه من نَوَّنَ: ذواتي أُكُلٍ أُكُلِ خَمْطٍ، فحذف المضاف وأقيم المضاف إليه مقامه"[٥]، ووافقه في ذلك العكبري[٦]، وأبو حيان رداً على أبي علي الفارسي إذ يقول: "وقال أبو علي: البدل في هذا لا يحسن؛ لأن الخمط ليس بالأكل نفسه انتهى، وهو جائز على ما قاله الزمخشري؛ لأن البدل حقيقة هو ذلك المحذوف، فلما حذف أعرب ما قام مقامه بإعرابه"[٧].

---

[١] ينظر حجة القراءات، (ص٥٨٧).
[٢] الحجة في القراءات السبع، (ص٢٩٣).
[٣] ينظر التبيان في إعراب القرآن، (ص٣١٥).
[٤] ينظر تفسير البغوي، (٣٩٤/٦).
[٥] الكشاف، (٥٧٦/٣).
[٦] ينظر التبيان في إعراب القرآن، (ص٣١٥).
[٧] البحر المحيط، (٥٣٦/٨).

والآخر: أنَّ (خَمْط) نعتٌ لـ(أُكُلٍ)، على تأويل الخمط بالصفة، ويفهم هذا من قوله: "ويجوز أن يكون على النعت؛ لأنه وإن كان، فكأنه شيء مكروه الطعم، فجرى مجرى النعت"[(١)].

وأجاز هذا الوجه الزمخشري بقوله: "أو وصف الأكل بالخمط، كأنه قيل: ذواتي أكل بشع"[(٢)].

وذكر هذا الوجه ابن عطية[(٣)]، وهذان التوجيهان — البدلية والنعتية – مبنيان على الرأي الذي لا يرى مجيء عطف البيان من النكرة، كما سبقت الإشارة إلى ذلك، وقد أضاف بعض العلماء لهذه القراءة وجها آخر، وهو:

أنَّ (خَمْط) عطف بيان من (أُكُل)، فحذف المضاف وأقيم المضاف إليه مقامه، وهذا مذهب أبي علي الفارسي، إذ يقول: "وليس بوصفٍ... والبدل ليس بالسهل أيضاً...، فيكون إجراؤه عليه على وجه عطف البيان، كأنه بيَّن أنه الجنى لهذا الشجر ومنه"[(٤)]، وهذا ما جزم به مكي[(٥)]، وهذا مبني على الرأي الذي يرى مجيء عطف البيان من النكرة كما سبقت الإشارة إليه.

الترجيح:

وبعد هذا العرض لأوجه هاتين القراءتين، فإن النفس تميل في قراءة الإضافة، إلى الوجه الذي يقول إنه من إضافة الشيء إلى جنسه؛ لسلامته من التأويل والتقدير؛ ولأن إضافة الشيء إلى جنسه كثير في كلام العرب، نحو: «خاتم حديد، وثوب خز»، وأمّا قراءة التنوين

---

(١) ينظر حجة القراءات، (ص٥٨٧).
(٢) الكشاف، (٥٧٦/٣).
(٣) ينظر المحرر الوجيز، (١٥٣٥).
(٤) الحجة، (١٥/٦).
(٥) ينظر مشكل إعراب القرآن، (٥٨٦/٢).

فالميل إلى الوجه الذي يقول إنَّ (خَمْط) بدل من (أُكُلٍ) على حذف مضافٍ؛ لموافقته لقراءة الإضافة في المعنى، في التوجيه الذي يقول إنه من إضافة الشيء إلى جنسه – والله أعلم.

المسألة الرابعة: إبدال الاسم الظاهر من المضمر.

قال تعالى: ﴿ قَالَ ٱلَّذِينَ ٱسْتَكْبَرُوٓاْ إِنَّا كُلٌّ فِيهَآ إِنَّ ٱللَّهَ قَدْ حَكَمَ بَيْنَ ٱلْعِبَادِ ﴿٤٨﴾ ﴾ [غافر: ٤٨].

وردت في قوله تعالى: ﴿ إِنَّا كُلٌّ ﴾ قراءتان:

الأولى: قراءة الجماعة برفع (كُلٌّ).

الثانية: قرأ شاذاً ابن السميفع، وعيسى بن عمر بنصب (كُلاً)[١].

ذكر أبو جعفر النحاس نصاً للمبرد يرد فيه وجه البدل في قراءة النصب فقال فيه: " لا يجوز أن يبدل من المضمر هاهنا؛ لأنه مخاطب، ولا يبدل من المخاطَب ولا المخاطِب؛ لأنهما لا يشكلان فيبدل منهما، هذا قول محمد بن يزيد نصا"[٢]، وذكر هذا النص القرطبي في تفسيره أيضاً[٣].

قبل أن أناقش رأي المبرد في هذه القراءة أذكر ما عليه علماء النحو من إبدال الظاهر من المضمر، فقد أجمع النحاة على أنه يجوز إبدال الظاهر من المضمر الحاضر، بدل بعض، واشتمال، ومطابق إذا أفاد الإحاطة والشمول[٤]، قال ابن مالك:

وَمِنْ ضَمِيرِ الحَاضِرِ الظاهِرَ لا * تُبْدِلهُ، إلا ما إحاطة جَلا**

أو اقتضى بعضًا أو اشتمالًا * كأنك ابتهاجَك اشتمالا[٥].**

---

[١] ينظر إعراب القرآن للنحاس، (٢٧/٤)، والجامع لأحكام القرآن، (٣٢١/١٥)، البحر المحيط، (٢٦٣/٩).

[٢] إعراب القرآن، (٢٧/٤)، ولم أجد هذا النص في كتب المبرد وعلَّه في كتابه (الاحتجاج).

[٣] الجامع لأحكام القرآن، (٣٢١/١٥).

[٤] ينظر توضيح المقاصد والمسالك، (١٠٤٥/٢)، وأوضح المسالك، (٣٧٠/٣)، والمقاصد الشافية للشاطبي، (٢١٠/٥).

[٥] شرح الأشموني، (٧/٣، ٩).

فإن لم يكن في البدل المطابق (بدل كل من كل) معنى الإحاطة ففيه ثلاثة مذاهب:

أحدها: المنع وهو مذهب جمهور البصريين.

والثاني: الجواز وهو قول الأخفش والكوفيين.

والثالث: أنه يجوز في الاستثناء نحو ما ضربتكم إلا زيدًا وهو قول قطرب[١].

التوجيه النحوي:

توجيه قراءة النصب:

يرى كثير من النحاة أنَّه يجوز أن يكون (كلاً) بدلا من اسم (إنَّ)، وهو بدل كلٍ من كلٍ، وممن قال به أبو حيان[٢]، وابن هشام[٣]، وغيرهم من النحاة[٤].

إلا أنَّ المبرد اعترض على ذلك بقوله: "لا يجوز أن يبدل من المضمر هاهنا؛ لأنه مخاطب، ولا يبدل من المخاطَب ولا المخاطِب؛ لأنهما لا يشكلان فيبدل منهما"[٥]، ويفهم من هذا النص المنسوب إليه أنه لا يجيز إبدال الظاهر من ضمير الحاضر، متكلماً كان أو مخاطباً؛ لأنه قال: "ولا يبدل من المخاطَب ولا المخاطِب؛ لأنهما لا يشكلان فيبدل منهما"، وهذا يوافق ما في المقتضب، فقد قال فيه: "فأما المضمر والمظهر فكقولك زيد مررت به أخيك، وتقول رأيت زيدا إياه، وأخوك رأيته زيدا، والمضمران رأيتك إياه فهذا ضرب من البدل"[٦]، فمثل بمثالين كلاهما ضمير غيبة حين أراد إبدال الظاهر من المضمر، وهما (الهاء)

---

[١] شرح الأشموني، (٨/٣)، وينظر توضيح المقاصد والمسالك، (١٠٤٥/٢)، وأضح المسالك، (٣٧٠/٣).

[٢] ينظر البحر المحيط، (٢٦٣/٩).

[٣] ينظر أوضح المسالك، (٢٩٢/٣).

[٤] ينظر توضيح المقاصد والمسالك، (٩٦٩/٢)، وشرح الأشموني، (٣٣٧/٢)، وهمع الهوامع، (١٦٦/٢).

[٥] إعراب القرآن، (٢٧/٤)، ولم أجد هذا النص في كتب المبرد وعلَّه في كتابه (الاحتجاج).

[٦] ينظر المقتضب، (٢٩٦/٤).

في (به، ورأيته)، ولم يمثل لضمير الحاضر، ولما أراد التمثيل لإبدال المضمر من المضمر، جاء بضمير الحاضر، الكاف في (رأيتك إياه).

وقد وافق المبرد في اعتراضه لهذا الوجه مكي بن أبي طالب بقوله: "وَلَا يجوز الْبَدَل؛ لِأَن الْخَبَر عَن نَفسه لَا يُبدل مِنْهُ غَيره"[١].

وقد ذكر العلماء لهذه القراءة وجوها أخرى وهي على النحو التالي:

الأول: أنْ يكون (كُلاً) نعتاً لاسم (إنَّ)، وهذا مذهب الكسائي، والفراء فيما نسب إليهما النحاس، ومكي بن أبي طالب[٢]، قال الفراء: "ولم تجعله نعتا لـ(إنَّ)[٣]، ولو نصبته – أي نصبت (كلاً) – على ذلك – أي على النعت – وجعلت خبر (إنَّ) (فيها)"[٤].

وقد اعترض النحاس على هذا الوجه، فقال: "وهذا من عظيم الخطأ، أن ينعت المضمر، وأيضا، فإن (كلاً) لا تنعت، ولا ينعت بها"[٥].

الثاني: أنْ يكون (كُلاً) توكيداً لاسم (إنَّ)، وهو معرفة، والتنوين عوضٌ من المضاف إليه، والتقدير: (إنَّا كلنا فيها)، وهذا رأي ابن عطية[٦]، وتبعه في ذلك الزمخشري فقال: "وقرئ: كلا، على التأكيد لاسم «إن»، وهو معرفة، والتنوين عوض من المضاف إليه، يريد: إنا كلنا، أو كلنا فيها"[٧]، وبه قال ، وهو منقول عن الكوفيين[٨]، وهذا الذي يفهم من كلام الفراء الذي يقول فيه: " ولو نصبته على ذلك، وجعلت خبر (إنَّا) (فيها)، ومثله قوله تعالى: ﴿ قُلْ إِنَّ ٱلْأَمْرَ كُلَّهُۥ ﴿١٥٤﴾ ﴾ [آل عمران: ١٥٤]، ترفع (كله لله)، وتنصبها على هذا

---

[١] مشكل إعراب القرآن، (٦٣٧/٢).

[٢] ينظر إعراب القرآن، (٢٧/٤)، ومشكل إعراب القرآن، (٦٣٧/٢).

[٣] كلام الفراء هذا عن الرفع، ثم أكمل كلامه عن النصب.

[٤] معاني القرآن، (١٠/٣).

[٥] إعراب القرآن للنحاس، (٢٧/٤).

[٦] ينظر المحرر الوجيز، (ص١٦٤٠).

[٧] الكشاف، (١٧١/٤).

[٨] ينظر البحر المحيط، (٢٦٣/٩).

التفسير"[١]، فتمثيله بهذه الآية يشير إلى أن المقصود بالنعت في كلامه هو التوكيد، وصرَّح بذلك القرطبي إذ يقول: "والكوفيون يسمَّون التوكيد نعتاً"[٢].

وقد اعترض على هذا الوجه ابن مالك، فقال: "وذلك غير جائزٍ عندي، لأن ألفاظ التوكيد على ضربين: ضرب مصرح بإضافته إلى ضمير المؤكد، وهو النفس والعين وكل وجميع وعامة، وضرب منوي الإضافة إلى ضمير المؤكد، وهو أجمع وأخواتها، وقد أجمعنا على أن منوي الإضافة لا يستعمل صريح الإضافة، وأجمعنا على أن غير (كل) من الصريح الإضافة لا يستعمل منوي الإضافة، فتجويز ذلك في (كل) يستلزم عدم النظير في الضربين، لأن غير كلٍ، إمَّا ملازم لصريح الإضافة، وإمَّا ملازم لمنويها، فإفراد (كل) بجواز الاستعمالين مستلزم لعدم النظير، والمفضي إلى ذلك هو ما ذهب إليه الفراء والزمخشري، فوجب اجتنابه"[٣].

الثالث: "أنَّ (كُلًّا) حال من الضمير المرفوع المنوي في (فيها)، و(فيها) هو العامل، وقد قدمت الحال عليه مع عدم تصرفه"[٤]، "لأنَّ العامل في الحال مجرور مخبر به، فيجوز توسط الحال بين المخبر عنه، والمخبر به"[٥]، وهذا ذكره ابن مالك[٦].

وقد اعترض على هذا الوجه الزمخشري، فقال: "فإن قلت: هل يجوز أن يكون (كلا) حالاً قد عمل فيها (فيها)؟، قلت: لا، لأنَّ الظرف لا يعمل في الحال متقدمة، كما يعمل في الظرف متقدماً"[٧].

---

[١] معاني القرآن، (٣/١٠).
[٢] الجامع لأحكام القرآن، (١٥/٣٢١).
[٣] شرح التسهيل، (٣/٢٩٢).
[٤] المرجع نفسه.
[٥] أوضح المسالك، (٢/٢٩٠).
[٦] ينظر شرح التسهيل، (٣/٢٩٢).
[٧] الكشاف، (٤/١٧١).

توجيه قراءة الرفع:

اتفق العلماء في قراءة الرفع على أنَّ (كُلٌ) مبتدأ، و(فيها) خبره، والجملة في محل رفع خبر (إنَّ)، قال الفراء: "رفعت (كُلٌ) بـ(فيها)، ولم تجعله نعت لـ(إنَّ)" [١]، وقال مكي بن أبي طالب: "قَوْله {إِنَّا كل فِيهَا} ابْتِدَاء وَخبر فِي مَوضِع خبر إن"[٢]، وقال أبو حيان: "ومن رفع كلا فعلى الابتداء، وخبره فيها، والجملة خبر إن"[٣].

الترجيح:

وأقرب هذه الوجوه في توجيهات قراءة النصب أن يكون بدلاً، "لأنَّ النحاة مجمعون على أنه يجوز إبدال الظاهر من المضمر الحاضر إذا أفاد الإحاطة والشمول، كقوله تعالى: ﴿تَكُونُ لَنَا عِيدًا لِّأَوَّلِنَا وَءَاخِرِنَا ﴿١١٤﴾﴾ [المائدة: ١١٤]، حيث أُبْدِلَ (لأولنا وآخرنا) من ضمير المتكلمين (نا) في (لنا)، فإذا جاز ذلك فيما هو بمعنى الإحاطة، فجوازه فيما دل على الإحاطة، وهو (كل) أولى"[٤].

---

[١] معاني القرآن، (٣/١٠).

[٢] مشكل إعراب القرآن، (٢/٦٣٧).

[٣] البحر المحيط، (٩/٢٦٣).

[٤] ينظر البحر المحيط، (٩/٢٦٤).

المسألة الخامسة: العطف على معمولي العاملين.

قال تعالى: ﴿ إِنَّ فِي ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلۡأَرۡضِ لَأٓيَٰتٖ لِّلۡمُؤۡمِنِينَ ٣ وَفِي خَلۡقِكُمۡ وَمَا يَبُثُّ مِن دَآبَّةٍ ءَايَٰتٞ لِّقَوۡمٖ يُوقِنُونَ ٤ وَٱخۡتِلَٰفِ ٱلَّيۡلِ وَٱلنَّهَارِ وَمَآ أَنزَلَ ٱللَّهُ مِنَ ٱلسَّمَآءِ مِن رِّزۡقٖ فَأَحۡيَا بِهِ ٱلۡأَرۡضَ بَعۡدَ مَوۡتِهَا وَتَصۡرِيفِ ٱلرِّيَٰحِ ءَايَٰتٞ لِّقَوۡمٖ يَعۡقِلُونَ ٥ ﴾ [الجاثية: ٣ – ٥].

وردت في قوله تعالى: (آيات) الثالثة قراءتان:

الأولى: قراءة ابن كثير ونافع وأبي عمرو وابن عامر وعاصم، وهي رفع (آياتٌ).

الثانية: قراءة حمزة والكسائي، وهي نصب (آياتٍ)[(١)].

لم يجوز المبرد قراءة النصب إذ يقول: "وقد قرأ بعض القراء: (واختلاف الليل والنهار وما أنزل الله من السماء من رزق فأحيا به الأرض بعد موتها وتصريف الرياح آيات لقوم يعقلون) فعطف على «إن» وعلى «في»، وهذا عندنا غير جائز"[(٢)].

وذكر ابن خالويه نصاً للمبرد يصرح فيه بتلحين هذه القراءة إذ يقول: "وقال المبرد: هو لحنٌ عندي؛ لأنه عطف على عاملين على «إن» و «في»[(٣)].

قبل مناقشة رأي المبرد في هذه القراءة نذكر الخلاف بين النحاة في العطف على معمولي العاملين، فهم في ذلك على أربعة مذاهب:

الأول: مذهب جمهور البصريين، وهو عدم جواز العطف على معمولي العاملين، ومنعوا ذلك مطلقا.

---

(١) النشر، (٣٧١/٢).

(٢) المقتضب، (١٩٥/٤)، و ينظر الكامل، (٢١٧/١)، (٧٢/٣).

(٣) إعراب القراءات السبع وعللها، (٣١١/٢)؛ ولم أقف على هذه النص للمبرد في كتب المبرد وعله في كتابه (احتجاج القراء) الذي لم يصل إلينا.

الثاني: مذهب الأخفش، فقد ذهب إلى جواز العطف على معمولي العاملين مطلقاً، فيما روى عنه النحاة.

الثالث: مذهب الكسائي والفراء والزجاج، ذهب هؤلاء إلى أنه يجوز العطف على معمولي العاملين، إذا كان أحدهما جارا مقدماً.

الرابع: مذهب الأعلم الشنتمري، ذهب إلى أنه إذا ولي المجرور العاطف، جاز العطف على معمولي العاملين؛ لأن فيه تعادل المتعاطفات، وإلا امتنع[١].

توجيه قراءة النصب:

لم يجوز المبرد قراءة النصب، وفي رواية لحنها، والعلة عنده في ذلك أنه من العطف على معمولي العاملين بأداة عطف واحدة، وهما: الأول: «إن» عملت في اسمها، وهو قوله تعالى: (لآياتٍ)، و(آياتٍ) – التي لم يجز نصبها المبرد في هذه القراءة – معطوفة عليها، والعامل الثاني: حرف الجر «في» عملت في قوله تعالى: (السماواتِ)، والمعطوف عليها، هو قوله تعالى: (واختلاف الليل...)، وهذا هو رأي البصريين في العطف على معمولي العاملين.

وقد تبع المبرد في هذا الرأي ابن السراج إذ يقول: "وإن من جرَّ آيات فقد عطف على عاملين وهي قراءة عطف على «إن» و«في» قال: وهذا عندنا غير جائز"[٢].

وعبارة المبرد في المقتضب: "وهذا غير جائز عندنا" يمكن تخريجها بأنه ردَّ الوجه في القراءة، وليس رداً للقراءة؛ لأنه صرَّح بتعليل الوجه بقوله: "فعطف على «إن» وعلى

---

[١] ينظر شرح الرضي على الكافية، (٣٤٤/٢)، ومغني اللبيب، (ص٤٥٦).

[٢] الأصول في النحو، (٧٣/٢).

«في»[١]؛ إذ يمكن تخريج القراءة على أوجه أخرى يخرجها من العطف على معمولي العاملين، فقد ذكر العلماء في توجيهها ستة أوجهٍ، وهي على النحو التالي:

الأول: أنه على تقدير «في» في قوله تعالى: (واختلاف الليل)، فيكون هنا من العطف على معمولٍ واحد، وهو اسم «إن»، وحجتهم في ذلك التقدير، قراءة ابن مسعودٍ في قوله تعالى: (وفي اختلاف الليل)، وإنما قدروا «في» في هذا الوجه تبعاً لذكرها في قوله تعالى: (إن في السموات والأرض)، وقوله تعالى: (وفي خلقكم)، ذكر هذا الوجه: أبو على الفارسي[٢]، وابن زنجلة[٣]، وهذا الوجه يوافق مذهب البصريين فيما يوهم العطف على معمولي العاملين[٤].

الثاني: أنه على إضمار «إن» و «في»، فيكون التقدير: (إن في اختلاف الليل والنهار آيات)، فيكون من عطف الجملة على الجملة، ذكره الشاطبي[٥]، وابن هشام[٦].

الثالث: أن تكون (آيات) الثانية في قوله تعالى: ﴿ وَفِي خَلْقِكُمْ وَمَا يَبُثُّ مِن دَآبَّةٍ ءَايَٰتٌ لِّقَوْمٍ يُوقِنُونَ ﴿٤﴾ ﴾ [الجاثية: ٤]، بدل من (آيات) الأولى، ثمَّ تعطف عليها آيات الثالثة في قوله تعالى: ﴿ ... وَتَصْرِيفِ ٱلرِّيَٰحِ ءَايَٰتٌ لِّقَوْمٍ يَعْقِلُونَ ﴿٥﴾ ﴾ [الجاثية: ٥]، وهو رأي ابن خالويه، ثم علل البدلية بقوله: "وإن اختلفت الآيات فكانت إحداهن في السماء والأخرى في الأرض، فقد اتفقا في أنهما خلق لله عز وجل)[٧].

---

[١] ذكر ذلك في المقتضب تحت منعه لعطف معمولي العاملين بحرف واحد، (١٩٥/٤).

[٢] ينظر الحجة، (١٧٠/٦).

[٣] ينظر حجة القراءات، (ص٦٥٩).

[٤] رأي البصريين في المسألة على مذهب سيبويه في الكتاب، (٦٦/١)، والمقتضب، (١٩٥/٤)، وذكره ابن هشام في المغني، (ص٤٥٦).

[٥] ينظر إبراز المعاني، (٦٨٣/١).

[٦] ينظر مغني اللبيب، (ص٤٥٦).

[٧] الحجة في القراءات السبعة، (ص٣٢٥).

ثم التمس عذرا للمبرد في تلحينه بقوله: "وكأن أبا العباس ذهب هذا عنه حتى لَحَّنَ من كسر، وقد قرأ بذلك إمامان"[١].

الرابع: أن تكون آيات الثالثة توكيداً للأولى لا معطوفة عليها، وحسن هذا التوكيد لطول الكلام، ذكر هذا الوجه الفارسي[٢]، والزمخشري[٣]، وأبو حيان[٤]، والسمين الحلبي[٥].

الخامس: أنها منصوبة على الاختصاص بعد انقضاء المجرور في قوله تعالى: (واختلاف..) معطوفاً على ما قبله في الآية السابقة، ذكر هذا الوجه الزمخشري[٦]، وهذه الأوجه الخمسة يخرجها من العطف على معمولي العاملين الذي يمنعه جمهور البصريين.

السادس: أن آيات منصوبة بالعطف على اسم «إن» «لآياتٍ» في قوله تعالى: (إن في السموات والأرض لآياتٍ)، وهو ما ذهب إليه الكسائي[٧]، والفراء[٨]، والأخفش[٩]، وتبعهم في ذلك الزجاج[١٠]، والأزهري[١١].

وحجتهم في ذلك أن "في قراءة أُبيّ في الآيات الثلاثة، (لآياتٍ) باللام، فجعلوا دخول اللام في قراءته دليلا لهم على صحة قراءة جميعه بالخفض"[١٢]، على أنها منصوبة بالعطف

---

[١] إعراب القراءات السبع وعللها، (٣١٢/٢).
[٢] ينظر الحجة، (١٧٢/٦).
[٣] ينظر الكشاف، (٣٨٤/٤).
[٤] ينظر البحر المحيط، (٩/ ٤١٣).
[٥] ينظر الدر المصون، (٦٣٤/٩).
[٦] ينظر الكشاف، (٣٨٤/٤).
[٧] ينظر معاني القرآن المنسوب للكسائي، (ص٢٣٠).
[٨] ينظر معاني القران، (٤٥/٢).
[٩] ينظر المقتضب، (١٩٥/٤).
[١٠] ينظر معاني القرآن وإعرابه، (٤٣٢/٤).
[١١] ينظر معاني القراءات، (٣٧٥/٢).
[١٢] الطبري، (٧٣/٢١).

على اسم «إن»، وهذا موافق لمذهبهم في العطف على معمولي العاملين؛ لأن أحدهما جار وهو «في».

وقد أيّد الزمخشري هذا الرأي بقوله: "وأمّا قوله (آياتٌ لِقَوْمٍ يَعْقِلُونَ) فمن العطف على عاملين، سواء نصبت أو رفعت، فالعاملان إذا نصبت هما: «إن»، و«في» أقيمت الواو مقامهما، فعملت الجر في (اخْتِلافِ اللَّيْلِ وَالنَّهارِ)، والنصب في (آياتٌ)، وإذا رفعت فالعاملان: «الابتداء» و«في» عملت الرفع في (آياتٌ)، والجر في (وَاخْتِلافِ)... فإن قلت: العطف على عاملين على مذهب الأخفش سديد لا مقام فيه"[١].

توجيه قراءة الرفع:

ذكر العلماء لقراءة الرفع ثلاث توجيهات وهي على النحو التالي:

الأول: أنه رفع على الابتداء؛ لأنه كلام مستأنف، فـ(آيات) تكون مبتدأً، وخبرها قوله تعالى: (واختلاف...)، ذكر هذا الوجه الفراء[٢]، والزجاج[٣]، وابن خالويه[٤]، وأبو علي الفارسي[٥].

الثاني: أنه عطف على موضع «إنِّ» وما عملت فيه، وهذا من باب العطف على معمولي عاملين، قال ابن السراج: "فإذا رفع فقد عطف «آياتٍ» على الابتداء، واختلافًا إلى «في» وذلك عاملان"[٦].

وذكر هذا الوجه الأزهري[١]، وأبو علي الفارسي[٢]، وابن زنجلة[٣]، والزمخشري[٤]، والسمين الحلبي[٥].

---

[١] الكشاف، (٣٨٣/٤).

[٢] ينظر معاني القرآن، (٤٥/٢).

[٣] ينظر معاني القرآن وإعرابه، (٤٣١/٤).

[٤] ينظر الحجة في القراءات السبع، (ص٣٢٥).

[٥] ينظر الحجة، (١٦٩/٤).

[٦] الأصول في النحو، (٧٤/٢).

الثالث: أن (آيات) رفع على أنه خبرٌ لـ«إنَّ»، قال الأزهري: وَمَنْ قَرَأَ (آيَاتٌ) بالرفع فهو على وجهين: أحدهما: استئناف على معنى: (وفى خلقكم آياتٌ)، ويجوز أن يكون مرفوعًا على أنه خبر (إن)[٦].

الترجيح:

بعد النظر إلى التوجيهات في قراءة النصب، يظهر لي – والله أعلم – أن قول من قال إنه من العطف على معمولي العاملين هو الأقرب، وذلك للأمور التالية:

١– سلامته من التقدير، ومالا تقدير فيه أولى مما فيه تقدير، وقراءة الرفع على التوجيه الثاني يعضد ذلك إذ فيه عطف على معمولي العاملين، الأول الابتداء، والثاني حرف الجر «في»، قال الزمخشري: "وأمّا قوله (آياتٌ لِقَوْمٍ يَعْقِلُونَ) فمن العطف على عاملين، سواء نصبت أو رفعت،... فإن قلت: العطف على عاملين على مذهب الأخفش، فسديد لا مقام فيه"[٧].

٢– أن في الوجه الثاني حذف حرف الجر مع بقاء العمل، وهذا ضعيف؛ لأنه ليس من المواضع التي يحذف فيها حرف الجر ويبقى عملها[٨].

٣– أن الوجه الثالث فيه إضمار (إن) و(في)، أما إضمار «في» فقد تقدم، وأما إضمار «إن» فقد بعّده ابن هشام بقوله: "وإضمار «إن» بعيد"[١].

---

[١] ينظر معاني القراءات، (٣/٣٧٥).

[٢] ينظر الحجة، (٤/١٦٩).

[٣] ينظر حجة القراءات، (ص٦٥٨).

[٤] ينظر الكشاف، (٤/٣٨٤).

[٥] ينظر الدر المصون، (٩/٦٣٤).

[٦] معاني القراءات، (٣/٣٧٥).

[٧] الكشاف، (٤/٣٨٣).

[٨] ينظر عدة السالك إلى تحقيق أوضح المسالك، (٣/٧١).

٤- أن القول بالبدلية في الآية بعيد؛ لأنه بدل كل من كل وهو يلزم أن يكون ذات المبدل منه، والآيتان مختلفتان، فالأولى آياتٌ في السماء والأرض وهي عامة، والثانية آياتٌ في خلق الإنسان وهي خاصة.

٥- وأما القول بالاختصاص فخلاف القياس فيه؛ لأنه يشترط أن يكون المتقدم عليه اسماً بمعناه، والغالب فيه كونه ضمير متكلم أو ضمير مخاطب[٢].

---

[١] مغني اللبيب، (ص٤٥٧).

[٢] ينظر توضيح المقاصد والمسالك، (١١٥٠/٣)، وشرح الأشموني، (٨١/٣)، والتصريح بمضمون التوضيح، (٢٧٠/٢).

المبحث الخامس: مسائل الأدوات.

وفيه ثلاث مسائل:

المسألة الأولى: دخول الفاء على خبر المبتدإ.

قال تعالى: ﴿ وَٱلسَّارِقُ وَٱلسَّارِقَةُ فَٱقْطَعُوٓاْ أَيْدِيَهُمَا جَزَآءًۢ بِمَا كَسَبَا نَكَٰلًا مِّنَ ٱللَّهِ ۗ وَٱللَّهُ عَزِيزٌ حَكِيمٌ ﴿٣٨﴾ ﴾ [المائدة: ٣٨].

وردت في قوله تعالى: (**وَالسَّارِقُ وَالسَّارِقَةُ**) قراءتان:

الأولى: رفعهما وهي قراءة الجمهور.

الثانية: نصبهما وهي قراءة عيسى بن عمر[١].

وجه المبرد كلا القراءتين، فأما قراءة الرفع فبقوله: "فأما قول الله جل وعزَّ: ﴿ وَٱلسَّارِقُ وَٱلسَّارِقَةُ فَٱقْطَعُوٓاْ أَيْدِيَهُمَا ﴾ وكذلك: ﴿ ٱلزَّانِيَةُ وَٱلزَّانِي فَٱجْلِدُواْ كُلَّ وَٰحِدٍ مِّنْهُمَا مِاْئَةَ جَلْدَةٍ ﴿٢﴾ ﴾ [النور: ٢]، فليس على هذا[٢]، والرفعُ الوجه؛ لأن معناهُ الجزاءُ، كقوله: (الزانيةُ) أي التي تزني، فإنما وجب القطع للسرقة والجلد للزنا، فهذا مجازاة، ومن ثم جاز: الذي يأتيني فله درهمٌ، فدخلت الفاءُ لأنه استحق الدرهم بالإتيان" [٣] فالخبر عند المبرد في قراءة الرفع جملة (فَاقْطَعُوا).

---

[١] ينظر البحر المحيط، (٢٥٢/٤)، والدر المصون، (٢٥٨/٤).

[٢] هذه الإشارة مبني على كلام سابق، وهو قوله: "فأضمر الفعل إذ كان الأمر أحق به، وكذلك زيداً اضربه وزيداً فأكرمه، وإن لم تضمر ورفعت جاز، وليس في حسن الأولِ، ترفعه على الابتداءِ وتصيرُ الأمر في موضع خبره. الكامل، (٤٨١/٢).

[٣] الكامل، (٤٨١/٢)، وينظر إعراب القرآن للنحاس (٢٦٧/١)، وأوضح المسالك، (١٤٦/٢).

وأمَّا قراءة النصب فبقوله: "وقد قرأت القراءُ:.. ﴿ وَٱلسَّارِقُ وَٱلسَّارِقَةُ فَٱقْطَعُوٓاْ أَيْدِيَهُمَا ﴾، بالنصبِ، على وجه الأمر، والوجه الرفعُ، والنصبُ حسنٌ في هاتين الآيتين، وما لم يكن فيه معنى جزاءٍ فالنصبُ الوجهُ"[١].

قبل مناقشة رأي المبرد في توجيه القراءتين نذكر أراء النحاة في دخول الفاء على خبر المبتدأ، ولهم في ذلك رأيان:

الأول: مذهب سيبويه وجمهور النحويين، فهم لا يرون دخول الفاء على خبر المبتدأ إلا إذا كان المبتدأ اسماً موصولاً متضمناً معنى الشرط، والخبر جملة صالحة لأداة الشرط، وهو جواب الخليل حينما سأله سيبويه عن بعض مواطن دخول الفاء بقوله: "وسألته عن قوله: الذي يأتيني فله درهمان، لِمَ جاز دخول الفاء ههنا والَّذي يأتيني بمنزلة عبد اللَّه، وأنت لا يجوز لك أن تقول عبد اللَّه فله درهمان؟ فقال: إنَّما يحسن في الَّذي لأنه جعل الآخر جواباً للأوَّل، وجعل الأوّل به يجب له الدرهمان، فدخلت الفاء ههنا، كما دخلت في الجزاء إذا قال: إن يأتني فله درهمان"[٢].

وهذا المذهب هو الذي يفهم من قول الأخفش في توجيه هذه القراءة إذ يقول: "ليس قوله: {فَاقْطَعُواْ}..... خبر مبتدأ؛ لأنَّ خبر المبتدأ هكذا لا يكون بالفاء، فلو قلت: «عبدُ اللّهِ فَيَنْطَلِقُ» لم يحسن، وإنما الخبر هو المضمر الذي فسرت لك من قوله: «ومما نقص عليكم»[٣].

وقد بيَّن ابن جني متى تدخل الفاء على خبر المبتدأ بقوله: "واعلم أن المعارف الموصولة والنكرات الموصوفة إذا تضمنت صلاتها وصفاتها معنى الشرط دخلت الفاء في أخبارها، وذلك نحو قولك: «الذي يكرمني فله درهم»، فلما كان الإكرام سبب وجوب الدرهم دخلت الفاء في الكلام، ولو قلت: «الذي يكرمني له درهم»، لم يدل هذا القول على أن الدرهم إنما يستحق للإكرام، بل هو حاصل للمكرم على كل حال، وتقول في النكرة: «كل

---

[١] الكامل، (٢/٤٨١).

[٢] الكتاب، (٣/١٠٢).

[٣] معاني القرآن، (ص٢١٢).

رجل يزورني فله دينار» فالفاء هي التي أوجبت استحقاق الدينار بالزيارة، ولو قلت: «كل رجل يزورني له دينار لما دل ذلك"[١].

كما أشار إليه ابن مالك بقوله: "والمجوز لدخول الفاء على الخبر، كون المبتدأ واقعاً موقع (من) الشرطية...فيتناول ذلك (أل) الموصولة بما يقصد به الاستقبال والعموم، كقوله تعالى: ﴿ وَٱلسَّارِقُ وَٱلسَّارِقَةُ فَٱقْطَعُوٓاْ أَيْدِيَهُمَا ﴾[٢].

الثاني: روي عن الأخفش أنه يجيز دخول الفاء على خبر المبتدأ على جعلها زائدة، وجعل منه قوله: "«أخوك فوجد» و«بل أخوك فجهد» يريدون «أخوك وجد» و«بل أخوك جهد» فيزيدون الفاء"[٣]، وأنشد له ابن يعيش قول الشاعر[٤]:

وقائِلَةٍ خولانَ فانكَحْ فتاتَهُمْ * وأُكْرومَةُ الحَيَّيْنِ خِلوٌ كما هِيا.**

والتقدير: «وقائِلَةٍ خولانَ انكَحْ فتاتَهُمْ».

توجيه قراءة الرفع:

يرى المبرد أنَّ «السارقُ» في قراءة الرفع مبتدأ، وجملة «فاقطعوا» الخبر، والعلة عنده في دخول الفاء على الخبر هي تضمّن المبتدأ معنى الشرط لدلالته على العموم؛ لأنّ الألف واللام فيه موصولة، والمعنى: «الذي سرق، والتي سرقت على الإطلاق دون سارق عن سارق فاقطعوا أيديهما».

---

[١] سرُّ صناعة الإعراب، (٢٥٨/١).

[٢] شرح التسهيل، (٣٢٩/١).

[٣] معاني القرآن، (ص٢٥٨)، وينظر شرح المفصل لابن يعيش، (١٠٠/١).

[٤] البيت غير منسوب لشاعر، وهو من شواهد الكتاب، (١٣٩/١)، ومعاني الأخفش، (ص ٢٠٩)، ومعاني القرآن للزجاج، (٤٠٧/٢).

وقد سبق المبرد إلى هذا التوجيه الفراء بقوله: "وأمّا قوله: ﴿ وَٱلسَّارِقُ وَٱلسَّارِقَةُ فَٱقْطَعُوٓاْ أَيْدِيَهُمَا﴾ فوجه الكلام فيه الرفع؛ لأنَّه غير مؤقَّت، فرفع كما يرفع الجزاء، كقولك: «من سرق فاقطعوا يده»"[(١)].

وتبعه فيه الزجاج إذ اختار هذا الوجه بقوله: "أختار أن يكون ﴿ وَٱلسَّارِقُ وَٱلسَّارِقَةُ ﴾ رفعا بالابتداء؛ لأن القصد ليس إلى واحد بعينه، فليس هو مثل قولك: «زيداً فاضربه»، إنما هو كقولك: «من سرق فاقطع يده»، و«من زنى فاجلده»، وهذا القول هو المختار، وهو مذهب بعض البصريين و الكوفيين"[(٢)].

وحسنه النحاس بقوله: "فزعم الفراء أن الرفع أولى لأنه ليس يقصد به إلى سارق بعينه فنصب وإنما المعنى كلّ من سرق فاقطعوا يده. وهذا قول حسن غير مدفوع، يدلّ عليه أنهم قد أجمعوا على أن قرأوا ﴿ وَٱلَّذَانِ يَأْتِيَٰنِهَا مِنكُمْ فَـَٔاذُوهُمَا ﴿١٦﴾ ﴾ [النساء: ١٦]"[(٣)].

وقد ذكر العلماء لهذه القراءة أوجها أخرى وهي على النحو التالي:

الأول: أنَّ قوله تعالى: ﴿ وَٱلسَّارِقُ وَٱلسَّارِقَةُ ﴾ مبتدأ وخبره محذوف، تقديره: «مما أقص عليكم حكم السارق والسارقة»، وجملة ﴿فَٱقْطَعُوٓاْ﴾ مستأنفة لا محل لها من الإعراب، وهذا هو توجيه سيبويه، قال: "قوله تعالى: ﴿ وَٱلسَّارِقُ وَٱلسَّارِقَةُ فَٱقْطَعُوٓاْ أَيْدِيَهُمَا﴾، فإن هذا لم يبن على الفعل، ولكنه جاء على مثل قوله تعالى: ﴿ مَّثَلُ ٱلْجَنَّةِ ٱلَّتِى وُعِدَ ٱلْمُتَّقُونَ ﴿١٥﴾ ﴾ [محمد: ١٥]، ثم قال بعد: (فيها أنهار من ماء) فيها كذا وكذا، فإنما وضع المثل للحديث الذي بعده، فذكر أخباراً وأحاديث، فكأنه قال: «ومن القصص مثل الجنة، أو مما يقص عليكم مثل الجنة، فهو محمول على هذا الإضمار ونحوه، والله تعالى أعلم"[(٤)]، وتبعه في ذلك جمهور البصريين كما أشار إلى ذلك السمين الحلبي[(٥)].

---

(١) معاني القرآن، (١/٣٠٦).
(٢) معاني القرآن وإعرابه، (٢/١٧٢).
(٣) إعراب القرآن، (٢/١٩).
(٤) الكتاب، (١/١٤٣).
(٥) الدر المصون، (٤/٢٥٨).

الثاني: أن الفاء في قوله تعالى: ﴿ فَٱقْطَعُوٓاْ ﴾ زائدة والخبر جملة «اقطعوا» ذكر هذا الوجه ابن الأنباري في توجيه لقوله تعالى: ﴿ ٱلزَّانِيَةُ وَٱلزَّانِي ﴾ فقال: "أن يكون خبره جملة «فاجلدوا» والفاء زائدة، وصلح أن يكون خبرا عنده لأمرين:

أحدهما: أن يكون التقدير: «أقول فاجلدوا»، وحذف القول كثير في كلامهم.

والثاني: أنه محمول على المعنى كأنه يقول: «والزانية والزاني كل واحد منهما مستحقٌ للجلد»"[(١)].

الثالث: أنَّ قوله تعالى: ﴿ وَٱلسَّارِقُ وَٱلسَّارِقَةُ ﴾ مقدَّر قبله «أمَّا» محذوفة تقديريها: «أمَّا السارق والسارقة فاقطعوا أيديهما»، وهذا ذكره الألوسي[(٢)].

الترجيح:

بعد هذا العرض لآراء النحاة في توجيه قراءة الرفع يترجح مذهب المبرد على غيره من المذاهب وذلك للأمور التالية:

١- عدم حاجته للتقدير، فلا حاجة إلى التقدير والإضمار فيه، وما لا يحتاج إلى تقدير أولى مما يحتاج إلى تقدير؛ ولذلك اختاره الرضي بقوله: "وتقدير المبرد أقوى لعدم الإضمار فيه"[(٣)].

٢- دلالة (أل) الموصولة على العموم والاستقبال فهي في منزلة اسم الشرط وفعله، والفاء رابطة جواب الشرط.

توجيه قراءة النصب:

ذكر العلماء في توجيه قراءة النصب وجهين:

---

(١) البيان في غريب إعراب القرآن، (١٩١/٢).
(٢) روح المعاني، (٣٠٢/٣).
(٣) شرح الرضي على الكافية، (٢٦٧/١).

الأول: أنَّ قوله تعالى: ﴿ **وَٱلسَّارِقُ وَٱلسَّارِقَةُ** ﴾ منصوب بفعل محذوف يفسره الفعل الطلبي الذي بعده (الاشتغال)، فيكون التقدير: «اقطعوا يَدَ السارق والسارقة، فاقطعوا أيديهما»، ثم حذف المضاف وأقيم المضاف إليه مقامه، وهذا الذي اختاره سيبويه إذ يقول: "وقد قرأ أناس: " والسارق والسارقة " و" الزانية والزانِي "، وهو فى العربيّة على ما ذكرت لك من القوَّة، ولكن أَبَتِ العامَّةُ إلاّ القراءةَ بالرفع.

وإنَّما كان الوجهُ في الأمر والنَّهى النصبَ لأنّ حدَّ الكلام تقديمُ الفعل، وهو فيه أوجبُ، إذ كان ذلك يكون فى ألف الاستفهام، لأنّهما لا يكونان إلا بفعل، وإنَّما كان الوجهُ في الأمر والنَّهى النصبَ لأنّ حدَّ الكلام تقديمُ الفعل، وهو فيه أوجبُ"[(١)]، وهذا مذهب الجمهور، ومنهم المبرد[(٢)].

الثاني: أنَّ قوله تعالى: ﴿ **وَٱلسَّارِقُ وَٱلسَّارِقَةُ** ﴾ منصوب على الإغراء، وهذا رأي أبي عبيد قال: "هما مرفوعان كأنهما خرجا مخرج قولك: «وفى القرآن السّارق والسارقة»، «وفى الفريضة: السارق والسارقة جزاؤهما أن تقطع أيديهما فاقطعوا أيديهما»، فعلى هذا رفعا أو نحو هذا، ولم يجعلوهما فى موضع الإغراء فينصبوهما[(٣)]، وذكره أبو حيان[(٤)].

الترجيح

والذي يظهر لي في قراءة النصب – والله أعلم – أنَّ التوجيهين في منزلة واحدة، من حيث المعنى، ومن حيث الصناعة، أمّا من حيث المعنى فكلاهما مقبولٌ فيها، وأمَّا من حيث الصناعة فكلاهما مبنيٌّ على التقدير.

---

(١) الكتاب، (١/١٤٤).

(٢) ينظر معاني القرآن للفراء، (١/٣٠٦)، والكامل، (٢/٤٨١)، شرح التسهيل، (٢/١٣٧).

(٣) مجاز القرآن، (١/١٦٥).

(٤) ينظر البحر المحيط، (٤/٢٥٢).

المسألة الثانية: مواضع «لمّا» المشددة الميم.

قال تعالى: ﴿ وَإِنَّ كُلًّا لَّمَّا لَيُوَفِّيَنَّهُمْ رَبُّكَ أَعْمَالَهُمْ ۚ إِنَّهُ بِمَا يَعْمَلُونَ خَبِيرٌ ﴿١١١﴾ ﴾ [هود: ١١١].

وردت في هذه الآية أربع قراءات متواترة، وأربع قراءات شاذة:

فأمَّا القراءات المتواترة فهي:

الأولى: قراءة نافع وابن كثير بتخفيف (إنْ) و(لمَا).

الثانية: قراءة ابن عامر وحفص عن عاصم وحمزة وأبي جعفر والأعمش، بتشديدهما معاً.

الثالثة: قراءة أبي عمرو، والكسائي بتشديد (إنَّ) وتخفيف (لمَا).

الرابعة: قراءة أبي بكر عن عاصم، تخفيف (إنْ) وتشديد (لمَّا)[1].

وأمّا الشاذة فهي:

الأولى: قراءة أبي بن كعب، الحسن البصري وأبان بن تغلب بتخفيف (إنْ) وتشديد (لمَّا) ورفع (كلٍ).

الثانية: قراءة اليزيدي وسليمان بن الأرقم بتشديد (لمَّاً) منونةً.

الثالثة: قرأ الأعمش (وإن كلٌ إلا).

الرابعة: راوية أبو حاتم عن أبي (وإنْ من كلٍ إلا ليوفينهم)[2].

---

[1] النشر، (٢/٢٩٠)، والتيسير، (ص١٢٦).

[2] النشر، (٢/٢٩٠)، والتيسير، (ص١٢٦).

ذكر أبو حيان الأندلسي في البحر المحيط أن المبرد لحَّنَ قراءة تشديد (لـمَّا) بقوله: (وأما تشديد لَمَّا فقال المبرد: هذا لحن، لا تقول العرب إنَّ زيداً لَمَّا خارج)[١].

قبل أن أناقش رأي المبرد في قراءة تشديد (لما) و(إنّ) أذكر المواضع التي تأتي فيها (لـمَّا) المشددة عند النحاة، وهي ثلاثة:

الأول: أن تكون جازمة للفعل المضارع، فترادف (لم) الجازمة.

الثاني: أن تكون بمعنى (إلا) وذلك في موضعين: أحدهما: مع (إنْ) التي بمعنى (ما) النفي، والآخر: في قولهم: (سألتك لما فعلت كذا).

الثالث: أن تكون بِمَعنى الحِين إِذا ابتدئ بهَا، أَو كَانَت مَعطوفة بواو أَو فَاء، وأُجيبت بِفعل يكون جوابها (لـمَّا الحينِّة)، فتكون حرف وجوبٍ لوجوبٍ، فلا يليها إلا الفعل الماضي[٢].

ومن هنا جاء تلحين المبرد للتشديد؛ لأنّ (لما) في هذه الآية ليست من المواضع الثلاثة، والذي يظهر أنّ المبرد حمل اللام في (لـمَّا) على أنها اللام المزحلقة، و(ما) بعدها زائدة، أو موصولة، فلا وجه لتشديدها.

وهذه الآية كما ذكر السمينُ في تخريجها أنه: "اضطرب الناس فيه اضطراباً كثيراً حتى قال أبو شامة: "وأمَّا هذه الآية معناها على القراءات من أشكل الآيات"[٣].

---

[١] البحر المحيط، (٢١٧/٦).

[٢] ينظر تهذيب اللغة للأزهري، (٢٤٨/١٥)، ورصف المباني، (ص٣٥١).

[٣] الدر المصون، (٣٩٨/٦)، وينظر إبراز المعاني، (ص٥٢١).

توجيه قراءة تشديد (لَمَّا):

استنكر أبو حيان تلحين المبرِّد لهذه القراءة المتواترة بقوله: "وهذه جسارة من المبرد على عادته[١]، وكيف تكون قراءة متواترة لحنا؟ وليس تركيب الآية كتركيب المثال الذي قال؛ وهو أنَّ زيدا لَمَّا خارج، هذا المثال لحنٌ، وأما في الآية فليس لحنا"[٢].

ثمَّ ذكر للعلماء في توجيهها سبعة أوجه، وهي على النحو التالي:

الأول: أنَّ أصل (لَمَّاً) منونا وقد قرئ كذلك[٣]، ثم بني منه (فَعْلى) بفتح فسكون، فصار كـ(تترا) إذ جعلت ألفه للإلحاق كأرطى، ومنع من الصرف إذ جعلت الألف تأنيثاً، وهو مأخوذ من لممته أي جمعته، والتقدير: «وإن كلاً جميعاً ليوفينهم»، ويكون جميعا فيه معنى التوكيد ككل، وهذا مذهب أبي عبيد[٤]، وذكر هذا الوجه الباقولي[٥].

الثاني: أن (لَمَّا) المشددة هي (لَمَا) المخففة، وشددها في الوقف كقولك: «رأيت فرَّحاً» تريد فرحا، وأجرى الوصل مجرى الوقف وهذا مرويٌّ عن المازني[٦].

الثالث: أنَّ أصل (لَمَّا) (لَمِن) و(ما)، دخلت (من) الجارة على (ما)، وهذا مذهب الفراء إذ يقول: "وأما من شدد (لمَّا) فإنه – والله أعلم – أراد: (لمن ما ليوفينهم)، فلما

---

[١] لأن المبرد ممن عُرِفَ بتلحين القراءات عند المتقدمين والمتأخرين، وفي تقديري والذي بدا لي أن الدافع في تلحين القراءات التي تخالف أوجه العربية التي عند المبرد هو دافع الغيرة على قداسة النص القرآني والله أعلم.

[٢] البحر المحيط، (٢٦٧/٥).

[٣] وهي قراءة الزهري، انظر المحتسب لابن جني، (٣٢٨/١).

[٤] إعراب القرآن لأبي جعفر النحاس، (٣٠٦/٢).

[٥] إعراب القرآن وعلل القراءات، (٥٤١/١).

[٦] ينظر معاني القرآن وإعرابه، (٨٠/٣)، وحجة القراءات لابن زنجلة، (ص٣٥١)، والبحر المحيط، (٢١٨/٦).

اجتمعت ثلاث ميمات حذف واحدة فبقيت اثنتان فأدغمت في صاحبتها؛ كما قال الشاعر[١]:

وَإِنِّيَ لَمَّا أُصْدِرُ الْأَمْرَ وَجْهَهُ * إِذَا هُوَ أَعْيَا بِالنَّبِيلِ مَصَادِرُهُ**"[٢].

الرابع: أنَّها زائدة، حملاً على زيادة (إلا) فلا يستبعد مجيئها زائدة، وهذا ذكره أبو حيان قياساً على كلام ابن جني في زيادة (إلا) [٣].

الخامس: أنَّ (لَمَّا) بمعنى (إلا) قال الأزهري: "والعرب تجعل (لمَّا) مشددة بمعنى (إلا) في موضعين: أحدهما مع (إنْ) التي بمعنى (ما) النفي، والآخر في قولهم سألتك لما فعلت كذا، بمعنى إلا فعلت"[٤]، وهذا مذهب الزجاج إذ يقول: "وقال بعضهم قولاً لا يجوز غيره – واللَّه أعلم – أن " (لَمَّا) في معنى: (إلا)، كما تقول سألتك لَمَّا فعلت كذا وكذا"[٥].

ولكن الفراء اعترض على هذا الرأي بقوله: "وأَمَّا مَن جعل (لَمَّا) بمنزلة (إلا) فإنه وجه لا نعرفه، وقد قالت العرب: بالله لَمَّا قمت عنا، وإلا قمت عنا"[٦]، وتبعه في ذلك أبو علي الفارسي[٧]، وسبب الاعتراض عندهم أنه ليس فيه معنى الطلب كما سبقهم إلى ذلك الخليل فيما نسبه إليه سيبويه[٨].

وفرق السيرافي بين اللفظين: بقوله: "وهو أنه إذا قال: أقسمت عليك لتفعلن كذا فهو مخبر عن فعل المخاطب أنه يفعله ومقسم عليه، فإذا لم يفعله فهو كاذب لأنه لم يوجد خبره

---

[١] لم أجد له قائلاً وهو من شواهد معاني القرآن للفراء، (٢٩/٢)، ومعاني القراءات للأزهري، (٤٦/٢)، وحجة القراءات لابن زنجلة، (ص٣٥١).

[٢] معاني القرآن، (٢٩/٢).

[٣] ينظر المحتسب، (٣٢٨/١)، والبحر المحيط، (٢١٨/٦).

[٤] معاني القراءات، (١٣٨/٣).

[٥] معاني القرآن وإعرابه، (٨٠/٣).

[٦] معاني القرآن، (٢٩/٢).

[٧] ينظر الحجة، (٣٨٧/٤).

[٨] ينظر الكتاب، (١٠٦/٣).

على ما أخبر به، وإذا قال: أقسم عليك إلا فعلت، ولَمَّا فعلت فهو طالب منه سائل، ولا يلزمه فيه تصديق ولا تكذيب وللفرق بين المعنيين فرَّق بين اللفظين"[١]، فيكون في المعنى الأول يدل على الإخبار الذي يحتمل الصواب أو الخطأ، أما المعنى الثاني فيدل على الإنشاء الذي لا يحتمل الصواب أو الخطأ.

وهذا لا يصح في هذا الموقع؛ لأنها في معنى الإخبار، وليست في معنى الطلب، وهو ما ذهب إليه ابن جرير الطبري[٢]، وأبو حيان[٣].

ويعترض على هذا الوجه أيضاً، في حال نصب (كلٍ)، لأنَّ (إنْ) النافية لا تنصب الاسم بعدها، إلا إذا قُدِّر (كلًّا) منصوباً بإضمار فعلٍ[٤].

السادس: أن (لَمَّا) أصلها (لمن) (ما)، و(مَن) هي الموصولة، و(ما) بعدها زائدة، واللام في (لَمَّا) هي داخلة في خبر (إن)، والصلة الجملة القسمية، فلما أدغمت من في الزائدة اجتمعت ثلاث ميمات، فحذفت الوسطى منهن وهي المبدلة من النون، فاجتمع المثلان، فأدغمت ميم (مَنْ) في ميم (ما)، فصار (لَمَّا)، وهذا ذكره المهدوي[٥].

السابع: أن تكون (لَمَّا) هذه (لَمَّا) الجازمة، حذف فعلها المجزوم لدلالة المعنى عليه، كما حذفوه في قولهم (قاربتُ المدينة ولما)، يريدون و(لما أدخلها)، وهذا اختيار ابن الحاجب، والتقدير عنده «لمَّا يهملوا، أو لمَّا يتركوا»[٦]، وقال ابن هشام: "والأولى عندي أن يقدر (لمَّا يوفوا أعمالهم) أي أنهم إلى الآن لم يوفوها، وسيوفونها، ووجه رجحانه أمران: أحدهما أن

---

[١] حاشية المرجع السابق.
[٢] ينظر تفسير الطبري، (١٢/ ٥٩٥).
[٣] ينظر البحر المحيط، (٥/٢٦٧).
[٤] الدر المصون، (٦/٤٠٧).
[٥] شرح الهداية، (ص٥٤١).
[٦] ينظر مغني اللبيب، (ص٢٧٢)، حاشية الصبان، (١/٤٢٥).

بعده (ليوفينهم) وهو دليل على أن التوفية لم تقع بعد، وأنها ستقع، والثاني أن منفي لما متوقع الثبوت، كما قدمنا والإهمال غير متوقع الثبوت"[١]، وهذا مذهب أبي حيان[٢].

توجيه قراءة تخفيف (لَمَا):

اتفق العلماء في توجيه (لام) (لـمَا) المخففة، مع نصب (كلاً) على أنها اللام المزحلقة المؤكدة، واختلفوا في (ما) بعدها على مذهبين:

الأول: أن تكون (ما) موصولة، وهي خبر (إنَّ)، وهذا مذهب الفراء إذ يقول: "فمن قال (وإنَّ كُلاً لـمَا) جعل (ما) اسما للناس كما قال تعالى: (فانكحوا ما طاب لكم من النساء) ثم جعل اللام التي فيها جوابا لـ(إنَّ)، وجعل اللام التي في (ليوفينهم) لاماً دخلت على نية يمين فيها"[٣]، وتبعه ابن خالويه[٤]، ومكي[٥]، والراغب الأصفهاني[٦]، وذكره العكبري[٧].

الثاني: أن تكون (ما) زائدة، للفصل (بين (لام إنَّ) و(لام القسم) كراهية تواليهما، كما فصلوا بالألف بين النونات في قولهم (أحسنان عني)[٨]، وهذا رأي الزجاج إذ يقول: "وأمّا

---

[١] مغني اللبيب، (ص٢٧٢)، وينظر حاشية الصبان، (١/٤٢٥).
[٢] البحر المحيط، (٥/٢٦٧).
[٣] معاني القرآن وإعرابه، (٢/٢٨).
[٤] الحجة في القراءات السبع، (ص١٩١).
[٥] مشكل إعراب القرآن، (١/٣٧٤).
[٦] المفردات في غريب القرآن، (ص٧٥٦).
[٧] التبيان في إعراب القرآن، (ص٢٠٦).
[٨] المرجع نفسه.

تخفيف (لمَا) فهو الوجه والقياس، ولام (لمَا) لام (إنَّ) و(ما) زائدة مؤكدة"[١]، وتبعه النحاس[٢]، والواحدي[٣]، وذكر هذا الوجه ابن عطية[٤].

وأما من رفع (كلاً) فيجوز فيه الأوجه السابقة بالإضافة إلى وجهين آخرين هما:

الأول: أنَّ (إنْ) نافية و(لمَا) بمعنى (إلا) فيكون التقدير (وإن كلٌ إلا ليوفينهم)، وذكر هذا الوجه مكي[٥]، والزمخشري[٦]، وأبو السعود[٧].

الثاني: أنَّ (إنْ) مخففة من الثقيلة، واللام فارقة بينها وبين (إنْ) النافية وذكر هذا الوجه ابن هشام[٨].

الترجيح:

وبعد عرض التوجيهات الواردة في قراءات هذه الآية، فإن النفس تميل في قراءة نصب (كلٍ)، إلى ما ذهب إليه أبو حيان؛ لأن منفي (لمَّا) الجازمة يجوز حذفه اتفاقاً، ومنه قول الشاعر:

فجئتُ قُبورَهم بَدْأً ولَمَّا * فنادَيْتُ القُبورَ فَلَمْ تُجِبْنَه**[٩].

---

[١] معاني القرآن وإعرابه، (٣/٨١).

[٢] إعراب القرآن، (٢/١٨٥).

[٣] التفسير الوسيط، (٢/٥٩٢).

[٤] المحرر الوجيز، (ص٩٧٢).

[٥] مشكل إعراب القرآن، (١/٣٧٦).

[٦] الكشاف، (٢/٤٣٢).

[٧] إرشاد العقل السليم إلى مزايا الكتاب الكريم، (٤/٢٤٤).

[٨] مغنى اللبيب، (ص٢٧٤).

[٩] البيت ينسب لذي الرمة، وليس في ديوانه، وهو من شواهد الصاحبي، (ص١٠٧)، وشرح الكافية الشافية لابن مالك، (٣/١٥٧٧)، ومغني اللبيب، (٢٧٢).

أي ولـمَّا أكن بدأً قبل ذلك، أي سيدا[1].

وأمَّا في قراءة رفع (كلٍ)، فإلى مذهب الزجاج، وتكون بمعنى (إلا)، لسلامته من التقدير، والتكلف.

[1] مغنى اللبيب، (ص٢٧٤).

المسألة الثالثة: زيادة حرف الجر «الباء».

قال تعالى: ﴿ وَمَن يُرِدْ فِيهِ بِإِلْحَادٍ بِظُلْمٍ نُّذِقْهُ مِنْ عَذَابٍ أَلِيمٍ ﴿٢٥﴾ ﴾ [الحج: ٢٥].

وردت في قوله تعالى: ﴿ بِإِلْحَادٍ ﴾ قراءتان:

الأولى: قراءة الجمهور بالباء.

الثانية: قرأ الحسن (ومن يُرِدْ فيه إلحاده..)[١]، من غير الباء.

ذكر البغوي توجيها للمبرد ينكر فيه القول بزيادة الباء في هذه الآية فقال: "وأنكر المبرد أن تكون الباء زائدة وقال: معنى الآية من تكن إرادته فيه بأن يلحد بظلم"[٢]، وأشار إلى قول المبرد هذا المرادي في الجنى الداني[٣].

قبل مناقشة رأي المبرد في هذه القراءة أذكر ما يتعلق بزيادة الباء وشروط ذلك، عند النحاة.

تزاد الباء عند النحاة في ستة مواضع:

الأول: الفاعل، وذلك في فاعل (أفعل) في التعجب، على مذهب سيبويه وجمهور البصريين، فهي لازمة معه، وفاعل (كفى) بمعنى: حسب، وفي الاضطرار.

الثاني: المفعول، وزيادتها معه غير مقيسة، مع كثرتها، وكثُرت زيادتها في مفعول (عَرَف) وشبهه.

الثالث: المبتدأ، نحو بحسبك زيد، أو بحسبك حديث.

---

[١] ينظر الكشاف، (١٥١/٣)، والبحر المحيط، (٥٠٠/٧)، والدر المصون، (٢٥٩/٨).

[٢] تفسير البغوي، (٣٧٧/٥).

[٣] الجنى الداني، (ص٥٢).

الرابع: الخبر، وزيادتها في الخبر ضربان: مقيسة، وغير مقيسة، فالمقيسة في خبر (ليس) و(ما) أختها، وغير المقيسة في خبر (لا) أخت ليس، وفي خبر فعل ناسخ منفي.

الخامس: النفس والعين في باب التوكيد، يقال: جاء زيد بنفسه، وبعينه، والأصل: جاء زيد نفسه وعينه.

السادس: الحال المنفية، لأنها شبيهة بالخبر[١].

التوجيه النحوي:

يرى المبرد أن الباء في (بإلحادٍ) داخلة على (أنْ) المحذوفة، بتأويل (إلحادٍ) للمضارع، فيكون التقدير: (ومن يُرِد بأنْ يُلحِدَ فيه بظلمٍ).

وقد سبقه إلى هذا التوجيه الفراء، إذ يقول: "وقوله: ﴿وَمَن يُرِدْ فِيهِ بِإِلْحَادٍ بِظُلْمٍ﴾ دخلت الباء فِي (إلحاد) لأن تأويله: ومن يُرد بأن يُلحد فِيهِ بظلم، ودخول الباء فِي (أن) أسهل منه فِي الإلحاد وما أشبهه لأن (أن) تضمر الخوافض معها كثيرًا، وتكون كالشرط فاحتملت دخول الخافض وخروجه لأن الإعراب لا يتبيّن فيها، وقلّ فِي المصادر لتبين الرفع والخفض فيها"[٢].

وإنكار المبرد لزيادة الباء مبنيٌّ على رأيه في زيادة الحروف في كلام العرب إذ يقول: " وأما قولهم. إنها تكون زائدة فلست أرى هذا كما قالوا، وذاك أن كل كلمة إذا وقعت، وقع معها معنى، فإنما حدثت لذلك المعنى، وليست بزائدة، فلذلك قولهم: ما جاءني من أحد وما رأيت من رجل، فذكروا أنها زائدة، وأن المعنى: ما رأيت رجلاً، وما جاءني أحد، وليس كما قالوا وذلك؛ لأنها إذا لم تدخل جاز أن يقع النفي بواحد دون سائر جنسه، تقول: ما جاءني

---

[١] ينظر اللمعة شرح الملحة، (٢٤٣/١)، والجنى الداني، (ص٥٥)، ومغني اللبيب، (ص١٤٤).
[٢] معاني القرآن، (٢٢٢/٢).

رجل، وما جاءني عبد الله، إنما نفيت مجيء واحد؛ وإذا قلت: ما جاءني من رجل فقد نفيت الجنس كله"[١].

وقد ذكر العلماء في توجيه القراءة أوجها أخرى، وهي:

الأول: أن الباء زائدة في المفعول به، والتقدير فيه (ومن يرد فيه إلحاداً)، وهذا مذهب الأخفش، قال: "وقال ﴿ وَمَن يُرِدۡ فِيهِ بِإِلۡحَادِۭ ﴾ معناه: ومن يُرِدْ إِلْحاداً، وزاد الباء كما تزاد في قوله ﴿ تَنۢبُتُ بِٱلدُّهۡنِ ﴿٢٠﴾ ﴾ [المؤمنون: ٢٠][٢]، وتبعه في هذا التوجيه ابن جرير الطبري، فقال: "وأدخلت الباء في قوله {بإلحاد} كما أدخلت في قوله: ﴿ تَنۢبُتُ بِٱلدُّهۡنِ ﴾"[٣]، وذكره ابن عطية[٤]، وأبو حيان[٥]، وهو مذهب الجمهور.

الثاني: أنَّ مفعول (يُرِد) محذوف، و﴿ بِإِلۡحَادِۭ ﴾ متعلق بـ(يُرِد)، والتقدير: «ومن يرد فيه الناسَ بإلحادٍ»، ذكر هذا الوجه ابن عطية[٦].

الثالث: أنَّ الفعل (يُرِد) تضمَّن معنى يتلبس، فتعدى بالباء، فتقديره:(ومن يتلبس بإلحادٍ مُرِيداً له)، وهو مذهب أبو حيان[٧]، ووافقه السمين الحلبي[٨].

---

[١] المقتضب، (٤٥/١).

[٢] معاني القرآن، (ص٥٣٩).

[٣] تفسير الطبري، (٥١١/١٦).

[٤] ينظر المحرر الوجيز، (ص١٣٠٧).

[٥] ينظر البحر المحيط، (٥٠٠/٧).

[٦] ينظر المحرر الوجيز، (ص١٣٠٧).

[٧] ينظر البحر المحيط، (٥٠٠/٧).

[٨] ينظر الدر المصون، (٢٥٩/٨).

الرابع: أنَّ شبه الجملة (بإلحادٍ)، و(بظلمٍ) حالان مترادفان، "متروك ليتناولا كل متناولٍ"[١]، ذكر هذا الوجه الزمخشري[٢].

الخامس: أنَّ (بإلحادٍ) حالٌ و (بظلمٍ) بدل منها والتقدير (متلبساً بإلحادٍ) وهذا ذكره السمين الحلبي[٣].

الترجيح:

وبعد عرض التوجيهات الواردة في هذه القراءة فالمختار، أنَّ الباء في هذه الآية ليست زائدة، وتحتمل جميع الأوجه المذكورة في ذلك، لأنَّ "ما أمكن تخريجه على غير الزيادة في القرآن الكريم أولى من أنْ يحكم عليه بالزيادة "[٤]، وإنْ كنتُ أميل إلى ما ذهب إليه المبرد والفراء، لأنَّ "دخول الباء في (أنْ) أسهل منه في الإلحاد وما أشبهه، لأنَّ (أنْ) تُضْمَرُ الخوافض معها كثيرا وتكون كالشرط، فاحتملت دخول الخافض وخروجه، لأنَّ الإعراب لا يتبين فيها، وقَلَّ في المصادر، لتبين الرفع والخفض فيها"[٥].

---

[١] الكشاف، (١٥١/٣).

[٢] ينظر المرجع نفسه.

[٣] ينظر الدر المصون، (٢٥٩/٨).

[٤] ينظر الجنى الداني، (ص٥٢).

[٥] ينظر معاني القرآن، (٢٢٢/٢).

الفصل الثالث: **توجيهات المبرد الصرفية للقراءات القرآنية، وفيه ثلاثة مباحث**:

المبحث الأول: **مسائل الاشتقاق**.

المبحث الثاني: **مسائل الإعلال والإبدال**.

المبحث الثالث: **مسائل التقاء الساكنين**.

المبحث الأول: مسائل الاشتقاق.

وفيه خمس مسائل:

المسألة الأولى: «كائن» بين البساطة والتركيب.

قال تعالى: ﴿ وَكَأَيِّن مِّن نَّبِيٍّ قَـٰتَلَ مَعَهُۥ رِبِّيُّونَ كَثِيرٌ فَمَا وَهَنُوا۟ لِمَآ أَصَابَهُمْ فِى سَبِيلِ ٱللَّهِ وَمَا ضَعُفُوا۟ وَمَا ٱسْتَكَانُوا۟ ۗ وَٱللَّهُ يُحِبُّ ٱلصَّـٰبِرِينَ ﴿١٤٦﴾ ﴾ [آل عمران: ١٤٦].

وردت في قوله تعالى: ﴿ وَكَأَيِّن ﴾ ست قراءات:

الأولى: قراءة الجمهور (كَأَيِّنْ) بالهمزة والياء المشددة والنون الساكنة.

الثانية: قراءة ابن كثير وأبي جعفر (كَائِنْ) بألف ممدودة بعد الكاف بعدها همزة مكسورة، على وزن (فَاعِل)، وبتسهيل الهمزة.

الثالثة: قراءة أبي عمرو (كَإِنْ) بكاف مفتوحة وهمزة مكسورة ونون ساكنة.

الرابعة: قراءة ابن كثير في شبلٍ (وكَيِّنْ) بكافٍ مفتوحة، وياءٍ مخففة مفتوحة بعدها ياءٍ مشددة مكسورة بعدها نون ساكنة.

الخامسة: قراءة الحسن (كَيٍّ) بكافٍ بعدها ياء مكسورة منونة.

السادسة: قراءة ابن محيصن (كَأَنْ) بكافٍ وهمزة مفتوحة بعدها نون ساكنة، وروي عنه (كَيْنٍ) على وزن (فَعْلٍ)[١].

ذكر السمين الحلبي رواية عن المبرد يوجه فيها قراءة ابن كثير وأبي جعفر فقال: "نُقل عن المبرد أنها اسم فاعل من: كان يكون فهو كائن"[٢]، ونسب العكبري هذا الوجه إلي المبرد قبله[٣].

---

[١] ينظر التيسير، (ص٩٠)، والنشر، (١٤٣/٢)، والمحتسب، (١٧٠/١).

[٢] الدر المصون، (٤٢٢/٣).

[٣] التبيان في إعراب القرآن، (ص٨٩).

قبل مناقشة رأي المبرد في توجيه القراءة سأذكر ثلاث مسائل صرفية يتعلق بها توجيه هذه القراءة.

الأولى: اللغات في كلمة (كأيِّنْ)، وردت كلمة (كأيِّنْ) في كلام العرب على خمس لغات[١]، وهي على النحو التالي:

إحداها: (كَأَيٍّ) على وزن (كعيّ).

ثانيتها: (كاءٍ) على وزن (فاعل) مع تحقيق الهمزة.

ثالثتها: (كَأٍ) على وزن (كَعٍ).

ورابعتها: (كَأَيْ) بياء خفيفة بعد الهمزة على وزن (كَعَيْ).

وخامستها: (كَيْءٍ) بياء ساكنة بعدها همزة مكسورة على وزن (كيعٍ).

الثانية: أصل كلمة (كأيِّنْ)، اختلف النحويون في أصل (كَأَيِّنْ) أهي مركبة أم بسيطة على مذهبين:

الأول: ذهب الجمهور إلى أنها مركبة من (أي) دخلت عليها (كاف التشبيه)، وكثر استعمال الكلمة فصارت كالكلمة الواحدة، ويدل على هذا قول سيبويه: "وإنما تجيء الكاف للتشبيه، فتصير وما بعدها بمنزلة شيءٍ واحدٍ"[٢].

الثاني: ذهب أبو حيان إلى أنَّ (كَأَيِّن) بسيطة لا تركيب فيها قال بعد أن ذكر مذهب الجمهور: "وهذا كله دعوى لا يقوم دليل على شيء منها، والذي يظهر أنه – أي لفظ (كَأَيِّن)– اسم مبني بسيط لا تركيب فيه"[٣].

---

[١] ينظر سرّ صناعة الإعراب، (٣١٦/١)، وإيضاح شواهد الإيضاح، (٢٦٣/١)، وشرح التسهيل، (٤٢٢/٢).

[٢] الكتاب، (١٧/٢)، وينظر العين، (٤٤١/٨)، و سرّ صناعة الإعراب، (٣١٦/١)، وإيضاح شواهد الإيضاح، (٢٦٣/١)، والمفصل، (ص٢٢٨).

[٣] البحر المحيط، (٨٥/٣).

الثالثة: أصل كلمة (كائِن)، اختلف النحويون في أصل كلمة (كائِن) على مذهبين:

الأول: ذهب الجمهور إلى أنّ أصلها (كايِّنْ) فحذفت الياء الساكنة التي هي عين الكلمة، وقُدِّمَتْ الياء المتحركةُ التي هي لامها، ثمَّ تأخَّرتْ الهمزةُ التي هي فائها، وقُلِبَت الياءُ ألفاً لتحرُّكِها وانفتاحِ ما قبلَها فصار (كائِن) على وزن (كَلْفٍ)[١]، وهذا الرأي مبني على أنَّ النون تنوين أثبت في الخط على غير قياسٍ، اتباعاً لرسم المصحف[٢].

الثاني: ذهب يونس ابن حبيب إلى أنَّ (كائِن) اسم فاعل من الكون، وتبعه في ذلك المبرد[٣]، وهذا مبني على أن النون أصلية في الكلمة.

التوجيه الصرفي:

يرى المبرد أنَّ (كَائِن) في قراءة ابن كثير وأبي جعفر (كَائنْ) بألف ممدودة بعد الكاف بعدها همزة مكسورة، على وزن (فَاعِل)، وبتسهيل الهمزة، اسم فاعلٍ من (كان يكون)، وسبقه إلى هذا الرأي يونس ابن حبيب كما أشار إلى ذلك ابن عطية بقوله: "وذهب يونس بن حبيب في (كائن) إلى أنه فاعل من الكون"[٤]، وهذا الرأي مبني على النون فيها أصلية وليست تنوينا، كما أشرت إليه عند الحديث الخلاف في أصل (كائن).

وقد ذكر العلماء لهذه القراءة وجها آخر، وهو:

أنَّ أصل (كَائِنْ) (كأيِّنْ) كقراءة الجمهور، وهي لغة فيه، إلا أنَّ الكلمةَ دخلها قلبٌ فصارَتْ (كائِن) مثل (جاعِن)، ثمَّ اختلفوا في كيفية قلبها إلى أربعةِ أقوال:

---

[١] ينظر سرّ صناعة الإعراب، (٣١٦/١)، والمحكم والمحيط الأعظم، (٥٩٢/١٠)، وإيضاح شواهد الإيضاح، (٢٦٣/١).

[٢] ينظر مشكل إعراب القرآن، (١٧٥/١)، وتفسير الرازي، (٣٨٠/٩)، وتفسير البيضاوي، (٤١/٢).

[٣] ينظر المحرر الوجيز، (ص٣٦٤)، و وإيضاح شواهد الإيضاح، (٢٦٣/١)، وتوضيح المقاصد والمسالك، (١٣٤٥/٣).

[٤] المحرر الوجيز، (ص٣٦٥).

الأول: أنَّ الياءُ المشددة قُدِّمت على الهمزةِ، فصار وزنُها (كَعْلَف)، ثم حُذِفَتِ الياءُ الثانية لِثِقَلِها بالحركة والتضعيف، ثم قُلِبت الياءُ الساكنة ألفاً فصارَ اللفظُ: (كائِن) كـ(كاعِن) فأصبح وزنها (كَعفٍ)؛ لأنَّ الفاءَ أُخِّرت إلى موضعِ اللامِ، واللامُ قد حُذِفَتْ، وهذا قول أبي علي الفارسي[١]، وتبعه ابن جني[٢]، وابن عطية[٣]، والبيضاوي[٤]، وذكره مكي[٥]، والعكبري[٦]، والسمين الحلبي[٧]، قال ابن جني: "إن سأل سائل فقال: ما تقول في (كاء) هذه، وكيف حالها؟ وهل هي مركبة أو بسيطة؟ فالجواب أنها مركبة، والذي علقته عن أبي علي عن أصحابنا، أن أصلها (كأي)، كقوله عز اسمه: ﴿ وَكَأَيِّن مِّن قَرْيَةٍ ﴿٨﴾ ﴾ [الطلاق: ٨]، ثم إن العرب تصرفت في هذه اللفظة، لكثرة استعمالها إياها، فقدمت الياء المشددة، وأخرت الهمزة، كما فعلت ذلك في عدة مواضع، نحو قسي وأشياء في قول الخليل، وشاك ولاث ونحوهما في قول الجماعة، وجاء وبابه في قول الخليل أيضا، وغير ذلك، فصار التقدير فيما بعد: (كيأ)، ثم إنهم حذفوا الياء الثانية تخفيفا، كما حذفوها في نحو: ميت وهين ولين، فقالوا: ميت، وهين، ولين، فصار التقدير (كيء)، ثم إنهم قلبوا الياء ألفا لانفتاح ما قبلها، كما قلبوها في طائي وحاري وآية في قول غير الخليل، فصارت (كاء)"[٨].

الثاني: أنَّ الياء الساكنة حُذِفَتْ التي هي عين الكلمة، وقُدِّمَتْ الياء المتحركةُ التي هي لامها، ثمَّ تأخَّرتْ الهمزةُ التي هي فائها، وقُلِبَت الياءُ ألفاً لتحرُّكِها وانفتاحِ ما قبلَها فصار (كائِن) على وزن (كَلْفٍ).

---

[١] ينظر الحجة، (٣/٨١).

[٢] ينظر سر صناعة الإعراب، (١/٣١٦).

[٣] ينظر المحرر الوجيز، (ص٣٦٤).

[٤] ينظر تفسير البيضاوي، (٢/٤٢).

[٥] ينظر مشكل إعراب القرآن، (١/١٧٥).

[٦] ينظر التبيان في إعراب القرآن، (ص٨٩).

[٧] الدر المصون ٣/٤٢٣.

[٨] سر صناعة الإعراب، (١/٣١٦).

الثالث: أنَّ إحدى الياءَين قُدِّمَتْ في موضع الهمزةِ، فَحُرِّكت بحركتها وهي الفتحةُ، وصارَت الهمزةُ ساكنةً في موضعِ الياء، فتَحَرَّكتِ الياءُ وانفتح ما قبلَها فَقُلِبَتْ ألفاً، فالتقى ساكنان: الألفُ المنقلبةُ عن الياءِ والهمزةُ بعدها ساكنةٌ، فكُسِرت الهمزةُ على أصل التقاءِ الساكنين، وبقيت إحدى الياءين متطرفةً فأذهبها التنوينُ بعد سَلْبِ حركتِها كـ(ياءٍ) قاضٍ، فيكون وزنها (كعف).

الرابع: أنَّ الياءُ المتحركةُ قُدِّمَتِ فانقلبت ألفاً، وبقيت الأخرى ساكنةً، فحذفت بالتنوينُ مثل (قاضٍ)، فيكون وزنها على هذا التوجيه (كلفٍ)؛ لِما تقدَّم في الوجه الثاني مِنْ حَذْفِ العينِ وتأخيرِ الفاء.

وهذه الأوجه الثلاثة ذكرها العكبري، والسمين الحلبي[١].

وأصل الخلاف في توجيه هذه القراءة مبني على الخلاف في نون (كائن)، فمن رأى أنها تنوين أُثبت في الخط على غير قياسٍ، اتباعاً لرسم المصحف[٢]، جعلها لغة في (كايِّنْ) نظراً إلى المعنى كما هو رأي الجمهور، ومن رأى أنها أصلية، جعلها اسم فاعل من (كان)، كما هو رأي يونس بن حبيب والمبرد[٣].

الترجيح:

وبعد هذه المناقشة لهذه المسألة الذي بدا لي أنَّ (كَائِن) لغة من لغات العرب، كما ذهب إلى ذلك الجمهور، لأن المعنى يعضده، إلا أنّي لا أرى أن أصلها (كايِّنْ)، بل هي كلمة مستقلة بذاتها من كنايات الأعداد كـ(كذا، وكم)، ولا حاجة إلى تقدير التقديم

---

[١] ينظر التبيان في إعراب القرآن، (ص٨٩)، والدر المصون، (٤٢٣/٣).

[٢] ينظر تفسير البيضاوي، (٤١/٢)، السراج المنير في الإعانة على معرفة بعض معاني كلام ربنا، لشمس الدين، محمد بن أحمد الخطيب الشربيني الشافعي، (٢٥٣/١).

[٣] ينظر المحرر الوجيز، (ص٣٦٤)، و وإيضاح شواهد الإيضاح، (٢٦٣/١)، وتوضيح المقاصد والمسالك، (١٣٤٥/٣).

والقلب والحذف، بالإضافة إلى أن ما ذكروه من هذا التقديم والتقدير والحذف ليس قياسيًّاً، ويدل على أنها كلمة مستقلة بذاتها كثرة ورودها في كلام العرب، ومنه قول الشاعر:

وَكَائِنْ رَدَدْنَا عَنْكُمُ مِنْ مُدَجَّجٍ * يَجِيءُ أَمَامَ الرَّكْبِ يَرْدِي مُقَنَّعَا**[(١)].

وقول زهير:

كَائِنْ تَرَى مِنْ صامت لَكَ مُعْجِبٍ * زِيَادَتُهُ أَوْ نَقْصُهُ فِي التَّكَلُّمِ**[(٢)].

وقول جرير:

وَكَائِنْ بِالأَبَاطِحِ مِنْ صَدِيقٍ * يَرَانِي لَو أُصِبْتُ هُوَ المصَابَا**[(٣)].

قال أبو حيان "وقرأ ابن كثير: (وكَائِن) وهي أكثر استعمالا في لسان العرب وأشعارها"[(٤)].

وأمَّا ما ذهب إليه يونس والمبرد فمجيء (مِنْ) بعده، وبنائه على السكون يضَّعِفُهُ، إذ لو كان اسم فاعل من كان للزم إعرابه، ولم يكن فيه معنى التكثير[(٥)].

---

(١) ينسب هذا البيت لعمرو بن شأس، وهو من شواهد سيبويه، (١٧٠/٢)، والكامل للمبرد، (٢٢٢/٣)، والبحر المحيط، (٣٦٨/٣).

(٢) ديوان زهير، (ص٧١).

(٣) ديوانه، (ص٢١).

(٤) البحر المحيط، (٣٦٨/٣).

(٥) ينظر المحرر الوجيز، (ص٣٦٥)، والتبيان في إعراب القرآن، (ص٨٩).

المسألة الثانية: المصدر القياسي والسماعي، وفيها آيتان:

الأولى: قوله تعالى: ﴿ قَالُواْ مَآ أَخۡلَفۡنَا مَوۡعِدَكَ بِمَلۡكِنَا وَلَٰكِنَّا حُمِّلۡنَآ أَوۡزَارٗا مِّن زِينَةِ ٱلۡقَوۡمِ فَقَذَفۡنَٰهَا فَكَذَٰلِكَ أَلۡقَى ٱلسَّامِرِيُّ ﴿٨٧﴾ ﴾ [طه: ٨٧].

وردت في قوله تعالى: ﴿بِمَلۡكِنَا﴾ ثلاث قراءات:

الأولى: قراءة حمزة والكسائي بضم الميم.

الثانية: قراءة نافع وعاصم بفتح الميم.

الثالثة: قراءة أبي عمرو وابن عامر وابن كثير بكسر الميم[١].

ذكر ابن زنجلة نصاً للمبرد يوجه فيه قراءتي الفتح والكسر فقال:"قَالَ محمد بن يزِيد المبرد: المصدر الصحيح هُوَ الفَتْح، وَالكَسر كَأَنَّهُ اسم المصدر، وَكِلَاهُمَا حسن، وَكَأن المعْنى وَالله أعلم مَا أخلفناه بِأَن ملكنا ذَلِك مِلْكاً ومَلْكاً"[٢].

قبل أن أناقش رأي المبرد في توجيه القراءة أذكر اختلاف الصرفيين في قياسيَّة مصادر الثلاثي المجرد على ثلاثة مذاهب:

الأول: يرى الجمهور أنَّ (فَعْل) مصدر قياسيّ للفعلين (فَعَل) و(فَعِل) المتعديين، وما عداهما فمصادرها سماعية، قال سيبويه: "فإنما هذا الأقل نوادر تحفظ عن العرب ولا يقاس عليها، ولكن الأكثر يقاس عليه"[٣]، والمراد بالقياس: "أنه إذا ورد شيء ولم يعلم كيف تكلمت العرب بمصدره فإنك تقيسه على هذا لا أنك تقيس مع وجود السماع"[٤].

---

[١] السبعة، (ص٤٢٢).

[٢] حجة القراءات، (ص٤٦١).

[٣] الكتاب، (٨/٤).

[٤] ينظر شرح الأشموني، (٢٣٢/٢)، وشرح الشافية، للرضي، (١٥٣/١)، وتصريف الأسماء للطنطاوي، (ص٥٠).

الثاني: يرى الفراء أنها قياسية، والمراد بالقياس عنده كالقياس عند الجمهور، فهو يرى أن مصدر (فَعَلَ) مما لم يسمع مصدره متعدياً كان أو لازماً (فَعْلاً) عند أهل الحجاز، و(فُعُولاً) عند أهل نجد[١].

الثالث: يرى بعض الصرفيين أن مصادر الثلاثي المجرد سماعية؛ لأنها وردت على أوزانٍ كثيرة متباينة لا ضابط لها، ولا قياس يجمعها[٢].

التوجيه الصرفي:

إن قول المبرد "والكسر كأنه اسم مصدرٍ" ليس المقصود به عنده اسم المصدر كمصطلحٍ صرفي، لأن القدماء لم يكونوا يفرقون بين المصدر واسمه "فكل ما دلَّ على حدثٍ فهو مصدرٌ عندهم"[٣]، ويمكن حمل كلامه بأنه ليس مصدراً قياسياً، ويدل عليه قوله: "ملكنا ذَلِك مِلْكاً ومَلْكاً"، حيث ذكر المصدرين معاً مع الفعل، وعلى هذا يكونان مصدرين لـ(مَلَكَ)، إلا أن المفتوح قياسي، والمكسور سماعي.

وقد ذكر العلماء للقراءات الثلاث ثلاثة أوجه:

الأول: ذهب الجمهور إلى أنَّ (ملْكنا) بفتح الميم وضمَّها وكسرها في القراءات الثلاث "لغات بمعنى واحد كالنَّقْضِ والنُّقضِ والنِّقْضِ، فهي مصادر لـ(مَلَكَ)، ومعناها القدرة والتسلط"[٤].

---

[١] ينظر دقائق التصريف، (ص٦٠و٦١)، وشرح الشافية، للرضي، (٥١/١)، والتبيان في تصريف الأسماء، (ص٣٨).

[٢] ينظر همع الهوامع، (٣٢٢/٣)، وتصريف الأسماء للطنطاوي، (ص٤٩)، والتبيان في تصريف الأسماء، (ص٣٨).

[٣] التبيان في تصريف الأسماء، (ص٣٧).

[٤] اللباب في علوم الكتاب، (٣٥٤/١٣)، وينظر مشكل إعراب القرآن، (٤٧١/٢)، وتفسير البيضاوي، (٣٦/٤)، والدر المصون، (٨٩/٨).

قال مكي بن أبي طالب: "الملك مصدر في قراءة من ضم، أو فتح، أو كسر الميم، وهي لغات"[١].

الثاني: ذهب الزجاج، وأبو علي الفارسي، وجماعة إلى التفريق بينها، فجعلوا المضموم اسم جنس: أي السلطان، ومعناه:(لم يكن لنا مُلْكٌ فنُخْلِفُ موعدك بسلطانه، وإنما فعلناه بنظر واجتهاد)، والمفتوح مصدراً من (مَلَكَ) أَمْرَهُ، والمعنى: (ما فعلناه بأنَّا ملكنا الصواب، بل غلبتنا أنفسنا)، والمكسور مصدراً كالمفتوح، إلا أنه كَثُر فيما تحوزه اليد وتحويه، ولكنه يستعمل في الأمور التي يبرمها الإنسان، ومعناها كمعنى التي قبلها[٢].

الثالث: خالف ابن خالويه أصحاب المذهب الثاني في كسر ميم (المِلْكَ) وجعلها اسم جنس، لكل ما يملكه الرجل، قال: "قوله تعالى: (بملكنا) يقرأ بكسر الميم، وضمها، وفتحها، فالحجة لمن كسر أنه أراد اسم الشيء المملوك كقولك هذا الغلام ملكي وهذه الجارية ملك يميني، والحجة لمن ضم أنه أراد بسلطاننا، والحجة لمن فتح أنه أراد المصدر من قولهم ملك يملك ملكا"[٣].

وأصل الخلاف في توجيه هذه القراءات مبني على الخلاف المذكور في سماعية المصادر الثلاثية أو قياسيتها، فمن رأى أنّها سماعية أجاز أنْ يكون (ملك) في القراءات الثلاث مصادر، كما هو رأي الجمهور، ومن لم ير ذلك ورأى أن مفتوح الفاء هو القياسي، جعله مصدراً قياسياً وحمل عليه المكسور، وخرَّج المضموم على أنه اسم جنسٍ، كما هو رأي الزجاج والفارسي، أو جعل المفتوح مصدرًا قياسيا، وحمل عليه المضموم، وخرّج المكسور على أنه اسم جنس، كما هو رأي ابن خالويه[٤].

---

[١] مشكل إعراب القرآن، (٤٧١/٢).

[٢] ينظر معاني القرآن وإعرابه، (٣٧١/٣)، وحجة القراءات، (ص٢٤٦)، و الحجة للفارسي، (٢٤٤/٥)، والمحرر الوجيز، (ص١٢٦٢).

[٣] الحجة في القراءات السبع، (ص٢٤٦).

[٤] ينظر معاني القرآن وإعرابه، (٣٧١/٣)، الحجة في القراءات السبع، (ص٢٤٦).

الترجيح:

وبعد مناقشة هذه الآراء يظهر لي – والله أعلم – أنّ رأي الجمهور هو الأقرب، لورود مصدر (فَعَل) على الأوزان الثلاثة، فالمفتوح نحو (قَتْلٍ)، والمكسور نحو (فِسْقٍ)، والمضموم نحو (شُغْلٍ)، ولسماع هذه الأوزان الثلاثة في كلمة (النَّقْضِ والنُّقضِ والنِّقْضِ).

وبالإضافة إلى أن جعلها مصدراً يجعل القراءات متوافقة في المعنى، وهو أيضاً اختيار الجمهور.

الثانية: قوله تعالى: ﴿لِإِيلَٰفِ قُرَيْشٍ ۝١ إِۦلَٰفِهِمْ رِحْلَةَ ٱلشِّتَآءِ وَٱلصَّيْفِ ۝٢﴾ [قريش: ١ – ٢].

وردت في قوله تعالى: ﴿ إِۦلَٰفِهِمْ ﴾ ست قراءات:

الأولى: قراءة السبعة وهي (إِيلَافِهِم) بياء بعد الهمزة.

الثانية: رواية أبي بكرٍ عن عاصم (إِأْلافِهِم).

الثالثة: رواية محمد بن داود النقار عن عاصم وهي (إِإِيلافِهِم).

الرابعة: قراءة أبي جعفر عن ابن كثير، وهي قراءة أسماء سماعاً عن النبي ﷺ (إِلْفِهِم) بكسر الفاء.

الخامسة: قراءة عكرمة وابن فليح (إِلْفَهُم) بفتح الفاء.

السادسة: قرأ أبو جعفر والبخاري عن ابن كثير وابن عامر (إِلافِهِم)[1].

ذكر ابن زنجلة توجيها للمبرد يوجه فيه قراءة أبي جعفر والبخاري عن ابن كثير وابن عامر فقال: "قَالَ مُحَمَّد بن يزِيد الْمبرد كَأَنَّهُ لما قَالَ (آلفهم) جَاءَ بِالثَّانِي على (أَلِفوا إِلْفاً وإِلافاً) كَمَا قَالَ جلّ وَعز ﴿ وَٱللَّهُ أَنۢبَتَكُم مِّنَ ٱلْأَرْضِ نَبَاتًا ۝١٧ ﴾ [نوح: ١٧]، أَي أنبتكم فنبتم نباتا"[2].

قبل أن أناقش رأي المبرد في توجيه القراءة أذكر ما يتعلق بوزن «فِعَال»، مصدرا للثلاثي وغيره.

---

[1] ينظر التيسير، (ص٢٢٥)، وإعراب القراءات الشواذ، (٢/٧٤٩،٧٤٨)، والنشر، (٢/٤٠٣)، والسبعة، (ص٦٩٨).

[2] حجة القراءات، (ص٧٧٥).

سمع عن العرب مجيء مصدر الثلاثي على وزن «فِعَال» نحو: (ذَهَب ذِهَابًا، ولَقِيَ لِقَاءً، وصُمْتُ صِيَاماً)[١]، قال سيبويه: "وقالوا: لَقِيتُه لِقَاءً، كما قالوا: سَفِدَهَا سِفَاداً"[٢].

وكثر عندهم مجيء مصدر «فَاعَل» على وزن «فِعَال» حتى عده بعضهم قياسا فيه، نحو: (قَاتَلَ قِتَال)[٣]، ويرى المبرد أنه اسم فعل، قال: "ويقع اسم الفعل على «فِعَال» نحو: (القتال والضراب)"[٤].

وقد سمع المصدران في (أَلِفَ) كما في قول الشاعر:

زَعَمْتُمْ أنَّ إخْوَتَكُمْ قُرَيْش * لهم إلْفٌ وليس لكُمْ إلافُ**[٥].

والمعنى فيهما واحد (إلفهم)، و(إلافهم) إنما هو مصدر على وزن «فَعْل، وفِعَال»، وهما مصدران[٦].

التوجيه الصرفي:

يفهم من كلام المبرد أنَّ (إلَافاً) في قراءة أبي جعفر والبخاري عن ابن كثير وابن عامر، مصدر (أَلِفَ)، فيقال: (أَلِفْتُه إلْفاً وإلافاً) من باب «فَعِلَ»، نحو: (حَسِبَ حِساباً، ولقي لقاء)، قال تعالى: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ لَا يَرۡجُونَ لِقَآءَنَا وَرَضُواْ بِٱلۡحَيَوٰةِ ٱلدُّنۡيَا وَٱطۡمَأَنُّواْ بِهَا وَٱلَّذِينَ هُمۡ عَنۡ ءَايَٰتِنَا غَٰفِلُونَ ٧﴾ [يونس: ٧]، فاللقاء مصدر (لَقِيَ).

---

[١] ينظر الكتاب، (٤٦/٤)، والمقتضب، (١٢٦/٢)، والأصول في النحو، (١٠٦/٣).

[٢] الكتاب، (٤٦/٤).

[٣] ينظر الكتاب، (٨٠/٤)، والمفصل، (ص٢٧٦)، وشرح الشافية، (١٦٣/١).

[٤] المقتضب، (٧٣/١).

[٥] البيت في ديوان الحماسة لمساور بن هند يهجو بني أسد، شرح ديوان الحماس، (ص١٠١٩)، وهو من شواهد، حجة القراءات، (ص٧٧٥)، وإبراز المعاني، عن حرز الأماني، (ص٧٢٨).

[٦] حجة القراءات، (ص٧٧٥).

وتابعه في هذا الرأي أبو جعفر النحاس، إذ يقول: "وروي عنه «إلافهم» وهما مصدران من ألف يألف على «فَعْل وفِعَال»، فـ «فَعْل»، مثل قولهم: (حَلُم حِلْمًا، وعَلِم عِلْمًا، وسَخَر سَخْرًا، و «فِعَال»، مثل: (لَقِيتُه لِقَاءً، وصُمْتُ صِيَامًا، وكَتَبْتُ كِتَابًا"[١]، وذكر هذا الوجه الزمخشري[٢]، والسمين الحلبي[٣].

وقد ذكر العلماء لهذه القراءة وجها آخر وهو: أن (إلاف) مصدر (آلَفَ) الرباعي، نحو: (قَاتَلَ قِتَالاً)، وهذا رأي الزمخشري، قال: "وقرئ: لئلاف قريش، أي: لمؤالفة قريش"[٤]، وذكر هذا الوجه أبو حيان[٥]، السمين ا لحلبي[٦].

وأصل الخلاف في توجيه هذه القراءة مبني على الخلاف في مصادر الثلاثي المجرد، ومجيء مصدر «فاعل» على «فِعَال» قياسا، فمن رأى أن مصادر الثلاثي المجرد سماعية، ولم ير قياسية «فِعَال» في مصدر «فَاعَلَ»، أجاز أن يكون «فِعَال» مصدرا سماعيا للثلاثي المجرد كما هو رأي المبرد ومن تابعه في توجيه القراءة، ومن رأى قياسية «فِعَال» في مصدر «فَاعَل»، ورأى أن مصادر الثلاثي المجرد سماعية جعل «فِعَال» مصدرا قياسيا لـ«فاعل»، كما هو رأي الزمخشري.

توجيه باقي القراءات:

توجيه القراءات الثلاث الأول:

اتفق العلماء في توجيه القراءات الثلاث الأول على أنَّ (إِيلَافِهِم)، و(إِأْلافِهِم) و(إِإِيلافِهِمِ) مصادر (آلَفَ) على وزن (أفعل) مثل (إيمان) مصدر (آمن) والأصل (أَأْلَفَ

---

[١] إعراب القرآن، (٥/١٨٤).

[٢] ينظر الكشاف، (٤/٨٠١).

[٣] ينظر الدر المصون، (١١/١١٢).

[٤] الكشاف، (٤/٨٠١).

[٥] ينظر البحر المحيط، (١٠/٥٤٨).

[٦] ينظر الدر المصون، (١١/١١٢).

إِأَلَافاً) بهمزتين في صدر الكلمة، إلا أنه في قراءة الجمهور قلبت الثانية من جنس حركة ما قبلها، لوقوعها ساكنة بعد متحرك[١].

أمَّا في رواية أبي بكر (إِأْلافِهِم) فأثبتت الثانية ساكنة، وهي شاذة، لأنه يجب في مثله إبدال الثانية حرفاً من جنس حركة ما قبله كـ(الإيمان) و(الإيتاء)[٢].

وأمَّا رواية محمد بن داود (إِإِيلافِهِمِ) ففيها تحقيق الهمزة الثانية، والياء ناشئة عن إشباع حركة همزتها، وقال الصرفيون: "تحقيق الهمزتين في (إِيلَافِهِم) لا وجه له"[٣].

توجيه القراءتين الرابعة والخامسة:

اتفق العلماء في توجيه قراءة (إِلْفِهُم) و(إِلْفَهُم)بفتح الفاء وكسرها على أنه مصدر (أَلِفَ إِلْفاً) من باب (فَعِلَ فِعْلاً) كـ(عَلِمَ عِلْماً)[٤].

الترجيح:

الذي ظهر لي بعد هذا العرض أنَّ الرأيين في توجيه قراءة أبي جعفر والبخاري متكافآن لورود السماع بهما، فقد سمع عن العرب (آلَفَ يُؤلِفُ إلافاً)، و (أَلِفَ يَأْلَفُ إِلْفَاً وإِلَافاً)[٥]، قال الزبيدي: "والإِلْفُ والإِلاَفُ، بكَسْرِهِمَا، بمَعْنىً واحدٍ"[٦].

---

[١] ينظر الكامل للمبرد، (٥٠٩/٢)، وتفسير الطبري، (٦٤٦/٢٤)، والكشاف، (٨٠٠/٤)، والبحر المحيط، (٥٤٨/١٠)، ومشكل إعراب القرآن، (٨٤٥/٢).

[٢] ينظر حجة القراءات، (ص٧٧٤)، ومعاني القراءات، (١٦٥/٣)، وتوضيح المقاصد والمسالك، (١٥٧٧/٣)، وشرح الأشموني، (٩٩/٤).

[٣] الحجة للفارسي، (٤٤٦/٦)، وحجة القراءات، (ص٧٧٣)، وينظر البحر المحيط، (٥٤٨/١٠).

[٤] ينظر الكامل للمبرد، (٥٠٩/٢)، وتفسير الطبري، (٦٤٦/٢٤)، وإعراب القرآن للنحاس، (١٨٤/٥)، والحجة للفارسي، (٤٤٦/٦)، والبحر المحيط، (٥٤٨/١٠).

[٥] ينظر مختار الصحاح، (ص٢٠)، والكليات، (ص١٩)، وتاج العروس، (٣٨/٢٣).

[٦] تاج العروس، (٣٨/٢٣).

المسألة الثالثة: صياغة المضارع من المزيد الثلاثي بحرف.

قال تعالى: ﴿ تُرْجِي مَن تَشَآءُ مِنْهُنَّ وَتُـْٔوِيٓ إِلَيْكَ مَن تَشَآءُ ۖ ﴿٥١﴾ ﴾ [الأحزاب: ٥١].

وردت في قوله تعالى: ﴿ تُرْجِي ﴾ قراءتان:

الأولى: قراءة الجمهور (تُرْجِي) غير مهموزة.

الثانية: قراءة ابن كثير وأبي عمرو وابن عامرٍ (تُرْجِئ) بالهمزة[١].

ذكر أبو جعفر النحاس في إعراب القرآن أنه سمع المبرد يقول:" هو من رجا يرجو مشتق، يقال: رجا وأرجيته أي جعلته يرجو"[٢].

قبل أن أناقش رأي المبرد في توجيه القراءة، سأتطرق لمسألتين، هما:

الأولى: المضارع من وزن «أَفْعَلَ» المزيد الثلاثي بحرف، يحصل بزيادة أحد أحرف المضارعة التي هي: «أنيت» على حروف الماضي مع تغيير في الشكل، نحو: (قَاتَلَ يُقَاتِل)، "ومن ثم كان أصل مضارع «أفعل»: «يؤفعل» إلا أنه رُفِض، لِمَا يلزم منه من توالي الهمزتين في التكلم فخُفِفَ الجميع"[٣]، ولهذا قالوا في: (أكرم، أُكْرِمُ، ويُكْرِمُ، تُكْرِمُ، ونُكْرِمُ)، أصل (أُكْرِمُ) (أُأَكْرِم) فلما اجتمع فيه همزتان كرهوا اجتماعهما؛ فحذفوا إحداهما تخفيفًا، ثم حملوا سائر أخواتها عليها في الحذف[٤]، قال ابن الوراق: "فلما كان قولك: أكرم، في أوله همزة، ثم أدخلت عليه حرف المضارعة، وجب أن تقول: (يؤكرم)، كما تقول: يدحرج، إلا أنهم لو قالوا: لزم المتكلم: أنا أأكرم، فيجمع بين همزتين زائدتين، وقد وجدنا العرب تستثقل الجمع بين همزتين، والثانية منهما أصل، فتحذفهما جميعا، نحو قولك: خذ وكل، وهما من: أخذ،

---

[١] التيسير، (ص١١٩).

[٢] إعراب القرآن، (٣ /٢٢٠)، وينظر المحرر الوجيز، (ص١٥١٩).

[٣] شرح الشافية، لركن الدين، (١/٢٨٥).

[٤] ينظر الإنصاف في مسائل الخلاف، (١/١٢)، وشرح الشافية، لركن الدين، (١/٢٨٥).

وأكل، فلما حذفت الهمزة الأصلية كان حذف الزائد لازما، وبقيت همزة المتكلم، لأنها دخلت لمعنى، ثم أجروا ما في أوله حرف المضارعة مجرى الهمزة في الحذف، لئلا يختلف طريق الفعل"[١].

الثانية: إبدال الهمزة المتحركة، التي قبلها متحركٌ، للعلماء في إبدال الهمزة المتحركة التي قبلها متحركٌ مذهبان:

الأول: ذهب الجمهور إلى أنها لا تبدل إذا كانت متحركة، وقبلها حركة إلا في الضرورة، قال المبرد "اعْلَم أَنَّ قوما من النحويّين يرَوْنَ بدل الهمزَة من غير علَّة جَائِزا فيجيزون (قَرَيْت واجْتَرَيْت) فِي معنى (قَرَأت واجترأت) وَهَذَا القَول لَا وجهَ لَهُ عِند أَحد ممّن تصحّ مَعْرفَته، وَلَا رسم لَهُ عِند العَرَب..... وَلَكِن إِذا اضطرّ الشَّاعِرُ جَازَ أَن يقلب الْهمزَة عِنْد الْوَقْف على حَرَكَة مَا قبلهَا، فيُخلِصها على الحَرف الَّذِي مِنهُ حَرَكَة مَا قبلهَا، كَمَا يجوز فِي الْهمزَة الساكنة من التَّخفِيف إِن شِئْت"[٢]. ومنه قول الشاعر:

إِنَّ السِّبَاعَ لَتَهدَى في مَرابِضِها * والنَّاسُ لَيس بِهادٍ شَرُّهُم أَبَدا**[٣].

فأبدل الهمزة من (هادئ) ياءً ضرورة[٤].

الثاني: ذهب بعض النحاة إلى أنَّ إبدال الهمزة المتحركة، المتحرك ما قبلها قليلٌ، ولا يختصُّ بالضرورة الشعرية، وهذا الذي يفهم من كلام ابن جني "وقد أبدلوا (الهمزة) (ياء) لغير علة إلا طلبا للتخفيف، وذلك قولهم في (قَرَأتُ، قَرَيْتُ) وفي (بَدَأتُ، بَدَيْتُ) وفي

---

[١] ينظر الأصول في النحو، (١١٥/٣)، والإنصاف في مسائل الخلاف، (١٢/١)، وشرح الشافية، لركن الدين، (٢٨٥/١).

[٢] المقتضب، (١٦٥/١)، وينظر الكتاب، (٥٥٥/٣)، والممتع لابن عصفور، (٣٨١/٢)، وشرح الشافية للرضي، (٤٤/٣)، وشرح المفصل للخوارزمي، (٢٧٣/٤).

[٣] البيت لابن هرمة وهو من شواهد سرَّ صناعة الإعراب، (٣٧٠/٢)، والخصائص، (١٥٤/٣)، والممتع، (٣٨١/٢).

[٤] الممتع لابن عصفور، (٣٨١/٢).

(تَوَضْأَتُ، تَوَضَيْتُ)"[١]، وهذا المذهب ينسب إلى الأخفش[٢]، إذا كانت الهمزة مضمومة وما قبلها مكسور، والمكسورة وما قبلها مضموم.

التوجيه الصرفي:

توجيه قراءة الجمهور:

يفهم من قول المبرد: "هو من رجا يرجو مشتق، يقال: رجا وأرجيته أي جعلته يرجو"[٣]، أنَّ كلمة (تُرْجِي) فعل مضارعٌ من المزيد الثلاثي لـ(رجا، يرجو)، على وزن (أَفْعَلَ يُفْعِلُ)، والأصل: (تُؤَرْجِوُ) حذفت الهمزة مع تاء المضارعة حملا على حذف الهمزة المضارعة، فصارت (تُرْجِوُ) ثم استثقلت الضمة على الواو فحذفت، فصارت: (تُرْجِو)، ثم قلبت الواو ياء لسكونها وانكسار ما قبلها.

وقد ذكر العلماء لهذه القراءة توجيهين آخرين هما:

الأول: أنَّ (تُرْجِي) لغة لبعض قبائل العرب في (تُرْجِئ) بالهمزة، بمعنى التأخير، وهذا الذي يفهم من كلام الفراء، إذ يقول: "وقوله: ﴿ تُرْجِي مَن تَشَآءُ مِنْهُنَّ ﴾ بِهمز وغير همز، وكلّ صواب"[٤]، وبه قال الأخفش، فقال: "وقال ﴿ تُرْجِي مَن تَشَآءُ مِنْهُنَّ ﴾ لأنه من "أَرْجأْتُ" وقد قرئت ﴿ أَرْجِهْ وَأَخَاهُ ﴿٣٦﴾ ﴾ [الشعراء: ٣٦]، خفيفة بغير همزة وبها نقرأ و ﴿ تُرْجِي مَن تَشَآءُ مِنْهُنَّ ﴾ وهي لغة تقول: "أَرْجَيْتُ" وبعض العرب تقول: "أَخْطَيْتُ" و"تَوَضَّيْتُ" لا يهمزون"[٥].

---

[١] سرُّ صناعة الإعراب، (٣٦٩/٢).

[٢] ينظر المخصص لابن سيده، (٩٨/١)، والدر المصون، (٢٦٩/١)، واللباب في علوم الكتاب، (٥٢٣/١)، وشرح الشافية، (٤٥/٣).

[٣] إعراب القرآن، (٣ /٢٢٠).

[٤] معاني القرآن، (٣٤٦/٢).

[٥] معاني القرآن، (ص٤٥٤).

وتابعه في ذلك غير واحد من الموجهين، منهم ابن جرير الطبري، إذ يقول: " فَالْهَمْزُ مِنْ كَلَامِ بَعْضِ قَبَائِلِ قَيْسٍ يَقُولُونَ: أَرْجَأْتُ هَذَا الْأَمْرَ، وَتَرْكُ الْهَمْزِ مِنْ لُغَةِ تَمِيمٍ وَأَسَدٍ يَقُولُونَ: أَرْجَيْتُهُ "[١]، وهو فعل مضارع من (أرجأ) على (أفعل)، ومنهم كذلك الزجاج[٢]، إذ يقول: "(ترجي بالهمز وغير الهمز، والهمز أكثر وأَجْوَدُ، ومعنى تُرْجِي تُؤَخِرَ بالهَمْزِ وَغَيرِ الهمز، المعنى واحدٌ"، وابن زنجلة[٣].

الثاني: أنَّ أصل كلمة (تُرْجِي) هو (تُرْجِئ) بالهمز، فقلبت الهمزة (ياءً) على غير القياس، وقد ذكر التوجيهين النحاس إذ يقول: "ويقرأ ترجي بغير همز، وقد تكلم النحويون في الحيلة له فقال بعضهم: هي لغة وإن كانت ليست بالفصيحة، ومنهم من قال: على بدل الهمزة على لغة من قال: قريت"[٤].

والفرق بين التوجهين أن الياء في الأول أصلية غير منقلبة عن الهمزة، في الثاني منقلبة عن الهمزة.

ويرجع الخلاف بين العلماء في توجيه القراءة إلى مسألة جواز إبدال الهمزة المتحركة، التي قبلها متحركٌ، فمن أجاز ذلك على القلة، جعل أصل (تُرْجِي) (تُرْجِئُ)، ومن لم يجز ذلك إلا في الضرورة خرَّجها على أنها لغة كما ذهب إليه الجمهور، أو أنه مضارع لفعل آخر تكون (الواو) فيه أصلاً، وهو (رجا يرجو) كما ذهب إليه المبرد.

الترجيح:

---

[١] تفسير الطبري، (٣٤٩/١٠).

[٢] ينظر معاني القرآن وإعرابه، (٢٣٣/٤).

[٣] ينظر حجة القراءات، (ص٥٧٨).

[٤] إعراب القرآن، (٢٢٠/٣).

إنَّ القول بأنَّ كلمة (تُرْجِي) لغة في (تُرْجِئ) أقرب إلى الصحة من غيرها، إذ القراءتان على هذا التخريج تكونان متوافقة في المعنى، وهو (تُؤَخِّرُ)، وأيضاً يُخرِج من مخالفة القياس؛ لأنَّ إبدال الهمزة المتحركة المتحرك ما قبلها حرف علَّة غير مطرد، وإنما يكتفى فيه بالسماع كما قال سيبويه " واعلم أن الهمزة التي يحقِّق أمثالها أهل التحقيق من بني تميم وأهل الحجاز وتجعل في لغة أهل التخفيف بين بين، تبدل مكانها الألف إذا كان ما قبلها مفتوحاً، والياء إذا كان ما قبلها مكسوراً، والواو إذا كان ما قبلها مضموماً، وليس ذا بقياس متلئبٍّ، وإنَّما يحفظ عن العرب كما يحفظ الشيء الذي تبدل التَّاء من واوه"[1].

[1] الكتاب، (٣/٥٥٤)، وينظر الكامل، (٢/٣٦٤)، والمفصل، (ص٤٩١)، والممتع لابن عصفور، (٢/٣٨١).

المسألة الرابعة: المصدر الميمي من الثلاثي المجرد، وجمع اسم الجنس (المصدر).

قال تعالى: ﴿ وَيُنَجِّي ٱللَّهُ ٱلَّذِينَ ٱتَّقَوْا۟ بِمَفَازَتِهِمْ لَا يَمَسُّهُمُ ٱلسُّوٓءُ وَلَا هُمْ يَحْزَنُونَ ﴿٦١﴾ ﴾ [الزمر: ٦١].

وردت في قوله تعالى: ﴿ بِمَفَازَتِهِمْ ﴾ قراءتان:

الأولى: قراءة ابن كثيرٍ ونافع وأبي عمر وحفص عن عاصم وابن عامر (بمفازتهم) بالإفراد.

الثانية: قراءة خلف وحمزة والكسائي (بمفازاتهم) على الجمع[(١)].

ذكر البغوي في تفسيره نصّاً للمبرد يوجه في قراءة الإفراد ويحسن قراءة الجمع فقال: "قَالَ الْمُبَرِّدُ: الْمَفَازَةُ مَفْعَلَةٌ مِنَ الْفَوْزِ، وَالْجَمْعُ حَسَنٌ كَالسَّعَادَةِ وَالسَّعَادَاتِ"[(٢)].

قبل مناقشة رأي المبرد في توجيه القراءتين ينبغي أن أتطرق إلى مسألتين صرفيتين هما:

الأولى: المصدر الميمي، يصاغ المصدر الميمي من الفعل الثلاثي المجرد متعديا كان أو غير متعد على وزن «مَفْعَل» -بفتح العين- قياسا مطردا؛ كـ(مقتل ومضرب ومخرج)؛ من: (قتل يقتل: وضرب يضرب، وخرج يخرج)، ويستثنى من ذلك ما كان مثالاً صحيح اللام، تحذف فاؤه فى المضارع كـ(وَعَدَ)، فإنه يكون على زنة «مَفْعِل»، بكسر العين[(٣)].

الثانية: جمع اسم الجنس، اختلف الصرفيون في جمع اسم الجنس، ومنه المصدر على مذهبين:

---

(١) التيسير، (ص١٩٠).

(٢) تفسير البغوي، (١٣٠/٧).

(٣) ينظر شرح الشافية، للرضي، (١٩٨/١)، وشرح الشافية، لركن الدين، (٣٠٢/١)، وشذا العرف، (ص٦١).

الأول: مذهب سيبويه، يرى سيبويه أنَّ جمع اسم الجنس غير قياسي مطلقاً سواء اختلفت أنواعه أم لا، ولا يجمع منها إلا ما جمعها العرب، ويفهم ذلك من قوله "وهم قد يجمعون فيقولون: أمراض وأشغال وعقول" وتبعه في ذلك الرضي[١].

الثاني: مذهب جمهور النحاة، يرى كثير من النحاة أنَّ اسم الجنس إذا اختلفت أنواعه جاز جمعه قياساً مطرداً، يقول ابن جني "وَلَا يجوز تَثنِيَة المصدر وَلَا جمعه لِأَنَّهُ اسم الجِنس، وَيَقَع بِلَفْظِهِ على القَلِيل وَالكثير، فَجرى لذَلِك مجرى الماء وَالزَّيت وَالتُّرَاب، فإنْ اختلفت أَنوَاعه جَازَت تثنيته وَجمعه، تَقول قُمت قيامين وَقَعَدت قعودين"[٢].

التوجيه الصرفي:

توجيه قراءة الإفراد:

يرى المبرد أن المفازة مصدر ميمي من الفوز، على وزن «مَفْعَلة»، بفتح العين، والتاء فيه للوحدة، وقد سبقه إلى هذا التوجيه الفراء بقوله: "وقد قرأ أهل المدينة (بِمَفازَتِهِمْ) بالتوحيد"[٣].

وتابعه في هذا التوجيه غير واحد من الموجهين: منهم النحاس إذ يقول: "(وينجي الله الذين اتقوا بمفازتهم) هذه قراءة أكثر الناس على التوحيد لأنها مصدر"[٤]، وأبو علي إذ

---

[١] الكتاب، (٤٠١/٣)، وينظر شرح الشافية للرضي، (٢٠٨/٢)، والتبيان في تصريف الأسماء، (ص١٨٠).

[٢] اللمع في العربية، (ص٤٩)، وينظر علل النحو لابن الوراق، (ص٢٧٥)، والتبيان في تصريف (ص١٨٠).

[٣] معاني القرآن، (٤٢٤/٢).

[٤] إعراب القرآن، (١٥/٤).

يقول: "إفراد (الْمَفَازَة) كإفراد (الفَوز)"[١]، وابن زنجلة إذ يقول: "والمفازة مصدر مثل الفوز، فإفراد المفازة كإفراد الفوز"[٢].

توجيه قراءة الجمع:

يرى المبرد أن (المفازات) جمع مفازة، وهو مبني على جواز جمع اسم الجنس إذا اختلفت أجناسه، قال أبو علي: "ووجه الجمع أَنَّ المصادر قد تجمع إذا اختلفت أجناسها"[٣]، وقد سبقه إلى هذا التوجيه الفراء بقوله: "وقوله: (بِمفازاتِهم) جمع"[٤].

وتابعه في ذلك كل من جاء بعده من موجهي القراءات، قال الطبري: "وقرأته عامة قراء الكوفة (بمفازاتهم) على الجمع والصواب عندي من القول في ذلك أنهما قراءتان مستفيضتان، قد قرأ بكل واحدة منهما علماء من القراء فبأيتهما قرأ القارئ فمصيب، لاتفاق معنييهما؛ وَالْعَرَبُ تُوَحِّدُ مِثْلَ ذَلِكَ أَحْيَانًا، وَتَجْمَعُ بِمَعنًى وَاحِدٍ، فَيَقُولُ أَحَدُهُم: سَمِعتُ صَوتَ الْقَومِ، وَسَمِعْتُ أَصْوَاتَهُمْ، كَمَا قَالَ جَلَّ ثَنَاؤُهُ: ﴿إِنَّ أَنكَرَ ٱلْأَصْوَٰتِ لَصَوْتُ ٱلْحَمِيرِ ﴿١٩﴾﴾ [لقمان: ١٩]، وَلَمْ يَقُل: أَصوَاتُ الحَمِيرِ، وَلَو جَاءَ ذَلِكَ كَذَلِكَ كَانَ صَوَابًا"[٥].

وقد اختلف الموجهون في أجود القراءتين بناء على الاختلاف في جواز جمع اسم الجنس، فمن ذهب إلى المذهب الأول في المسألة، رأى الإفراد في القراءة أجود، كالنحاس إذ يقول: "والتوحيد أجود لأن مفازة بمعنى الفوز"[٦].

---

[١] الحجة، (٩٧/٦).

[٢] حجة القراءات، (ص٦٤٢).

[٣] الحجة، (٩٧/٦).

[٤] معاني القرآن، (٤٢٤/٢).

[٥] تفسير الطبري، (٢٤١/٢٠).

[٦] معاني القرآن، (١٨٩/٦).

ومن ذهب إلى المذهب الثاني اختار الجمع نظراً إلى المضاف إليه (ضمير الجمع)، وهو دليل على اختلاف أنواع المفازة، فلكل متقٍ مفازة غير مفازة الآخر[١]، - وهو ما يفهم من كلام المبرد " المِفَازَةُ مَفعَلَةٌ مِنَ الفَوزِ، وَالجَمعُ حَسَنٌ كَالسَّعَادَةِ وَالسَّعَادَاتِ" - أو ساوى بين القراءتين كالفراء إذ يقول: "وكلٌ صوابٌ، تَقُولُ فِي الكلام: قد تَبيَّن أمر القوم وأمورُ القوم، وارتفع الصوت والأصوات، ومعناهُ واحد"[٢].

الترجيح:

وبعد هذه المناقشة يتبن لي –والله أعلم– أن المذهب الثاني في المسألة أرجح، لكثرة ورود ذلك في كلام العرب، ومن ذلك قوله تعالى: ﴿إِنَّ أَنكَرَ ٱلْأَصْوَٰتِ لَصَوْتُ ٱلْحَمِيرِ ﴿١٩﴾﴾ [لقمان: ١٩]، فقد جمع الصوت لَمَّا اختلفت أنوعه، وقال تعالى أيضاً ﴿وَتَظُنُّونَ بِٱللَّهِ ٱلظُّنُونَا۠ ﴿١٠﴾﴾ [الأحزاب: ١٠]، فجمع الظن لَمَّا اختلفت أنوعه، قال الطبري:" وَالصَّوَابُ عِنْدِي مِنَ الْقَوْلِ فِي ذَلِكَ أَنَّهُمَا قِرَاءَتَانِ مُسْتَفِيضَتَانِ، قَدْ قَرَأَ بِكُلٍّ وَاحِدَةٍ مِنْهُمَا عُلَمَاءُ مِنَ الْقُرَّاءِ فَبِأَيَّتِهِمَا قَرَأَ الْقَارِئُ فَمُصِيبٌ، لِاتِّفَاقِ مَعْنَيَيْهِمَا؛ وَالْعَرَبُ تُوَحِّدُ مِثْلَ ذَلِكَ أَحْيَانًا وَتَجْمَعُ بِمَعْنًى وَاحِدٍ، فَيَقُولُ أَحَدُهُمْ: سَمِعْتُ صَوْتَ الْقَوْمِ، وَسَمِعْتُ أَصْوَاتَهُمُ"[٣].

---

[١] ينظر حجة القراءات، (ص٦٢٤)، والكشاف، (١٤٠/٤)، وتفسير الرازي، (٤٦٩/٢٧).

[٢] معاني القرآن، (٤٢٤/٢).

[٣] تفسير الطبري، (٢٤١/٢٠).

المسألة الخامسة: مصادر الثلاثي المزيد بحرف.

قال تعالى: ﴿لَّا يَسْمَعُونَ فِيهَا لَغْوًا وَلَا كِذَّابًا ﴿٣٥﴾﴾ [النبأ: ٣٥].

وردت في قوله تعالى: ﴿كِذَّابًا﴾ قراءتان:

الأولى: قرأ الجمهور بتشديد الدال.

الثانية: قراءة الكسائي بتخفيف الذال[١].

ذكر ابن زنجلة توجيهاً للمبرد، يوجه فيه قراءة التخفيف فقال: "وَقَالَ مُحَمَّد بن يزِيد المبرد: وَقد يكون (كِذَاباً) من قَوْلك كاذبته كذابا مثل قَاتلته قتالا"[٢].

قبل مناقشة رأي المبرد في توجيه القراءة ينبغي أن أتطرق إلى مسألة صرفية يتعلق بها توجيه القراءة، وهي الأصل في مصدر الثلاثي المزيد بحرف.

إنَّ الأصل في مصدر الثلاثي المزيد بحرف، أَن يَأْتِي على عدد حُرُوف الْمَاضِي بِزِيَادَة ألف مَعَ تَغْيِير الحركات، أي يكسر أوله، وتزاد ألف قبل آخره، كما في باب «أَفْعَلَ، إِفْعَال»، و«فَاعَلَ، فِعَال» فكان الأولى أن يكون القياس في مصدر (فعَّل) هو «فِعَّال»، إلا أن أكثر العرب جنحوا إلى الخفة فعوضوا عن التشديد بتاءٍ في أول المصدر، وقلبوا الألف ياءً خوفاً من الثقل، فكان المصدر على «تَفْعِيل» متى كانت عينه صحيحة، قال سيبويه "وأما (فَعَّلْتُ) فالمصدر منه على (التَفْعِيل)، جعلوا التاء التي في أوله بدلاً من العين الزائدة في (فَعَّلْتُ)، وجعلت الياء بمنزلة ألف (الإفعال)، فغيروا أوله كما غيروا آخره، وذلك قولك: كسرَّته تكسيراً، وعذَّبته تعذيباً وقد قال ناسٌ: كلمته كِلَّاماً، وحملته حِمَّالاً، أرادوا أن يجيئوا به على الإفعال فكسروا أوله وألحقوا الألف قبل آخر حرفٍ فيه، ولم يريدوا أن يبدلوا حرفاً مكان حرف، ولم يحذفوا"[٣].

---

[١] التيسير، (ص٢١٩).

[٢] حجة القراءات، (ص٧٤٧).

[٣] الكتاب، (٧٩/٤).

وبقي على هذا القياس بعض قبائل العرب، وهم أهل اليمن وقد نص على ذلك الفراء في معاني القرآن فقال: "وهي لغة يمانية فصيحة يقولون: كذَّبتُ به كِذَّاباً، وخرّقت القميص خِرّاقا، وكل فعّلت فمصدره فِعّال في لغتهم مشددٌ"[(١)]، وكذلك "سمع تخفيف عين (فِعَالَ)"[(٢)].

وأمَّا مجيء مصدر «فَعَلَ» على «فِعَال» "فغالبٌ فيما كان لازماً معتل العين، أو دالاً على امتناعٍ أو إباءٍ أو هياجٍ وشبهه"[(٣)].

وأمَّا مجيء «فِعَال» مصدراً لـ«فَاعَل» فللصرفيين فيه مذهبان:

الأول: ذهب جمهور الصرفيين إلى أن هذا الوزن سماعي، وهو ظاهر كلام سيبويه إذ يقول "وأمَّا «فَاعَلْت» فإنَّ المصدر منه الذي لا ينكسر أبداً: «مفاعلةٌ»، جعلوا الميم عوضاً من الألف التي بعد أول حرف منه، والهاء عوضٌ من الألف التي قبل آخر حرف، وذلك قولك: جالسته مجالسةً... وجاء «فِعَالٌ» على «فَاعَلْتُ» كثيراً، كأنهم حذفوا الياء التي جاء بها أولئك في (قِيتَالٍ) ونحوها القياس"[(٤)]، أصله «فِيعَال» حذفت الياء تخفيفاً.

الثاني: ذهب بعض الصرفيين إلى أنّ وزني: «مفاعلة، وفِعال»، مصدران قياسيان، لوزن «فَاعَلَ» وعلى رأسهم ابن مالك إذ يقول: "ومصدر فَاعَل مُفَاعَلَة، وفِعَال"[(٥)]، وتبعه في ذلك شُرَّاح الألفية.

---

(١) معاني القرآن، (٢٢٩/٣)، وينظر الكتاب لسيبويه، (٧٩/٤)، ومعاني القرآن للأخفش، (ص٦١٧)، وتفسير الطبري، (٣٥/٢٤)، والحجة للفارسي، (٣٦٩/٦)، والمحرر الوجيز، (ص١٩٤١).

(٢) التبيان في تصرف الأسماء، (ص٥١).

(٣) ينظر توضيح المقاصد والمسالك، (٨٦٣/٢)، وشرح الأشموني، (٢٣٣/٢)، والتبيان في تصريف الأسماء، (ص٤٢).

(٤) الكتاب، (٨٠/٤)، وينظر التبيان في تصريف الأسماء، (ص٥٣).

(٥) شرح التسهيل، (٤٧٢/٣)، وينظر إيجاز التعريف في علم التصريف، (ص٧٤)، وتوضيح المقاصد والمسالك، (٨٦٧/٢).

التوجيه الصرفي:

توجيه قراءة التخفيف:

يرى المبرد أنَّ (كِذَاباً) مخففةً مصدرُ (كَاذَبَ) من باب «فَاعَلَ»، وقد أيد هذا التوجيه الرضي بقوله: "وأما كِذَاب – بالتخفيف – في مصدر كَذَّب فلم أسمع به، والأولى أن يقال في قوله تعالى: ﴿ وَكَذَّبُواْ بِـَٔايَـٰتِنَا كِذَّابًا ﴿٢٨﴾ ﴾ [النبأ: ٢٨]، في قراءة التخفيف: إنه مصدر كَاذَبَ أقيم مقام مصدر كَذَّب"[(١)]، وذكره الطبري، والزمخشري[(٢)].

وقد ذكر العلماء لهذه القراءة وجهين آخرين هما:

الأول: أنَّ (كِذَاباً) مخففةً اسم مصدرُ (كَذَّبَ) من باب (فعَّلَ) مشددة العين، "وإنما خففها ههنا لِأَنَّهَا لَيْسَتْ مُقَيَّدَةً بِفِعْلٍ يَصِيرُ مَصْدَرًا لَهُ"، وهو قول الثعلبي[(٣)]، وذكره الزمخشري[(٤)]، والقرطبي[(٥)].

الثاني: أنَّ (كِذَاباً) مخففةً مصدرُ (كَذَبَ) من باب (فَعَلَ) مثل: (كَتَبَ كِتَاباً، وحَسَبَ حِسَاباً)، ومنه قول الأعشى:

فَـصَدَقْتُها وكَـذَبْتُها * وَالمَـرْءُ يَنْفَعُـهُ كِـذَابُه**[(٦)].

فـ(كِذابه) مصدر (كَذَبَ) بتخفيف الذال، وهذا رأي أبي علي[(٧)].

---

(١) شرح الشافية، (١١٦/١).

(٢) ينظر تفسير الطبري، (٣٦/٢٤)، والكشاف، (٦٩٠/٤).

(٣) الكشف والبيان، (١١٨/١٠).

(٤) ينظر الكشاف، (٦٩٠/٤).

(٥) ينظر الجامع لأحكام القرآن، (١٨٤/١٩).

(٦) لم أجد هذا البيت في ديوان الأعشى، وهو من شواهد معاني القرآن للزجاج، (٢٧٤/٥)، وإعراب القرآن للنحاس، (٨٤/٥)، ومعاني القراءات للأزهري، (١١٧/٣).

(٧) ينظر الحجة، (٣٦٩/٦).

وذكر هذا الوجه غير واحد من الموجهين، منهم الطبري، والزجاج، والزمخشري، وأبو حيان [١].

وأصل الخلاف في توجيه هذه القراءة مبنيٌّ على هذه المسألة الصرفية التي سبق الحديث عنها، فمن أجاز مجيء مصدر (فَعَّلَ) على (فِعَّال)، وأجاز تخفيف العين في المصدر؛ بناءً على المسموع من العرب، جعله مصدره، حملاً على قوله تعالى: ﴿ وَكَذَّبُواْ بِـَٔايَـٰتِنَا كِذَّابًا ﴿٢٨﴾ ﴾ [النبأ: ٢٨].

ومن لم يُجز ذلك جعل (فِعَال) مصدراً لما يغلب فيه أنْ يكون مصدره وهو (فَاعَل) فيكون مصدراً لـ(كَاذبَ)، أو جعله مصدراً سماعيًّا لـ(فَعَل)، حملاً على المعنى.

وإذا نظرنا إلى توجيه المبرد السابق لقراءة التخفيف نجد أنَّه قويٌّ من جهة القياس الصرفي، لأن المصدر (فِعَال) في (فَاعَل) كثير عند العرب، وقياسيٌّ عند ابن مالك ومن تبعه، إلا أنَّه يَضْعُفُ من ناحية المعنى، لأنَّ نفي الكذب مطلقاً في الجنة، أبلغ من نفي المشاركة في الكذب؛ لأنَّ وزن (المفاعلة) تدل على المشاركة في الغالب[٢].

توجيه قراءة التشديد:

اتفق العلماء في توجيه قراءة تشديد (كِذَّاباً) على أنه مصدر للفعل (كذَّب) من باب (فعَّل) مشدد العين، قال الفراء: "وهي لغة يمانية فصيحة يقولون: كذَّبتُ به كِذَّاباً، وخرّقت القميص خِرّاقا، وكل فعّلت فمصدره فِعّال فِي لغتهم مشددٌ"[٣]، وقال أبو علي الفارسي: "وكذا القياس فيما زاد عن الثلاثة" ومثله قول الشاعر:

---

[١] ينظر تفسير الطبري، (٤٢/٢٤)، ومعاني القرآن للزجاج، (٢٧٤/٥، والكشاف، (٦٩٠/٤)، والبحر المحيط، (٣٨٨/١٠).

[٢] ينظر الممتع الكبير في التصريف، (ص١٢٥)، وشرح الشافية للرضي، (١٠٠/١)، وشرح ابن عقيل، (٢٦٤/٤).

[٣] معاني القرآن، (٢٢٩/٣)، وينظر الكتاب لسيبويه، (٧٩/٤)، ومعاني القرآن للأخفش، (ص٦١٧)، وتفسير الطبري، (٣٥/٢٤)، والحجة للفارسي، (٣٦٩/٦)، والمحرر الوجيز، (ص١٩٤١).

لقدْ طالَ ما ثَبَّطْتَنِي عنْ صَحَابَتِي * وعن حِوَجٍ قِضَّاؤها من شِفائيا**[١].

فـ(قِضَّاؤها) مصدر (قضَّى) على وزن «فَعَّلَ» من قضيت قضَاء.

الترجيح:

وبعد مناقشة هذه التوجيهات يظهر لي – والله أعلم – أنّ جعل (كِذَاباً) مخففة مصدر (كَذَبَ) من باب (فَعَلَ) هو الأقرب، وهو ما ذهب إليه الفارسي، وذلك لأمرين:

الأول: من جهة المعنى " أَنَّ قِرَاءَةَ التَّخْفِيفِ... تُفِيدُ أَنَّهُمْ لَا يَسْمَعُونَ الْكَذِبَ أَصْلًا، لِأَنَّ (الْكِذَابَ) بِالتَّخْفِيفِ و(الْكَذِبَ) وَاحِدٌ... فَإِذَا كَانَ كَذَلِكَ كَانَتِ.... تُفِيدُ الْمُبَالَغَةَ فِي النَّفْيِ "[٢].

الثاني: من ناحية الاستعمال، فقد وردت عن العرب مجيء (فَعَلَ) على (فِعَال)، ومن ذلك (كَتَبَ كتاباً) و (حَسَبَ حساباً) ومنه قول الأعشى:

فَصَدَدْتُها وكَذَبْتُها * وَالمَرْءُ يَنْفَعُهُ كِذَابُه**[٣].

---

[١] نسب البيت إلى شاعر من بني كلاب وهو من شواهد الفراء في معانيه، (٢٢٩/٣)، وابن جرير الطبري في تفسيره، (٢٤ /٣٥)، ومعاني القرآن وإعرابه للزجاج، (٢٧٤/٥).

[٢] تفسير الرازي، (٢٢/٣١).

[٣] سبق تخريجه.

المبحث الثاني: مسائل الإعلال والإبدال.

وفيه ثلاث مسائل:

المسألة الأولى: إسكان حرف الإعراب.

قال تعالى: ﴿ وَإِذْ قَالَ مُوسَىٰ لِقَوْمِهِۦ يَٰقَوْمِ إِنَّكُمْ ظَلَمْتُمْ أَنفُسَكُم بِٱتِّخَاذِكُمُ ٱلْعِجْلَ فَتُوبُوٓاْ إِلَىٰ بَارِئِكُمْ فَٱقْتُلُوٓاْ أَنفُسَكُمْ ذَٰلِكُمْ خَيْرٌ لَّكُمْ عِندَ بَارِئِكُمْ فَتَابَ عَلَيْكُمْ إِنَّهُۥ هُوَ ٱلتَّوَّابُ ٱلرَّحِيمُ ﴿٥٤﴾ ﴾ [البقرة: ٥٤].

وردت في قوله تعالى: ﴿بَارِئِكُمْ﴾ قراءتان:

الأولى: قراءة الجمهور (بَارِئُكُمْ) بإظهار حركة الإعراب وهي الكسرة على الهمزة.

الثانية: قراءة أبي عمرو فيما روى عنه سيبويه وهي اختلاس حركة الهمزة، وروى عنه الداني والسوسي بإسكان الهمزة، ورُوِيَ عنه إبدالُ هذه الهمزةِ الساكنةِ ياءً كأنه لم يَعْتَدَّ بالحركةِ المقدَّرةِ[(١)].

ذكر ابن عطية نصاً عن المبرد يلحن فيه رواية السوسي والداني عن أبي عمرو فقال: "وقال المبرد: لا يجوز التسكين مع توالي الحركات في حرف الإعراب، وقراءة أبي عمرو (بارئكم) لحن"[(٢)].

قبل مناقشة رأي المبرد في تلحين هذه ينبغي أن أتطرق لمسألة صرفية وهي: ما يسكن من غير جزم.

إنَّ الذي يسكن من غير جزم ولا إعراب عند علماء الصرف على ثلاثة أضرب، وهي: إسكان للوقف، وإسكان للإدغام، وإسكان للاستثقال.

---

(١) ينظر التيسير، (ص٧٣)، والدر المصون، (١/٣٦٤).

(٢) المحرر الوجيز، (ص٨٨)، وينظر إعراب القرآن، (١/٥٤).

وإسكان الاستثقال جاء في المبني والمعرب، أمَّا المبني فلا خلاف عند النحويين في تسكينها، قال أبو على: "أمَّا حركة البناء فلم يختلف النحاة في تسكينها، مع توالي الحركات"[١]، وأمَّا المعرب فمختلفٌ في تجويز إسكانها عندهم، فمنهم من منعه مطلقاً؛ وذلك لذهاب علامة الإعراب، كالمبرد، والزجاج، وابن السراج[٢]، قال ابن السراج: "ما يسكن لغير جزم وإعراب، وهو على ثلاثة أضرب: إسكان لوقف، وإسكان لإدغام، وإسكان لاستثقال.

أما الوقف فكل حرف يوقف عليه فحقه السكون كما أن كل حرف يبتدأ به فهو متحرك وأنا أفرد ذكر الوقف والابتداء.

وأما الإدغام فنحو قولك: "جَعَلَ لَكَ" فمن العرب من يستثقل اجتماع كثرة المتحركات فيدغم، وهذا يبين في الإدغام.

وأما إسكان الاستثقالِ فنحو: ما حكوا في شعر امرئ القيس في قوله:

فاليومَ أشربْ غَيْرَ مُسْتَحْقَبٍ * إثْمًا مِنَ الله ولا وَاغِلِ**[٣].

كان الأصل: أشربُ فأسكن الباءَ كما تسكن في "عَضُدِ" فتقول: "عَضْدٌ" للاستثقال فشبه المنفصل والإعراب بما هو من نفس الكلمة، وهذا عندي غير جائز لذهاب عَلَمِ الإعراب"[٤].

ومنهم من أجازه في الشعر ولكنهم جعلوه مختصاً بالمرفوع والمكسور، وذلك على إجراء المنفصل والإعراب بما هو من نفس الكلمة، وهم الجمهور، وعلى رأسهم سيبويه قال: "وقد يجوز أن يسكنوا الحرف المرفوع والمجرور في الشعر، شبهوا ذلك بكسرة (فخِذٍ) حيث حذفوا

---

[١] الحجة، (٧٩/٢)، وينظر المحرر الوجيز، (ص٨٨)، وتفسير القرطبي، (٤٠٣/١)، والبحر المحيط، (٣٣٤/١).

[٢] ينظر الأصول في النحو، (٣٦٥/٢)، والخصائص، (٣٤٣/٢)، واللباب في علل البناء والإعراب، (١١٠/٢).

[٣] ديوانه، (ص١٢٢).

[٤] الأصول في النحو، (٣٦٥/٢).

فقالوا: (فَخْذٌ)، وبضمة (عَضُدٍ) حيث حذفوا فقالوا: (عَضْدٌ)، لأنَّ الرفعة ضمةٌ والجرة كسرةٌ"[١].

التوجيه الصرفي:

لحن المبرد رواية السوسي عن أبي عمرو، وهذا التلحين مبني على رأيه في إسكان حركة الإعراب، فهو لا يجيز ذلك لا في الشعر ولا في غيره؛ لذهاب علامة الإعراب.

ولا يقبل منه تلحينه هذا؛ لأنه وإن كان قويا في القياس فإن السماع عارضه؛ لأن القارئ به من أئمة اللغة، فهو لا يقرأ إلا بما ورد فيه السماع، وما له وجه في العربية؛ ولذلك خَرَّجَ العلماء هذه القراءة على وجهين:

أحدهما: أنّ تسكين الهمزة في (بارئكم) فرار من توالي الحركات، وذلك إجراء للمنفصل من الكلمتين مجرى المتصل من كلمة واحدة، وإنه يجوز تسكين مثل (إبِل) فأُجْرِيَ المكسوران مجرى (إبِل)، وهذا الذي يفهم من كلام الأخفش إذ يقول في توجيه هذه القراءة: "ولا يجوز الإسكان، إلا أن يكون أسكن وجعلها نحو: (عَلْمَ) و(قَدْ ضُرْبَ) و(قَدْ سَمْعَ) ونحو ذلك، سمعت من العرب من يقول: (جاءت رُسُلْنا) جزم اللام؛ وذلك لكثرة الحركة، قال امرؤ القيس[٢]:

فاليومَ أشربْ غيرَ مُستحقبٍ * إثماً من اللهِ ولا واغِلِ"**[٣].

وتابعه في ذلك العكبري، وأبو حيان[٤]، قال أبو حيان: "وقرأ الجمهور: بظهور حركة الإعراب في بارئكم، وروي عن أبي عمرو: الاختلاس، روى ذلك عنه سيبويه، وروي عنه: الإسكان، وذلك إجراء للمنفصل من كلمتين مجرى المتصل من كلمة، فإنه يجوز تسكين

---

[١] الكتاب، (٢٠٣/٤)، وينظر الأصول في النحو، (٣٦٥/٢)، والخصائص، (٣٤٣/٢)، واللباب في علل البناء والإعراب، (١١٠/٢).

[٢] ديوانه، (ص١٢٢).

[٣] معاني القرآن، (ص٢٢٤).

[٤] ينظر التبيان في إعراب القرآن، (ص٢٦)، والبحر المحيط، (٣٣٣/١).

مثل إبل، فأجرى المكسوران في بارئكم مجرى إبل، ومنع المبرد التسكين في حركة الإعراب، وزعم أن قراءة أبي عمرو لحن، وما ذهب إليه ليس بشيء، لأن أبا عمرو لم يقرأ إلا بأثر عن رسول الله صلى الله عليه وسلم، ولغة العرب توافقه على ذلك، فإنكار المبرد لذلك منكر"[١].

والثاني: أنّ الهمزة حرف ثقيل، ولذلك أجري عليه جميع أنواع التخفيف، فاستثقلت عليها الحركة فقدِّرت، ذكر هذا الوجه السمين الحلبي، فقال: "وقراءة أبي عمرو صحيحةٌ، وذلك أنَّ الهمزةَ حرفٌ ثقيل، ولذلك اجْتُرِئَ عليها بجميع أنواعِ التخفيفِ، فاسْتُثْقِلَتْ عليها الحركةُ فقُدِّرَت"[٢].

الترجيح:

وبعد هذه المناقشة يظهر لي – والله أعلم – أنَّ القول في وجه هذه القراءة هو ما ذهب إليه الجمهور، وهو أنَّ أبا عمرو أجرى المنفصل مجرى الكلمة الواحدة فراراً من توالي الحركات، فقد كثر في كلام العرب الإسكان في توالي الحركات، وإنْ كان ذلك في غير حركات الإعراب، ولكن متى ما أمكن تخريج القراءة عليه كان أولى من تلحينها، بالإضافة إلى كثرة ورودها في الشعر، فَخُرِّجَتْ كلها على هذا، قال السمين الحلبي: "وقال المبردُ: «لا يجوزُ التسكينُ مع توالي الحركات في حرف الإعراب في كلامٍ ولا شعر، وقراءةُ أبي عمروٍ لَحْنٌ» وهذه جرأةٌ من المبرِّد وجَهْلٌ بأشعارِ العرب، فإنَّ السكونَ في حركاتِ الإعراب قد وَرَدَ في الشعرِ كثيراً"[٣]، ومن تلك الأشعار قول الشاعر:

رُحْتِ وفي رِجْلَيْكِ ما فيهما * وقد بَدَا هَنْكِ من المِئْزَرِ**[٤].

فقد أسكن الشاعر (النون) في (هَنْكِ) لتوالي الحركات والأصل (هَنُكِ)[١].

---

[١] البحر المحيط، (٣٣٣/١).

[٢] الدر المصون، (٣٦٣/١).

[٣] المرجع نفسه، (٣٦١/١).

[٤] البيت للمغيرة بن عبد الله الأسدي، وهو من شواهد الكتاب، (٢٠٣/٤)، والخصائص، (٧٥/١)، والبحر المحيط، (٣٣٣/١).

وقول الآخر:

إذا اعْوَجَجْنَ قلتُ: صاحِبْ قومٍ * بالدَوِّ أَمْثالَ السَّفينِ العُوّمِ**[٢].

فقد أسكن الشاعر (الباء) في (صَاحِبْ) لتوالي الحركات، والأصل (صَاحِبِي)[٣]، "وليت المبردَ اقتدى بسيبويهِ في الاعتذار عن أبي عمرو وفي عَدَم الجرأة عليه"[٤].

---

[١] ينظر الكتاب، (٢٠٣/٤)، والخصائص، (٧٥/١)، والبحر المحيط، (٣٣٣/١).

[٢] ينسب البيت إلى أبي نخيل وهو من شواهد الكتاب، (٢٠٣/٤)، والخصائص، (٧٥/١)، وإعراب القرآن للنحاس، (٥٤/١).

[٣] ينظر الكتاب، (٢٠٣/٤)، والخصائص، (٧٥/١)، وإعراب القرآن للنحاس، (٥٤/١).

[٤] الدر المصون، (٣٦٤/١).

المسألة الثانية: إبدال النون من اللام للإدغام.

قال تعالى: ﴿ ٱسْلُكْ يَدَكَ فِى جَيْبِكَ تَخْرُجْ بَيْضَآءَ مِنْ غَيْرِ سُوٓءٍ وَٱضْمُمْ إِلَيْكَ جَنَاحَكَ مِنَ ٱلرَّهْبِ ۖ فَذَٰنِكَ بُرْهَـٰنَانِ مِن رَّبِّكَ إِلَىٰ فِرْعَوْنَ وَمَلَإِيْهِۦٓ ۚ إِنَّهُمْ كَانُوا۟ قَوْمًا فَـٰسِقِينَ ﴿٣٢﴾ ﴾ [القصص: ٣٢].

وردت في النون في قوله تعالى: ﴿ فَذَٰنِكَ ﴾ قراءتان:

الأولى: قراءة الجمهور بالنون الخفيفة.

الثانية: قراءة ابن كثير وأبي عمرو بتشديد النون[١].

قال المبرد يوجه قراءة التشديد "فَمن قَالَ في الرجل (ذَاك) قَالَ في الِاثنَينِ (ذَانك) وَمن قَالَ في الرجل (ذَلِك) قَالَ في الِاثنَينِ (ذَانك) بتَشديد النُّون، تبدل من اللَّام نونا، وتدغم إِحدَى النونين في الأُخرَى، كَمَا قَالَ عز وَجل: ﴿ فَذَٰنِكَ بُرْهَـٰنَانِ مِن رَّبِّكَ ﴾"[٢].

قبل أن أناقش رأي المبرد في توجيه القراءة سأذكر مسألة إبدال النون من اللام للإدغام.

متى قُصد إدغام أحد المتقاربين في الآخر، فلا بد من قلب أحدهما إلى الآخر؛ ليصيرا من جنس واحد؛ لأنه لا تتحقق حقيقة الإدغام إلا بذلك، ثم القياس أن يقلب الأول إلى الثاني وهو الكثير؛ لأن الأول لا يدغم في الثاني إلا لعارض يقتضي قلب الثاني أول[٣].

وتدغم اللام في ثلاثة عشر حرفا، وهي: التاء والثاء والدال والذال والراء والزاي والسين والشين والصاد والضاد والطاء والظاء والنون، وإنما أدغمت في هذه الحروف لموافقتها لها[٤].

---

[١] ينظر التيسير، (ص١٧١).
[٢] المقتضب، (٢٧٥/٣).
[٣] شرح الشافية لركن الدين الأستراباذي، (٩٣٦/٢).
[٤] الممتع الكبير، (٦٩١/١).

وإدغام اللام في النون قبيح والإظهار أحسن منه، وإنما قبُح إدغامها في النون، وإن كانت أقرب إلى اللام من غيرها من الحروف التي تدغم فيها اللام؛ لأنه قد امتنع أن يدغم في النون من الحروف التي أدغمت هي فيها إلا اللام، فكأنهم استوحشوا الإدغام فيها وأرادوا أن يجروا اللام مجرى أخواتها من الحروف التي يجوز إدغام النون فيها، فكما أنه لا يجوز إدغام شيء منها في النون، كذلك ضعف إدغام اللام فيها، ولا يدغم فيها إلا النون[١].

التوجيه الصرفي:

يرى المبرد أنَّ (ذَانِّكَ) تثنية (ذلك) وأصله (ذانٍ لك) فقلبت اللام نوناً، وأدغمت النون في النون، على إدغام الثاني في الأول، فيكون من الألفاظ القليلة التي أبدلت فيها النون من اللام، وهذا الذي يفهم من قول الأخفشُ الذي يقول فيه: "وقال {فَذَانِكَ بُرْهَانَانِ} ثقلّ بعضهم وهم الذين قالوا {ذلِكَ} أَدْخلوا التثقيل للتأكيد كما أَدْخَلُوا اللام في (ذلك)"[٢].

وتبعهما في هذا التوجيه الزجاج، فقال: "تُقرأ بتخفيف النون وتشديدها – فَذَانِّكَ – فكأن فَذَانِّكَ تَثْنِيةُ ذَلِكَ، وذانِك تثنية ذَاكَ جعل بدل اللام في ذلك تشديد النُونِ في ذَانِكَ"[٣]، وابن خالويه فقال: "فَأَما قَوْله: (فذانك) فَإِنّ من شدد النُّون جعله تَثْنِيَة ذَلِك وَتَقْدِيره: «ذان لَك» فَقلب من اللَّام نونا وأدغم"[٤]، والأزهري[٥]، والزمخشري[٦]، وغيرهم.

---

[١] ينظر الممتع، (٦٩٤/١).

[٢] معاني القرآن، (ص٥٤٥).

[٣] معاني القرآن وإعرابه، (١٤٣/٤).

[٤] الحجة في القراءات السبع، (ص١٢١).

[٥] ينظر معاني القراءات، (٢٩٧/١).

[٦] ينظر الكشاف، (٤٠٩/٣).

وقد ذكر العلماء لهذه القراءة أوجها أخرى، وهي:

الأول: أنَّ تشْدِيد نون (ذَانِّكَ) عوض من ذهَاب ألف (ذَا) في التثنية، وهذا ذكره الطبري[١]، والنحاس[٢]، ومكي[٣].

الثاني: أنَّ تشديد النون في (ذَانِّكَ) تأكيد للفرق بين تثنية المبني والمعرب، وهذا ذكره الطبري[٤]، ومكي[٥].

الثالث: أن النون شددت للفرق بَين النُّون الَّتِي تحذف فِي الإضافة – وهي نون تثنية المعرب–، وَالنُّون الَّتِي لا تحذف فِي الإضافة أبدا، وَهِي نون تَثْنِيَة المبهم، وهذا ذكره الطبري[٦]، والنحاس[٧]، ومكي[٨]، ويجمع الأوجه الأربعة قول مكي: "ومن قرأه بتشديد النون فإنه جعل التشديد عوضا من ذهاب ألف (ذا).

وقيل إنّ من شدد، إنما بناه على لغة من قال في الواحد: (ذلك)، فلما ثنى أثبت اللام بعد نون التثنية، ثم أدغم اللام في النون على حكم ادغام الثاني في الأول، والأصل أن يدغم الأول في الثاني أبدا إلا أن تمنع من ذلك علة، فيدغم الثاني في الأول، والعلة التي منعت في هذا أن يدغم الأول في الثاني، أنه لو فعل ذلك لصار في موضع النون التي تدل على التثنية لام مشددة، فيتغير لفظ التثنية، فأدغم الثاني في الأول لذلك، فصارت نونا مشددة، وقد قيل: إنه لما ثنى أثبت اللام التي في (ذلك) قبل النون، ثم أدغم الأول في الثاني على أصول الإدغام فصارت نونا مشددة.

---

[١] ينظر تفسير الطبري، (٢٤٨/١٨).

[٢] ينظر إعراب القرآن، (١٦٢/٣).

[٣] ينظر مشكل إعراب القرآن، (٥٤٤/٢).

[٤] ينظر تفسير الطبري، (٢٤٨/١٨).

[٥] ينظر مشكل إعراب القرآن، (٥٤٤/٢).

[٦] ينظر تفسير الطبري، (٢٤٨/١٨).

[٧] ينظر إعراب القرآن، (١٦٢/٣).

[٨] ينظر مشكل إعراب القرآن، (٥٤٤/٢).

وقيل إنه إنما شدد النون في هذه المبهمات؛ ليفرق بين النون التي هي عوض من حركة وتنوين أو من تنوين، وذلك موجود في الواحد أو مقدر فيه ذلك، وبين ما هو غير موجود في الواحد.

وقيل شددت للفرق بين النون التي تحذف في الإضافة والنون التي لا تحذف في الاضافة أبدا وهي نون تثنية المبهم[١].

الترجيح:

وبعد ذكر هذه التوجيهات، أجد نفسي قريبة من التوجيه الذي يقول: إنَّ تشديد النون للفرق بَين النُّون الَّتِي تحذف فِي الإضافة، والَّتِي لا تحذف فِي الإضافة؛ لأنه أسلم من الاعتراض، فالقول الأول يعترض عليه بأنَّ الكوفيين يرون أن اسم الإشارة في (ذا) هو (الذال) فقط، وما زيد عليها تكثيرٌ له[٢]، وبقول من يرى أنَّ (ذان، وتان ، اللذان، واللذان، واللتان) إنما جاءت على صورة المثنى وليست مثنيات[٣]، وبهذا الأخير يعترض على القول الثاني، وأمَّا توجيه المبرد فيعترض عليه بأنَّ إبدال النون من اللام قليل جداً، حتى قيل بضعفه، قال ركن الدين الأستراباذي "وكذلك إبدال النون من اللام ضعيف في (لَعَنَّ) أصله: (لَعَلَّ)"[٤].

---

[١] مشكل إعراب القرآن، (٥٤٤/٢).

[٢] ينظر الإنصاف، (٥٥١/٢).

[٣] ينظر اللباب في علل الإعراب، (٤٨٦/١).

[٤] شرح شافية ابن الحاجب، (٨٦٩/٢).

المسألة الثالثة: قلب الواو والياء ألفا.

قال تعالى: ﴿ سَأَلَ سَآئِلُۢ بِعَذَابٍ وَاقِعٍ ۝١ ﴾ [المعارج: ١].

وردت في قوله تعالى: ﴿ سَأَلَ ﴾ قراءتان:

الأولى: قراءة ابن كثير وأبي عمرو وعاصم وحمزة والكسائي (سأل) بالهمز.

الثانية: قراءة نافع وابن عامر (سال) بإبدال الهمزة ألفاً[(١)].

ذكر ابن زنجلة نصاً للمبرد يوجه فيه قراءة نافع وابن عامرٍ في إبدال الهمزة ألفاً فقال:" قَالَ مُحَمَّد بن يزِيد المبرد: من لم يهمز فعلى أحد وَجْهَيْن: إِمَّا أَن يَأْخُذهَا من (سَالَ يسيل) من السَّيْل، وَالْوَجْه الثَّانِي أَن يكون من (سلت أسَال) كَمَا تَقول (خفت أَخَاف ونمت أَنَام) و(سلت أسَال) فِي معنى سَأَلت أسأَل وَهِي لُغَة مَعْرُوفَة"[(٢)].

قبل مناقشة رأي المبرد في توجيه قراءة نافع وابن عامر ينبغي التطرق إلى مسألتين:

إحداهما: تخفيف الهمزة المتحركة والمتحرك ما قبلها، وقد سبق الحديث عنها عند مناقشة قوله تعالى: ﴿ تُرْجِي مَن تَشَآءُ ﴾، وبيّنت أنَّ النحاة مختلفون في إبدال هذه الهمزة حرف علَّة من جنس حركة ما قبلها، فيرى الجمهور عدم جواز ذلك، ويرى بعضهم جواز ذلك على قلة.

والثانية: قلب الواو والياء ألفاً، ذكر النحويون لقلب الواو والياء ألفاً أحد عشر شرطاً وهي:

الأول: أن يتحركا، والثاني: أن تكون حركتهما أصلية، والثالث: أن يفتح ما قبلهما، والرابع: أن تكون الفتحة متصلة، أي في كلمتيهما، والخامس: أن يكون اتصالهما أصليا، والسادس: أن يتحرك ما بعدهما إن كانتا عينين، وأن لا يليهما ألف ولا ياء مشددة إن كانتا لامين، والسابع: أن لا تكون إحداهما عينا لـ(فَعِلَ) الذي الوصف منه على (أفعل)، والثامن: أن لا تكون عينا لمصدر (فعل) السابق، والتاسع – وهو مختص بالواو– أن لا يكون عينا

---

(١) ينظر التيسير، (ص٢١٤).

(٢) حجة القراءات، (ص٧٢٠).

لـ(افتعل) الدال على معنى التفاعل أي التشارك في الفاعلية والمفعولية، والعاشر: أن لا يكون إحداهما متلوة بحرف يستحق هذا الاعتلال، والحادي عشر: أن لا تكون عينا لما آخره زيادة تختص بالأسماء[١]، وهذه الشروط مجموعة في ألفية ابن مالك بقوله:

مِنْ وَاوٍ أَوْ يَاءٍ بِتَحْرِيْكٍ أَصُلْ * أَلِفاً ابْدِلْ بَعْدَ فَتْحٍ مُتَّصِلْ**
إِنْ حُرِّكَ التَّالِي، وَإِنْ سُكِّنَ كَفْ * إِعْلاَلَ غَيْرِ اللاَّمِ، وَهْيَ لاَ يُكَفْ**
إِعْلاَلُهَا بِسَاكِنٍ غَيْرِ أَلِفْ * أَوْ يَاءِ التَّشْدِيْدُ فِيْهَا قَدْ أُلِفْ**
مِنْ وَاوٍ أَوْ يَاءٍ بِتَحْرِيْكٍ أَصُلْ * أَلِفاً ابْدِلْ بَعْدَ فَتْحٍ مُتَّصِلْ**
وصح عين فَعَلٍ وفَعِلا* ذا أَفْعَلٍ كأغيْدٍ وأحوَلا**
وإِنْ يَبِنْ تفاعُلٌ من افتعَلْ* والعينُ واوٌ سلمَتْ ولم تُعَلّ**
وَإِنْ لِحَرْفَيْنِ ذَا الإِعْلاَلُ اسْتَحَقْ* صُحِّحَ أَوَّلٌ وَعَكْسٌ قَدْ يَحِقْ**
وَعَيْنُ مَا آخِرُهُ قَدْ زِيْدَ مَا * يَخُصُّ الاِسْمَ وَاجِبٌ أَنْ يَسْلَمَا[٢].**

التوجيه الصرفي:

ذكر المبرد لهذه القراءة توجيهين:

أحدهما: أنَّ (سَالَ) من (السيل) والأصل (سَيَلَ) فقلبت الياء ألفاً لتحركها وانفتاح ما قبلها، وتابعه في هذا التوجيه الطبري، إذ يقول: "وقرأ ذلك بعض قراء المدينة: «سال سائل» فلم يهمز سأل، ووجَّهَهُ إلى أنه فعل من السيل"[٣]، والأزهري، إذ يقول: "من قرأ (سَالَ) بغير همز فالمعنى: جَرَى وادٍ بعذاب من الله، من سَالَ يَسيلُ، كأنه قال: سَال وادٍ بعذاب واقع"[٤]، فيكون (السائل) في هذا التوجيه: اسم واد من أودية جهنم[١].

---

[١] ينظر شرح الشافية، (٩٥/٣)، وشرح الأشموني، (١١٥/٤)، وهمع الهوامع، (٤٧٥/٣).

[٢] الألفية، (ص٦٣).

[٣] تفسير الطبري، (٢٤٨/٢٣).

[٤] معاني القراءات، (٨٨/٣).

وذكر هذا الوجه غير واحد من الموجهين منهم الزجاج[٢]، والنحاس[٣]، وابن خالويه[٤]، والمهدوي[٥]، والعكبري[٦].

والثاني: أنَّ أصلها من (سَلْتُ أسال) كـ(خِفْتُ أخاف) وأصل الألف فيه (واو) قلبت ألفاً لتحركها وانفتاح ما قبلها، قال المبرد: "وَقد يُقَال فِي معنى (سأَلت) (سِلْت أَسال) مثل (خِفْت أَخاف) (وهما يتساولان) كَمَا يخْتَلف اللفظان وَالْمعْنَى وَاحِد"[٧]، وهو الذي يفهم من قول النحاس "أن يقال: سال بمعنى سأل، لا أنه منه لأن هذا ليس بتخفيف الهمز، لو كان منه إنما يكون على البدل من الهمز، وذلك بعيد شاذّ"[٨]، وذكره الزجاج[٩]، والمهدوي[١٠]، والعكبري[١١]، وغيرهم.

وقد ذكر العلماء لهذه القراءة وجها آخر، وهو: أنَّ أصل (سَالَ) هو (سَأَلَ)، خففت الهمزة على غير قياس، فأبدلت ألفاً، وهذا التوجيه ذكره الزجاج[١٢]، وابن خالويه[١٣]،

---

[١] ينظر تفسير الطبري، (٢٤٩/٢٣).

[٢] ينظر معاني القرآن وإعرابه، (٢١٩/٥).

[٣] ينظر إعراب القرآن، (٢٠/٥).

[٤] ينظر الحجة في القراءات السبع، (ص ٣٥٢).

[٥] ينظر شرح الهداية، (ص٧٢٧).

[٦] ينظر التبيان في إعراب القرآن، (ص٣٧٧).

[٧] المقتضب، (١٦٧/١).

[٨] إعراب القرآن، (٢٠/٥).

[٩] ينظر معاني القرآن وإعرابه، (٢١٩/٥).

[١٠] ينظر شرح الهداية، (ص٧٢٧).

[١١] ينظر التبيان في إعراب القرآن، (ص٣٧٧).

[١٢] ينظر معاني القرآن وإعرابه، (٢١٩/٥).

[١٣] ينظر الحجة في القراءة السبع، (ص٣٥٢).

والمهدوي[١]، والزمخشري[٢]، والعكبري[٣]، فيكون المعنى على هذين التوجيهين: "سأل سائل من الكفار عن عذاب الله، بمن هو واقع"[٤].

وذكر الأوجه الثلاثة مكي بن أبي طالب، فقال: "قوله تعالى: (سأل) من ترك الهمزة احتمل ثلاثة أوجه:

أحدها: أن يكون من السؤال لكن أبدل من الهمزة ألفا، وهو بدل على غير قياس لكنه جائز حكاه سيبويه وغيره.

والثاني: أن يكون الألف بدلا من واو حكى سيبويه وغيره، سلت تسال لغة بمنزلة خفت تخاف.

والوجه الثالث: أن يكون الألف بدلا من ياء من سال يسيل بمنزلة كال يكيل"[٥].

وأصل الخلاف في توجيه هذه القراءة مبنيٌّ على الخلاف في جواز إبدال الهمزة المتحركة المتحرك ما قبلها، فمن رأى عدم جواز ذلك إلا في الضرورة خرّج (سَالَ) على القلب في العين إمَّا من الياء أو من الواو على القياس، كما هو مذهب المبرد، ومن تبعه، ومن أجاز ذلك على قلّة أجاز الأوجه الثلاثة في التوجيه، كما ذكر مكي، والمهدوي، والعكبري.

الترجيح:

وبعد هذا العرض لتوجيه هذه القراءة ومناقشة مسألتها الصرفية يظهر ــ لي والله أعلم – أنَّ التوجيهين التي قال بهما المبرد هي الأقرب؛ لأنهما متكافآن.

---

[١] ينظر شرح الهداية، (ص٧٢٧).

[٢] ينظر الكشاف، (٦٠٨/٤).

[٣] ينظر التبيان في إعراب القرآن، (ص٣٧٧).

[٤] ينظر تفسير الطبري، (٢٤٩/٢٣).

[٥] مشكل إعراب القرآن، (٧٥٦/٢).

فالأول: يؤيده قراءة ابن عباس (سَال سَيْلٌ) [١]، بمعنى السائل، قال الزمخشري"والسيل مصدر في معنى السائل، كـ(الغور بمعنى الغائر)، والمعنى: اندفع عليهم وادي عذابٍ"[٢].

والثاني: يؤيده قراءة الجمهور، بالإضافة إلى أنهما قياسيان، فالألف في الأول أبدلت من الياء لتحركها وانفتاح ما قبلها، وفي الثاني من الواو لتحركها وانفتاح ما قبلها.

---

[١] الكشاف، (٦٠٨/٤)، وينظر المحتسب، (٣٣٠/٢)، والمحرر الوجيز، (ص١٨٩٥)، وتفسير القرطبي، (٢٧٩/١٨).

[٢] المحتسب، (٣٣٠/٢).

المبحث الثالث: مسائل التقاء الساكنين.

وفيه ثلاث مسائل:

المسألة الأولى: إثبات الساكنين في كلمة واحدة.

قال تعالى: ﴿ قُلْ هَلْ مِن شُرَكَآئِكُم مَّن يَهْدِىٓ إِلَى ٱلْحَقِّ ۚ قُلِ ٱللَّهُ يَهْدِى لِلْحَقِّ ۗ أَفَمَن يَهْدِىٓ إِلَى ٱلْحَقِّ أَحَقُّ أَن يُتَّبَعَ أَمَّن لَّا يَهِدِّىٓ إِلَّآ أَن يُهْدَىٰ ۖ فَمَا لَكُمْ كَيْفَ تَحْكُمُونَ ﴿٣٥﴾ ﴾ [يونس: ٣٥].

وردت في قوله تعالى ﴿ يَهِدِّىٓ ﴾ ست قراءات:

الأولى: قَرَأَ ابْنُ عَامِرٍ وَابْنُ كَثِيرٍ وَوَرْشٌ وَابْنُ مُحَيْصِنٍ (يَهَدِّي) بِفَتْحِ اليَاءِ وَالهاءِ وَتَشْدِيدِ الدَّالِ.

الثانية: قَرَأَ حَفْصٌ وَيَعْقُوبُ وَالْأَعْمَشُ عَنْ أَبِي بَكْرٍ مِثْلَ قِرَاءَةِ ابْنِ كَثِيرٍ، إِلَّا أَنَّهُمْ كَسَرُوا الهَاءَ (يَهِدِّي).

الثالثة: قَرَأَ أَبُو بَكرٍ عَن عَاصِمٍ (يِهِدِّي) بِكَسْرِ اليَاءِ وَالهَاءِ وتشديد الدال.

الرابعة: قَرَأَ أَبُو عَمْرٍو وَقَالُونُ فِي رِوَايَةٍ بَيْنَ الْفَتْحِ وَالْإِسْكَانِ.

الخامسة: قَرَأَ أَهْلُ الْمَدِينَةِ إِلَّا وَرْشًا (يَهْدِّي) بِفَتْحِ الْيَاءِ وَإِسْكَانِ الْهَاءِ وَتَشْدِيدِ الدَّالِ.

السادسة: قَرَأَ حَمْزَةُ وَالكِسَائِيُّ وَخَلَفٌ وَيَحْيَى بنُ وَثَّابٍ وَالأَعمَشُ (يَهْدِي) بِفَتْحِ اليَاءِ وَإِسكَانِ الهاءِ وَتَخفِيفِ الدَّالِ، مِن (هَدَى يَهْدِي)[1].

ذكر أبو جعفر النحاس نَصَّين للمبرد يوجه في أحدهما قراءة أبي عمرو وقالون، فقال: "قال محمد بن يزيد: لا بدّ لمن رام مثل هذا أن يحرّك حركة خفيفة إلى الكسر"، وفي الثاني يوجه قراءة حمزة والكسائي فقال: " قال أبو العباس: لا يُعْرَف هذا[2]، ولكن التقدير أم من

---

[1] ينظر السبعة، (ص٣٢٦)، والتيسير، (ص١٢٢).

[2] يقصد بهذا الكلام أنه لا يعرف في كلام العرب أن يكون (يَهْدِي) بمعنى (يهتدي).

لا يهدي غيره تمّ الكلام، ثم قال: إِلَّا أَنْ يُهْدى استثناء ليس من الأول أي لكنه يحتاج إلى أن يهدى"[١].

قبل أن أناقش رأي المبرد في توجيه القراءة، ينبغي أن أتطرق إلى مسألتين صرفيتين، هما:

الأولى: حكم التقاء الساكنين في كلمة أو كلمتين.

إذا التقى ساكنان في كلمة أو كلمتين وجب التخلص منه إمَّا بحذف أحدهما، أو تحريكه، ويغتفر التقاءهما في أربعة مواضع:

الأول: أنْ يكون أول الساكنين حرف مدَّ أو ياء تصغير، وثانيهما حرف مدغماً في مثله، وهما في كلمة واحده، قال المبرد: "إنَّ حرف المدّ يَقع بعده السَّاكِن المدغم لأَنَّ المدّة عوض من الْحَرَكَة وأَنَّك تعتمد على الحرفين المدغم أَحدُهما فِي الآخر اعتمادةً وَاحِدَة نَحْو قَوْلك دابّة وشابّ"[٢].

الثاني: الكلمة الموقوف عليها، نحو: (قالْ) عند الوقف، قال المبرد: "فَهنّ على الْوَقْف أَلا ترى أَنَّك تَقول واوْ زايْ صادْ فتسكِّن أَواخرها لأَنَّك تُرِيدُ الْوَقْف وَلَوْلَا الْوَقْف لم يجمع بَين ساكنين"[٣].

الثالث: عند سرد الكلمات نحو: (جيمْ، ميمْ...).

الرابع: همزة الوصل المفتوحة إذا سبقت بهمزة استفهام، لا تحذف حتى لا يلتبس الاستفهام بالخبر، بل تقلب ألفاً أو تسهل بين الهمزة والألف[٤].

الثانية: وزن «افتعل»، يأتي هذا الوزن في العربية غالبا لخمسة معاني:

---

[١] إعراب القرآن، (١٤٧/٢).

[٢] المقتضب، (١٨٣/١)، وهو: أنَّ (يَهْدِي) بمعنى (يهتدي)،

[٣] المرجع نفسه، (٢٣٦/١).

[٤] ينظر شرح الشافية، (٢١٩/٢)، وشذا العرف، (ص١٤٨)، والقول الفصل في الإعلال والإبدال، (١٧٨-١٧٩).

أحدها: الدلالة على المطاوعة، فهو يطاوع الثلاثي، نحو: (جمعته فاجتمع)، وبناء «أفعل»، نحو: (أنصفته فانتصف)، وبناء «فعَّل»، نحو: (عدَّلت الرمح فاعتدل).

وثانيها: الدلالة على الاتخاذ، نحو: (اشتوى، واختتم).

وثالثها: الدلالة على التشارك، نحو: (اجتوروا، واشتوروا).

ورابعها: الدلالة على التصرف باجتهاد ومبالغة، نحو: (اكتسب، واكتتب).

وخامسها: الدلالة على الاختيار، نحو: (انتقى، واصطفى، واختار).

وقد يأتي بمعنى الثلاثي، وهو قليل، نحو: (كسب، واكتسب، وكحل، واكتحل، ورقى، وارتقى)[١].

التوجيه الصرفي:

توجيه القراءات الخمس الأُوَل:

اتفق العلماء على أنَّ أصل (يهدِّي) في هذه القراءات الخمس (يهتدي) ثمَّ أبدلت تاء الافتعال دالاً وأدغمت في الدال الثانية، إلا أنَّ التوجيه يختلف في حركة الهاء[٢].

ففي القراءة الأولى: نقلت حركة تاء الافتعال إلى الهاء الساكنة قبلها، ثمَّ أجري الإدغام فأصبحت (يَهَدِّي).

وفي الثانية: سلبت حركة تاء الافتعال ثمَّ أجرى الإدغام، فالتقى الساكنان (فاء المضارع والدال المبدلة من تاء الافتعال) فكسر أولهما وهو (الهاء) فأصبحت (يَهِدِّي)، ويرى ابن عطية أنّ كسرت الهاء، من الإتباع بكسرة الدال.

---

[١] ينظر شرح ابن عقيل، (٢٦٤/٤)، ودروس التصريف، (ص٧٦).

[٢] ينظر معاني للأخفش، (ص٤٣٤)، وتفسير الطبري، (٩٧٩/١٢)، ومعاني القرآن وإعرابه، (١٩/٣)، وإعراب القرآن للنحاس، (١٤٧/٢)، والحجة في القراءات السبع، (ص١٨١)، والكشاف، (٣٤٦/٢)، وشرح الهداية، (ص٥٢٨).

وفي الثالثة: اعتراها ما اعترى القراءة الثانية إلا أنّ فيها إتباع حركة الياء لحركة الهاء، فأصبحت (يِهِدِّي).

والرابعة: اعتراها ما اعترى الأولى، إلا أنهم اختلسوا الحركة، فجعلوها بين الفتح والإسكان، فصارت (يَهْدِّي) باختلاس الحركة، "إذ ليست بأصلية في الهاء، وكره أن يسكن الهاء فيجمع بين ساكنين"[١].

وفي الخامسة: سلبت حركة تاء الافتعال ثمَّ أجرى الإدغام، فالتقى الساكنان (فاء المضارع والدال المبدلة من تاء الافتعال) فبقيا على أصلهما، وهذا الذي أنكره المبرد، وتبعه في ذلك الزجاج والنحاس، قال الزجاج "قرأ بعضهم (أَمَّنْ لَا يَهْدْي) بإسْكان الهاءِ والدال، وهذه القراءة مَرْوِيَة إلا أن اللفظ بها ممتنع، فلست أدري كيف قرئ بها وهي شاذَّة[٢]" وقال النحاس "والقراءة الثانية التي رواها قالون عن نافع يحكي فيها الجمع بين ساكنين وهذا لا يجوز ولا يقدر أحد أن ينطق به"[٣]، وهذا الإنكار من المبرد ومن تبعه مبني على القاعدة الصرفية التي تقدم ذكرها، فلما لم يكن هذا الموضع من المواضع التي يغتفر فيها التقاء الساكنين أنكروا القراءة، وهذا لا يسلم لهم؛ لأن القراءة سنة متواترة، وهي سابقة على القواعد الصرفية، فكان لزاما أن تحكم القراءات القواعد، لا أن تحكم القواعد القراءات، والله أعلم.

توجيه قراءة حمزة والكسائي:

يرى المبرد أنَّ (يَهْدِي) فعل مضارع من (هدى) على وزن «فَعَلَ» مفتوح الفاء والعين، وليست بمعنى (يَهْتَدي)، وذكر هذا التوجيه القرطبي[٤]، والبيضاوي[٥]، وأبو حيان[٦].

---

[١] شرح الهداية، (ص٥٢٨).

[٢] معاني القرآن وإعرابه، (١٩/٣).

[٣] إعراب القرآن، (١٤٧/٢).

[٤] ينظر المرجع نفسه.

[٥] ينظر تفسير البيضاوي، (١١٢/٣).

[٦] ينظر البحر المحيط، (٥٦/٦).

وقد خرج العلماء هذه على وجه آخر وهو: أنَّ (يَهْدِي) بمعنى (يهتدي)، وهذا قول منسوب إلى الكسائي والفراء[١]، وتبعهما الزمخشري[٢]، وذكره المهدوي[٣]، والقرطبي[٤]، قال الزمخشري: "يقال: هداه للحق وإلى الحق فجمع بين اللغتين: ويقال: هدى بنفسه بمعنى اهتدى، كما يقال: شرى بمعنى اشترى"[٥].

وأصل الخلاف في توجيه هذه القراءة مبني على مجيء وزن «افْتَعَل» بمعنى الثلاثي، فمن رأى ذلك على قلة أنه سمع في (هدَى) أجاز أن يكون (يَهْدي) بمعنى (يَهْتَدِي) كما هو رأي الكسائي والفراء ومن تبعهما، ومن لم ير أنه سمع في (هَدى) أنكر أن يكون (يَهْدي) بمعنى (يهْتَدي)، كما هو رأي المبرد.

الترجيح:

يظهر لي في القراءة التي أنكرها المبرد وهي قراءة أَهْلُ الْمَدِينَةِ إِلَّا وَرْشًا (يَهْدِّي) بِفَتْحِ الْيَاءِ وَإِسْكَانِ الْهَاءِ وَتَشْدِيدِ الدَّالِ وجهٌ يدخلها فيما يغتفر في التقاء الساكنين، وهو أنَّ القارئ عامل الهاء معاملة الألف، لتجاورهما في المخرج، فيصبح من الساكنين الذين أولهما حرف مدٍّ، وقد عوملت الهاء معاملة الألف في غير هذا الموضع، قال ابن جني" أما "عليهِمِي" فطريقه: أنه كسرت الهاء لوقوع الياء قبلها ساكنة وضعف الهاء، فأشبهت لذلك الألف، لا سيما وهي تجاورها في المخرج.... فكما أن الياء الساكنة إذا وقعت قبل الألف قلبتها ياء، نحو قولك في تحقير كتاب: كُتيِّب، كذلك كسرت الهاء، فكان انكسار الهاء للياء قبلها تغييرًا لحقها لها، كما أن انقلاب الألف ياء لمكانها تغيير لحقها من أجلها"[٦]، فإذا أشبهت الهاء الألف وهي متحركة فلأنْ تشبهها وهي ساكنة أَوْلَى.

---

[١] ينظر إعراب القرآن للنحاس، (١٤٧/٢)، وحجة القراءات، (ص٣٣٢).

[٢] ينظر الكشاف، (٣٤٦/٢).

[٣] ينظر شرح الهداية، (ص٥٢٨).

[٤] ينظر تفسير القرطبي، (٣٤٢/٨).

[٥] الكشاف، (٣٤٦/٢).

[٦] المحتسب، (٤٤/١).

وأمَّا في قراءة حمزة والكسائي، فالقول ما قاله المبرد، لكونه كثيراً في كلام العرب، قال الطبري: "لِأَنَّ (يَهْدِي) بِمَعْنَى (يُهْتَدَى) قَلِيلٌ فِي كَلَامِ العَرَبِ غَيْرُ مُسْتَفِيضٍ"[1].

[1] تفسير الطبري، (٢١٨/١٤).

المسألة الثانية: الفعل المسند إلى ضمير الرفع المتحرك.

قال تعالى: ﴿ وَقَرْنَ فِي بُيُوتِكُنَّ وَلَا تَبَرَّجْنَ تَبَرُّجَ الْجَاهِلِيَّةِ الْأُولَىٰ ﴿٣٣﴾ ﴾ [الأحزاب: ٣٣].

وردت في قوله تعالى: ﴿ وَقَرْنَ ﴾ قراءتان:

الأولى: قراءة عاصم ونافع «وقَرْنَ» بالفتح.

الثانية: قراءة الجمهور «وقِرْنَ» بكسر القاف[١].

ذكر أبو جعفر النحاس في معاني القرآن توجيهاً للمبرد في قراءة الكسر لهذه الآية إذ يقول: "قال محمد بن يزيد: (هو من قررت في المكان أقرُّ، والأصل: واقرِرْنَ، جاء على لغة من قال في (مَسِسْتُ): مِسْتُ، حذفت الراء الأولى وألقيت حركتها على القاف، فصار (وَقِرْنَ)"[٢].

ونسب هذا الرأي للمبرد أيضاً ابن عطية في المحرر الوجيز بقوله: "ويصح أن تكون من القرار وهو قول المبرد"[٣].

قبل أن أناقش رأي المبرد في هذه القراءة أذكر الأوجه الصرفية عند الصرفيين الواردة في الفعل المضعف المسند إلى ضمير الرفع المتحرك[٤].

أولاً: أجازوا في الفعل الماضي والمضارع والأمر مفتوح العين ومضمومها وجهين هما:
١- الإتمام نحو ظَلِلْتُ وظَلِلنَا وظَلِلْن.
٢- حذف العين ونقل حركتها إلى ما قبلها نحو ظِلْتُ.

---

[١] ينظر السبعة، (ص٥٢١- ٥٢٢)، والنشر، (٣٤٨/٢).
[٢] معاني القرآن، (٣٤٦/٥).
[٣] المحرر الوجيز، (ص١٥١١)، ولم أجدها في كتبه ولعله في كتابه (احتجاج القراء)
[٤] ينظر توضيح المقاصد والمسالك، (١٦٣٦/٣)، والتصريح بمضمون التوضيح، (٧٥٤/٢)، والنحو الوافي، (٨٠١/٤).

وزادوا في الماضي وجهاً ثالثا، وهو حذف العين من غير نقل حركتها، وتبقى الفاء مفتوحة نحو ظَلْتُ.

وأوجبوا في الماضي مفتوح العين الإتمام نحو: (رَدَدْتُ)، وأجازوا الحذف مع النقل في المضارع والأمر إلا أن الحذف فيهما قليل.

التوجيه الصرفي:

توجيه قراءة الكسر:

في هذه الآية ذهب المبرد إلى أن الفعل (قَرْنَ) فعل أمر من القرار وهو السكون والاستقرار، وهو من (قَرَّ)، يَقِرُّ)، بفتح العين في الماضي وكسرها في المضارع، وهي اللغة الفصيحة لباب (فَعَلَ يَفْعِلُ) كما أشار إلى ذلك السمين الحلبي[1]، وقد اختار المبرد الوجه الثاني، وهو حذف العين، ونقل حركتها إلى الحرف الذي قبله.

وأصل الفعل عنده (اقْرِرْنَ) بكسر الراء، على لغة من قال (فَعِلَ يَفْعَل)، سكنت اللام لاتصالها بنون النسوة فحذفت الرَّاء الأولى – العين – تخفيفاً لاستثقال التضعيف، ونقلت حركتها إلى القاف قبلها، ثمَّ استغني عن همزة الوصل لتحرك القاف، فصار الفعل (قِرْنَ) بزنة «فِلْنَ».

وسبقه إلى هذا القول الفراء بقوله: "ومن العرب من يقول: (واقرِرْنَ فِي بيوتكُنّ)، فلو قَالَ قائل: (وقِرنَ) بكسر القاف يريد: (واقررن) بكسر الرَّاء فيحوّل كسرة الرَّاء إِذَا سقطت إلى القاف كَانَ وجهًا، ولم نَجد ذَلِكَ فِي الوجهين جَميعًا مستعملًا فِي كلام العرب إلا في فَعَلْتُ وفَعَلْتُم وفَعَلْن فأمّا فِي الأمر والنهي المستقبل فلا، إلا أنا جَوَّزْنَا ذَلِكَ لأن اللام فِي

[1] ينظر الدر المصون، (١٢٠/٩).

النسوة ساكنة فِي فعلن ويفعلن فجازَ ذَلِكَ، وقد قَالَ أعرابيّ من بني نُمَيْر: يَنْحَطْنَ من الجَبَل يريد: ينحططن. فهذا يقوّي ذَلِكَ"[١].

وتبعهم بذكر هذا الوجه ابن جرير الطبري حيث يقول: "وإن كان من القرار، فإن الوجه أن يقال: (أقررن)؛ لأن من قال من العرب: (ظِلْتُ أفعل كذا، وأحست بكذا، فأسقط عين الفعل، وحول حركتها إلى فائه في (فعل وفعلنا وفعلتم"[٢].

وجوز هذا الوجه السمين الحلبي بقوله: "ويجوز أن تكون هذه القراءة مشتقة من القرار"[٣].

وهذا التوجيه للمبرد ومن سبقه على لغة من يحذف أول المثلين، والعلة عندهم فيها هي ثقل التضعيف ومشابهة المضاعف بالمعتل.

وهذا ما ذهب إليه سيبويه بقوله: "وإذا كان في موضعٍ يحتملون فيه التضعيف لكراهية التحريك، حذفوا"[٤].

وعلل المبرد ذلك بقوله: "وَاعْلَم أَنَّ التَّضْعِيف مستثقل، وأَنَّ رَفْع اللِّسَان عَنهُ مرّة وَاحِدَة، ثمّ العودة إِلَيْهِ لَيْسَ كرفع اللِّسَان عَنهُ، وَعَن الْحَرْف الَّذِي من مخرجه وَلَا فصل بَينهمَا فَلذَلِك وَجب"[٥].

إلا أن سيبويه ذكر شذوذ هذا الوجه بقوله: "وليس هذا النحو إلا شاذاً"[٦].

---

[١] معاني القرآن للفراء، (٣٤٢/٢).
[٢] تفسير الطبري، (٩٦/١٩).
[٣] ينظر الدر المصون، (١٢٠/٩).
[٤] الكتاب، (٤٢٢/٤).
[٥] المقتضب، (٢٤٥/١).
[٦] الكتاب، (٣٢٢/٤).

وكذلك المبرد الذي وجَّه هذه الآية على هذا الوجه يقول: "وليس ذلك بجيد ولا حسن"[١].

وعلَّق ابن جنِّي على هذا الوجه من هذه اللغة بعد أن ساق عدداً من الأمثلة بقوله: "وهذا كله لا يقاس عليه"[٢].

وهذا التوجيه على هذا الوجه يؤخذ على المبرد؛ لأنه وجه القراءة على وجهٍ شاذ، وليس بجيد كما يقول.

وذهب أبو عبيد في مجاز القرآن إلى أن قراءة الكسر من الوقار بقوله: "«وَقِرْنَ فِي بُيُوتِكُنَّ» القاف مكسورة لأنها من وَقَرْتَ تَقِرَ، تقديره وزنت تزن ومعناه من الوقار"[٣]، وهو اختيار الفراء إذ يقول فيه: "قوله: (وَقِرْنَ فِي بُيُوتِكُنَّ) من الوقار، تَقُولُ للرجل: قد وَقَرَ فِي منزله يقر وُقورًا"[٤].

وأصله: (اوقِرْنَ من وَقَرَ يَقِرُ)، مثل: (وعد يعد)، وأصل (يَقِرُّ، يَوْقِرُ)، كما أن أصل: (يعد يوعد)، فلما وقعت الواو بين ياء وكسرة حذفت، وأصل(وقرن، واوقرن) فحذفت الواو واستغنى عن ألف الوصل لتحرك القاف، فصار الابتداء بقاف مكسورة، ووزنُه على هذا «عِلْنَ».

وقد اختار هذا الوجه الطبري[٥]، والزجاج[٦]، ومكي بن أبي طالب[٧].

---

[١] المقتضب، (٢٤٥/١).
[٢] الخصائص، (٤٤١/٢).
[٣] مجاز القرآن، (١٣٧/٢).
[٤] معاني القرآن، (٣٤٢/٢).
[٥] ينظر تفسير الطبري، (٩٠/١٩).
[٦] ينظر معاني القرآن وإعرابه، (٢٢٥/٤).
[٧] ينظر الكشف والبيان، (١٩٧/٢).

توجيه قراءة الفتح:

لحن المبرِّد قراءة الفتح كما ذكر أبو جعفر النحاس ذلك في معاني القرآن بقوله: "قال: ومن قرأ (وقَرْنَ) فقد لحن"[١].

وسبق المبرد في هذا جماعة من أهل العربية فزعم أبو حاتم أنه لا مذهب له في كلام العرب وزعم أبو عبيد أن أشياخه كانوا ينكرونه من كلام العرب[٢].

وهذا لا يُسلَّمُ للمبرد ولا لمن سبقه وذلك لأمرين هي:

الأول: أنها قراءة سبعية متواترة.

الثاني: أنها لغة أهل الحجاز كما بيَّن ذلك أبو جعفر النحاس في إعراب القرآن بقوله: "أما في قول أبي عبيد إن أشياخه أنكروه ذكر هذا في كتاب القراءات فإنه قد حكى في الغريب المصنف نقض هذا حكي عن الكسائي أن أهل الحجاز يقولون قررت في المكان أقر والكسائي من أجل مشايخه ولغة أهل الحجاز هي اللغة القديمة الفصيحة"[٣].

وقد ذكر العلماء لقراءة الفتح ثلاث توجيهات:

الأول: أنها لغة من (قررن في المكان)، يقال فيها: (قَرَرْتُ في المكان أَقَرّ)، حكاها الكسائي كما ذكرنا فيكون الأصل: (وقررن في بيوتكن).

وبناء على ذلك فيكون الفتحُ منْ وجهين:

أحدهما: أنه أمرٌ من قَرِرْتُ - بكسرِ الراءِ الأولى في المكان أَقَرُّ به بالفتح فاجتمع راءان في أقررن، فحُذِفت الثانيةُ تخفيفاً ونُقِلَتْ حركةُ الراء الأولى إلى القاف، فحُذفت همزةُ الوصلِ

---

[١] معاني القرآن، (٥/ ٣٤٦).

[٢] إعراب القرآن للنحاس، (٣/ ٣١٣-٣١٤).

[٣] إعراب القرآن للنحاس، (٣/ ٣١٣-٣١٤).

استغناءً عنها فصار قَرْن، ووزنُه على هذا: «فَعْن»؛ وهو اختيار ابن جرير الطبري وذلك بقوله: "كأن من قرأ ذلك كذلك حذف الراء الأولى من أقررن، وهي مفتوحة، ثم نقلها إلى القاف، كما قيل: ﴿ فَظَلْتُمْ تَفَكَّهُونَ ﴿٦٥﴾ ﴾ [الواقعة: ٦٥]، وهو يريد فظللتم، فأسقطت اللام الأولى، وهي مكسورة، ثم نقلت كسرتها إلى الظاء"[١]، فيكون المحذوفَ في هذا الوجه هو اللامُ لأنه حَصَلَ به الثقلُ؛ وهو اختيار أبي عبيدة كذلك في مجاز القرآن[٢].

وقيل: "المحذوفُ الراءُ الأولى؛ لأنه لَمّا نُقِلَتْ حركتُها بقيَتْ ساكنةً، وبعدها أخرى ساكنةٌ فحُذِفَتِ الأولى لالتقاءِ الساكنين، ووزنُه على هذا: فَلْنَ؛ فإنَّ المحذوفَ هو العين[٣].

الثاني: أن هذه القراءة مشتقة من (قررت به عينا أقرُ) وليس المعنى على هذا، لم يؤمرن بأن تقر أعينهن في بيوتهن، إنما أمرن بالقرار والسكون في بيوتهن، وترك التبرج، أو بالوقار في بيوتهن، فهذا هو المعنى الذي عليه التفسير، وهو المفهوم في الآية[٤].

الثالث: أنها أمرٌ مِنْ قارَ يَقار كما ذكره أبو الفتح الهمذاني في كتاب التبيانُ[٥]، كـ(خاف يخافُ) إذا اجتمع، ومنه «القارَةُ» لاجتماعِها، فحُذِفت العين لالتقاء الساكنين فقيل: قَرْنَ كخَفْنَ. ووزنُه على هذا أيضاً فَلْن،..... وهو وجه حسن برئ من التكلف...لولا أن المعنى على الأمر بالاستقرار لا بالاجتماع"[٦].

---

[١] تفسير الطبري، (١٩/٩٠).

[٢] مجاز القرآن، (٢/١٣٧).

[٣] الدر المصون، (٩/١٢٠).

[٤] الكشف لمكي بن أبي طالب، (٢/١٩٧).

[٥] ينظر أبو حيان في البحر المحيط، (٧/٢٢٣).

[٦] الدر المصون، (٩/١٢٢).

الترجيح:

وبعد هذا العرض لأوجه هاتين القراءتين، تبيَّن لي الآتي:

الأول: أن الفعل (قرن) فعل أمر من الثبوت والاستقرار وذلك لأنه جاء على مشهور اللغة وجمع بين قراءتي الكسر والفتح، وجاء على تفسير الآية.

الثاني: أن قراءة الفتح قراءة صحيحة وليست بلحن خلافاً لما ذهب إليه المبرد، بل هي لغة من التوجيه الذي ذهب إليه.

المسألة الثالثة: التقاء الساكنين في كلمتين.

قال تعالى: ﴿ وَإِذْ قَالَ عِيسَى ٱبْنُ مَرْيَمَ يَٰبَنِيٓ إِسْرَٰٓءِيلَ إِنِّي رَسُولُ ٱللَّهِ إِلَيْكُم مُّصَدِّقًا لِّمَا بَيْنَ يَدَيَّ مِنَ ٱلتَّوْرَىٰةِ وَمُبَشِّرًۢا بِرَسُولٍ يَأْتِي مِنۢ بَعْدِى ٱسْمُهُۥٓ أَحْمَدُ ۖ فَلَمَّا جَآءَهُم بِٱلْبَيِّنَٰتِ قَالُوا۟ هَٰذَا سِحْرٌ مُّبِينٌ ﴿٦﴾ ﴾ [الصف: ٦].

وردت في قوله تعالى: ﴿ بَعْدِى ٱسْمُهُۥٓ ﴾ قراءتان:

الأولى: قراءة أبي جعفر ونافع وابن كثير وأبي عمرو بفتح ياء (بَعْدِيَ).

الثانية: قراءة ابن عامر وحفص عن عاصم وحمزة والكسائي بإسكان يائها، وروي عن حمزة والكسائي حذف الياء من اللفظ والخط[(١)].

ذكر الرازي في مفاتيح الغيب توجيهاً يُذْكَرُ عن المبرد يوجه فيه قراءة إسكان الياء فقال: "فَمَنْ أَسْكَنَ فِي قوله: مِنْ بَعْدِي اسْمُهُ حذف الياء من اللفظ لالتقاء الساكنين، وهما الْيَاءَ وَالسِّينَ مِنَ اسْمِهِ، قَالَهُ الْمُبَرِّدُ وَأَبُو عَلِيٍّ"[(٢)].

قبل أن أناقش رأي المبرد في توجيه القراءة ينبغي أن أتطرق إلى مسألتين هما:

الأولى: حركة ياء المتكلم، "يجوز في ياء المتكلم الفتح والإسكان، والإسكان هو الأصل الأول؛ لأن الأصل في كل مبنيّ أن يكون بناؤه على السكون، والفتح هو الأصل الثاني؛ لأن الأصل في المبني الذي وضع على حرف واحدٍ أن يكون متحركاً، والفتح أخف الحركات، ومع جواز الإسكان والفتح فيها، فالإسكان أكثر وأشهر، وإنما يجب الفتح إذا كان قبلها ساكن"[(٣)].

---

(١) ينظر التيسير، (ص٢١٠).

(٢) التفسير الكبير، (٢٩ / ٥٢٨).

(٣) عدَّة السالك، (١٧٥/٣)، وينظر شرح التسهيل، (٢٨١/٣)، وأوضح المسالك، (١٧٥/٣)، وحاشية الصبان على شرح الأشموني، (٨٨٦/٢).

الثانية: التقاء الساكنين، إذا التقى الساكنان وجب التخلص منه، إما بحذف أحدهما أو بتحريكه، والحذف إمَّا أن يكون في اللفظ والخط، وذلك إذا كانا في كلمة واحدة، أو في اللفظ دون الخط، إذا كانا في كلمتين[١].

التوجيه الصرفي:

اتفق العلماء في توجيه قراءة ابن عامر وحفص وحمزة والكسائي بإسكان الياء، أنها محذوفة من اللفظ لالتقاء الساكنين، ولكنها ثابتة في الكتابة[٢].

فالقارئ لَمَّا سكَّنَ ياء المتكلم، التقت مع السين الساكنة، لأنَّ همزة الوصل ساقطة في درج الكلام، فحذف ياء المتكلم في اللفظ دون الخط، لأنهما التقيا في كلمتين.

وأما قراءة أبي جعفر ونافع وابن كثير وأبي عمرو بفتح ياء (بَعْدِيَ)، فعلى الأصل الثاني الذي هو جواز فتح ياء المتكلم.

وأما الرواية عن حمزة والكسائي بحذف الياء، فعلى الحذف في اللفظ والخط، تنزيلا للكلمتين في الوصل منزلة كلمة واحدة، قال النحاس: "وكذا (ومبشرا برسول يأتي من بعدي اسمه أحمد) هذه قراءة أهل المدينة وأبي عمرو وابن كثير، وقراءة ابن محيصن وحمزة والكسائي من بعد اسمه أحمد حذف الياء في الوصل لسكونها وسكون السين بعدها[٣]، وقال ابن خالويه: "قوله تعالى: (من بعدي اسمه أحمد) يقرأ بفتح الياء وإسكانها، فالحجة لمن فتح التقاء الساكنين، سكونها وسكون السين، والحجة لمن اسكنها استثقال الحركة فيها"[٤].

---

[١] ينظر شذا العرف، (ص١٤٧)، والقواعد والتطبيقات في الإعلال والإبدال، (ص١٨١).

[٢] ينظر معاني القرآن للزجاج، (١٦٧/٥)، وإعراب القرآن للنحاس، (٢٧٧/٤)، والحجة في القراءات السبع، (ص٣٤٥).

[٣] إعراب القرآن للنحاس، (٢٧٧/٤).

[٤] الحجة في القراءات السبع، (ص٣٤٥).

الخاتمة

الحمد لله الذي بنعمته تتم الصالحات، فله الحمد وله الشكر على نعمه الكثيرة والتي من أشرفها نعمة العلم، ومن نعم العلم العيش مع كتاب الله وقراءاته، ومعرفة توجيهاتها، ثم الصلاة على أفضل من تكلم بالعربية، سيدنا محمد وعلى آله وصحبه وسلم تسليماً كثيراً.

وبعد ....

فهذه أبرز النتائج التي وفقني الله للوقوف عليها من خلال هذا البحث وهي :

١- أن القراءات القرآنية تعد مصدراً من مصادر المبرد في الاحتكام إليها عند التقعيد، أو الاحتكام إليها عند الاحتجاج اللغوي والاستشهاد النحوي.

٢- أن المبرد في كثير من التوجيهات كان متأثرا بمن سبقه فيها، وكان تأثره بالفراء في الآيات المدروسة أكثر من غيره، ومن ذلك توجيه قوله تعالى: ﴿ وَٱلسَّارِقُ وَٱلسَّارِقَةُ فَٱقْطَعُوٓاْ أَيْدِيَهُمَا ﴾ [المائدة: ٣٨]، فهما يريان أن «السارقُ» مبتدأ، وجملة «فاقطعوا» الخبر، والعلة عنده في دخول الفاء على الخبر، هي تضمّن المبتدأ معنى الشرط لدلالته على العموم[١].

ومنها توجيه قوله تعالى: ﴿ إِنِّي جَزَيْتُهُمُ ٱلْيَوْمَ بِمَا صَبَرُوٓاْ أَنَّهُمْ هُمُ ٱلْفَآئِزُونَ ﴿١١١﴾ ﴾ [المؤمنون: ١١١]، في قراءة من فتح همزة (أنهم)، فهما يريان أن «أنّ» إنما فتحت؛ لوقوعها موقع المفعول الثاني لجزيتهم، والتقدير: «إني جزيتهم اليوم بصبرهم الفوز»؛ لأن جزى من الأفعال التي تتعدى إلى مفعولين[٢].

ومنها توجيه قوله تعالى: ﴿ لَّا تَخَٰفُ دَرَكًا وَلَا تَخْشَىٰ ﴿٧٧﴾ ﴾ [طه: ٧٧]، في قراءة من قرأ (تَخَف) بالجزم، فهما يريان أن «تخف» مجزومٌ لوقوعه في جواب الأمر، والتقدير: «إن تضرب طريقاً يبساً لا تخف»[٣].

---

[١] ينظر معاني القرآن، (٣٠٦/١)، والكامل، (٤٨١/٢)، وإعراب القرآن للنحاس (٢٦٧/١).

[٢] ينظر مشكل إعراب القرآن، (٥٠٦/٢)، ومعاني القرآن، (٢٤٣/٢).

[٣] معاني القرآن، (٢/ ١٨٧).

٣- أن المبرد قد أثر فيمن بعده، وخاصة في تلاميذه كالزجاج فهو يتبع شيخه في تلحين قوله تعالى: ﴿أَمَّن لَّا يَهِدِّيٓ إِلَّآ أَن يُهْدَىٰ ﴿٣٥﴾﴾ [يونس: ٣٥]، في قراءة من قرأ (يَهْدِّي) بسكون الهاء وتشديد الدال إذ يقول: "قرأ بعضهم (أَمَّنْ لَا يَهْدْي) بإسْكان الهاءِ والدال، وهذه القراءة مَرْوِيَة إلا أن اللفظ بها ممتنع، فلست أدري كيف قرئ بها وهي شاذَّة"[(١)].

٤- أن كتب المبرد تعد من أهم مصادر أهل الأندلس في توجيه القراءات، ويظهر ذلك أن غالب توجيهاته في كتبهم، كابن زنجلة وابن عطية وأبي حيان، وغيرهم.

٥- أن المبرد يتمسك بالقاعدة النحوية والصرفية، ولو على حساب القراءات تضعيفها أو تلحينها.

٦- أن حمل القرآن عند المبرد على أشرف الوجوه من أسباب رده لبعض القراءات، ويدل على ذلك رده لقراءة الجر في قوله تعالى: ﴿وَٱتَّقُواْ ٱللَّهَ ٱلَّذِى تَسَآءَلُونَ بِهِۦ وَٱلْأَرْحَامَۚ﴾ [النساء:١]، فقال: "والقرآن إنما يحمل على أشرف المذاهب"[(٢)].

٧- أن المبرد لم يسر على منهج واحد في التعامل مع القراءات.

٨- أن المبرد يخطئ الوجه اللغوي في بعض القراءة وليس ذات القراءة، ويدل على ذلك رأيه في توجيه قوله تعالى: ﴿هَٰٓؤُلَآءِ بَنَاتِى هُنَّ أَطْهَرُ لَكُمْۖ ﴿٧٨﴾﴾ [هود: ٧٨]، في قراءة من نصب (أطهر)، فهو ينكر أن يكون أطهر حالا لهؤلاء ولذلك رده، ويدل على أنه رد الوجه لا القراءة ما روي عنه أنه وجه الآية بتوجيه الآخر، وهو أن (هؤلاء) مبتدأ، (وبناتي هن) مبتدأ وخبر، في موضع خبر هؤلاء[(٣)].

---

(١) ينظر معاني القرآن وإعرابه، (١٩/٣)، والحجة في القراءات السبع، (ص٤٥٨، ٤٥٩).

(٢) الكامل، (٣١/٣).

(٣) ينظر المحرر الوجيز، (ص٩٦٢)، والبحر المحيط، (٢٤٧/٥).

٩- محاكمة المبرد في تعامله للقراءات لتسبيع ابن مجاهد من قِبل المتأخرين، لا يقبل لأنه عاش قبل التسبيع.

التوصيات:

وفي ختام هذا البحث أرى أن أوصي بالآتي :

١-أن تهتم الأبحاث اللغوية في الدراسات العليا بالقراءات القرآنية.

٢- أن يستشهد اللغويون بالقراءات القرآنية في دراساتهم اللغوية.

٣-دراسة مناهج المتقدمين في تعاملهم مع القراءات ، فهذا يثري المكتبة اللغوية بها.

٤-تدريس مادة توجيه القراءات في الدراسات العليا اللغوية.

٥- حصر القراءات القرآنية التي ردَّها النحاة ، ودراسة دوافع ردهم لها.

وختاما، أشكر الله على نعمة التوفيق والانتهاء من هذا البحث، وصلى الله على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين.

الفهارس الفنية

فهرس الآيات.

ت	الآية	الصفحة
○	﴿ وَإِذْ قَالَ مُوسَىٰ لِقَوْمِهِۦ يَٰقَوْمِ إِنَّكُمْ ظَلَمْتُمْ أَنفُسَكُم بِٱتِّخَاذِكُمُ ٱلْعِجْلَ فَتُوبُوٓاْ إِلَىٰ بَارِئِكُمْ فَٱقْتُلُوٓاْ أَنفُسَكُمْ ذَٰلِكُمْ خَيْرٌ لَّكُمْ عِندَ بَارِئِكُمْ فَتَابَ عَلَيْكُمْ ۚ إِنَّهُۥ هُوَ ٱلتَّوَّابُ ٱلرَّحِيمُ ﴿٥٤﴾ ﴾ [البقرة: ٥٤].	٢٩، ٣٥، ١٧٢
○	﴿ وَلَوْ يَرَى ٱلَّذِينَ ظَلَمُوٓاْ إِذْ يَرَوْنَ ٱلْعَذَابَ أَنَّ ٱلْقُوَّةَ لِلَّهِ جَمِيعًا وَأَنَّ ٱللَّهَ شَدِيدُ ٱلْعَذَابِ ﴿١٦٥﴾ ﴾ [البقرة: ١٦٥].	٣٣، ٧٥، ٧٦، ٧٧، ٧٨، ٧٩
○	﴿ لَّيْسَ ٱلْبِرَّ أَن تُوَلُّواْ وُجُوهَكُمْ قِبَلَ ٱلْمَشْرِقِ وَٱلْمَغْرِبِ وَلَٰكِنَّ ٱلْبِرَّ مَنْ ءَامَنَ بِٱللَّهِ وَٱلْيَوْمِ ٱلْأَخِرِ ﴾ [البقرة: ١٧٧].	٢٥، ٣٢، ٨٠، ٨٢.
○	﴿ وَلَٰكِنَّ ٱلْبِرَّ مَنِ ٱتَّقَىٰ ۗ ﴿١٨٩﴾ ﴾ [البقرة: ١٨٩]-	- ٨٢ -
○	﴿ حَتَّىٰ يَقُولَ ٱلرَّسُولُ وَٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ مَعَهُۥ مَتَىٰ نَصْرُ ٱللَّهِ ﴿٢١٤﴾ ﴾ [البقرة: ٢١٤]،	- ١٨ -
○	﴿ وَٱنظُرْ إِلَى ٱلْعِظَامِ كَيْفَ نُنشِزُهَا ﴿٢٥٩﴾ ﴾ [البقرة: ٢٥٩]	- ١٧ -
○	﴿ نُوحِيهِ إِلَيْكَ ﴿٤٤﴾ ﴾ [آل عمران: ٤٤]،	- ٩٦ -
○	﴿ يُبَشِّرُكِ بِكَلِمَةٍ مِّنْهُ ﴿٤٥﴾ ﴾ [آل عمران: ٤٥]	٩٥، ٩٦
○	﴿ يَخْلُقُ مَا يَشَآءُ ۚ ﴿٤٧﴾ ﴾ [آل عمران: ٤٧]،	- ٩٦ -
○	﴿ وَيُعَلِّمُهُ ٱلْكِتَٰبَ وَٱلْحِكْمَةَ وَٱلتَّوْرَىٰةَ وَٱلْإِنجِيلَ ﴿٤٨﴾ ﴾ [آل عمران:٤٨].	٩٥، ٩٦
○	﴿ إِنَّ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ وَمَاتُواْ وَهُمْ كُفَّارٌ فَلَن يُقْبَلَ مِنْ أَحَدِهِم مِّلْءُ ٱلْأَرْضِ ذَهَبًا وَلَوِ ٱفْتَدَىٰ بِهِۦ ۗ ﴿٩١﴾ ﴾ [آل عمران: ٩١].	- ٧٩ -
○	﴿ وَكَأَيِّن مِّن نَّبِيٍّ قَٰتَلَ مَعَهُۥ رِبِّيُّونَ ﴿١٤٦﴾ ﴾ [آل عمران: ١٤٦].	٢٦، ١٤٤
○	﴿ قُلْ إِنَّ ٱلْأَمْرَ كُلَّهُۥ ﴿١٥٤﴾ ﴾ [آل عمران: ١٥٤]،	- ١١٦ -

○	﴿ وَٱتَّقُواْ ٱللَّهَ ٱلَّذِى تَسَآءَلُونَ بِهِۦ وَٱلْأَرْحَامَ ۚ إِنَّ ٱللَّهَ كَانَ عَلَيْكُمْ رَقِيبًا ﴿١﴾ ﴾ [النساء:١]	٣٠، ٣٦، ٢٩ ١٠٠، ٢٠٣
○	﴿ وَٱلَّذَانِ يَأْتِيَٰنِهَا مِنكُمْ فَـَٔاذُوهُمَا ﴿١٦﴾ ﴾ [النساء: ١٦]	- ١٢٨ -
○	﴿ أَيْنَمَا تَكُونُواْ يُدْرِككُّمُ ٱلْمَوْتُ وَلَوْ كُنتُمْ فِى بُرُوجٍ مُّشَيَّدَةٍ ۗ ﴿٧٨﴾ ﴾ [النساء:٧٨]	٥ ، ٨٦
○	﴿ وَلَأُضِلَّنَّهُمْ وَلَأُمَنِّيَنَّهُمْ ﴿١١٩﴾ ﴾ [النساء: ١١٩]،	- ٥٧ -
○	﴿ لَٰكِنِ ٱلرَّٰسِخُونَ فِى ٱلْعِلْمِ مِنْهُمْ وَٱلْمُؤْمِنُونَ يُؤْمِنُونَ بِمَآ أُنزِلَ إِلَيْكَ وَمَآ أُنزِلَ مِن قَبْلِكَ ۚ وَٱلْمُقِيمِينَ ٱلصَّلَوٰةَ ۚ ﴿١٦٢﴾ ﴾ [النساء: ١٦٢]	٣٠، ١٠٠، ١٠٢
○	﴿ وَٱلسَّارِقُ وَٱلسَّارِقَةُ فَٱقْطَعُوٓاْ أَيْدِيَهُمَا جَزَآءًۢ بِمَا كَسَبَا نَكَٰلًا مِّنَ ٱللَّهِ ۗ وَٱللَّهُ عَزِيزٌ حَكِيمٌ ﴿٣٨﴾ ﴾ [المائدة: ٣٨].	٤، ١٢٥، ١٢٦، ١٢٧، ١٢٨، ١٢٩، ١٣٠، ٢٠٢
○	﴿ إِذْ قَالَ ٱلْحَوَارِيُّونَ يَٰعِيسَى ٱبْنَ مَرْيَمَ هَلْ يَسْتَطِيعُ رَبُّكَ أَن يُنَزِّلَ عَلَيْنَا مَآئِدَةً مِّنَ ٱلسَّمَآءِ ۖ قَالَ ٱتَّقُواْ ٱللَّهَ إِن كُنتُم مُّؤْمِنِينَ ﴿١١٢﴾ ﴾ [المائدة: ١١٢]،	- ١٩ -
○	﴿ تَكُونُ لَنَا عِيدًا لِّأَوَّلِنَا وَءَاخِرِنَا ﴿١١٤﴾ ﴾ [المائدة: ١١٤]،	- ١١٧ -
○	﴿ وَمَا يُشْعِرُكُمْ أَنَّهَآ ﴿١٠٩﴾ ﴾ [الأنعام: ١٠٩].	- ١٠ -
○	﴿ وَهَٰذَا صِرَٰطُ رَبِّكَ مُسْتَقِيمًا ۗ ﴿١٢٦﴾ ﴾ [الأنعام: ١٢٦].	- ٦٧ -
○	﴿ ثُمَّ لَءَاتِيَنَّهُم مِّنۢ بَيْنِ أَيْدِيهِمْ وَمِنْ خَلْفِهِمْ وَعَنْ أَيْمَٰنِهِمْ وَعَن شَمَآئِلِهِمْ ۖ وَلَا تَجِدُ أَكْثَرَهُمْ شَٰكِرِينَ ﴿١٧﴾ ﴾ [الأعراف: ١٧]،	- ٥٧ -
○	﴿ إِنَّ ٱلَّذِينَ لَا يَرْجُونَ لِقَآءَنَا وَرَضُواْ بِٱلْحَيَوٰةِ ٱلدُّنْيَا وَٱطْمَأَنُّواْ بِهَا وَٱلَّذِينَ هُمْ عَنْ ءَايَٰتِنَا غَٰفِلُونَ ﴿٧﴾ ﴾ [يونس: ٧].	- ١٥٥ -
○	﴿ قُلْ هَلْ مِن شُرَكَآئِكُم مَّن يَهْدِىٓ إِلَى ٱلْحَقِّ ۚ قُلِ ٱللَّهُ يَهْدِى لِلْحَقِّ ۗ أَفَمَن يَهْدِىٓ إِلَى	٣٤، ٣٥، ٣٧، ٣٨، ١٨٦، ٢٠٣

	﴿ ٱلْحَقِّ أَحَقُّ أَن يُتَّبَعَ أَمَّن لَّا يَهِدِّىٓ إِلَّآ أَن يُهْدَىٰ ۖ فَمَا لَكُمْ كَيْفَ تَحْكُمُونَ ﴿٣٥﴾ ﴾ [يونس: ٣٥].	
○	﴿ وَجَآءَهُۥ قَوْمُهُۥ يُهْرَعُونَ إِلَيْهِ وَمِن قَبْلُ كَانُوا۟ يَعْمَلُونَ ٱلسَّيِّـَٔاتِ ۚ قَالَ يَٰقَوْمِ هَٰٓؤُلَآءِ بَنَاتِى هُنَّ أَطْهَرُ لَكُمْ ۖ فَٱتَّقُوا۟ ٱللَّهَ وَلَا تُخْزُونِ فِى ضَيْفِىٓ ۖ أَلَيْسَ مِنكُمْ رَجُلٌ رَّشِيدٌ ﴿٧٨﴾ ﴾ [هود: ٧٨].	٢٦، ٤١، ٤٥، ٢٠٣
○	﴿ وَإِنَّ كُلًّا لَّمَّا لَيُوَفِّيَنَّهُمْ رَبُّكَ أَعْمَٰلَهُمْ ۚ إِنَّهُۥ بِمَا يَعْمَلُونَ خَبِيرٌ ﴿١١١﴾ ﴾ [هود: ١١١].	٢٩، ١٣١
○	﴿ حَتَّىٰٓ إِذَا ٱسْتَيْـَٔسَ ٱلرُّسُلُ وَظَنُّوٓا۟ أَنَّهُمْ قَدْ كُذِبُوا۟ جَآءَهُمْ نَصْرُنَا فَنُجِّىَ مَن نَّشَآءُ ۖ وَلَا يُرَدُّ بَأْسُنَا عَنِ ٱلْقَوْمِ ٱلْمُجْرِمِينَ ﴿١١٠﴾ ﴾ [يوسف: ١١٠]	- ١٨ -
○	﴿ وَلَوْ أَنَّ قُرْءَانًا سُيِّرَتْ بِهِ ٱلْجِبَالُ أَوْ قُطِّعَتْ بِهِ ٱلْأَرْضُ أَوْ كُلِّمَ بِهِ ٱلْمَوْتَىٰ ﴿٣١﴾ ﴾ [الرعد: ٣١]،	- ٧٩ -
○	﴿ فَلَمَّآ أَتَىٰهَا نُودِىَ يَٰمُوسَىٰٓ ﴿١١﴾ إِنِّىٓ أَنَا۠ رَبُّكَ فَٱخْلَعْ نَعْلَيْكَ ۖ إِنَّكَ بِٱلْوَادِ ٱلْمُقَدَّسِ طُوًى ﴿١٢﴾ ﴾ [طه: ١١ – ١٢].	- ٤٧ -
○	﴿ وَلَقَدْ أَوْحَيْنَآ إِلَىٰ مُوسَىٰٓ أَنْ أَسْرِ بِعِبَادِى فَٱضْرِبْ لَهُمْ طَرِيقًا فِى ٱلْبَحْرِ يَبَسًا لَّا تَخَٰفُ دَرَكًا وَلَا تَخْشَىٰ ﴿٧٧﴾ ﴾ [طه: ٧٧].	٣٢، ٣٦، ٣٧، ٦٩، ٢٠٢
○	﴿ قَالُوا۟ مَآ أَخْلَفْنَا مَوْعِدَكَ بِمَلْكِنَا وَلَٰكِنَّا حُمِّلْنَآ أَوْزَارًا مِّن زِينَةِ ٱلْقَوْمِ فَقَذَفْنَٰهَا فَكَذَٰلِكَ أَلْقَى ٱلسَّامِرِىُّ ﴿٨٧﴾ ﴾ [طه: ٨٧].	- ١٥٠ -
○	﴿ وَمَن يُرِدْ فِيهِ بِإِلْحَادٍۭ بِظُلْمٍ نُّذِقْهُ مِنْ عَذَابٍ أَلِيمٍ ﴿٢٥﴾ ﴾ [الحج: ٢٥]:	٣٣، ١٣٩، ١٤٠، ١٤١
○	﴿ تَنۢبُتُ بِٱلدُّهْنِ ﴿٢٠﴾ ﴾ [المؤمنون: ٢٠]	- ١٤١ -
○	﴿ إِنِّى جَزَيْتُهُمُ ٱلْيَوْمَ بِمَا صَبَرُوٓا۟ أَنَّهُمْ هُمُ ٱلْفَآئِزُونَ ﴿١١١﴾ ﴾	- ٥٢ -

	[المؤمنون: ١١١].	
○	﴿ ٱلزَّانِيَةُ وَٱلزَّانِي فَٱجْلِدُوا۟ كُلَّ وَٰحِدٍ مِّنْهُمَا مِاْئَةَ جَلْدَةٍ ۖ ﴿٢﴾ ﴾ [النور: ٢].	١٢٥، ١٢٩
○	﴿ قَالَتَا لَا نَسْقِى حَتَّىٰ يُصْدِرَ ٱلرِّعَآءُ ۖ ﴿٢٣﴾ ﴾ [القصص: ٢٣]	- ١٩ -
○	﴿ ٱسْلُكْ يَدَكَ فِى جَيْبِكَ تَخْرُجْ بَيْضَآءَ مِنْ غَيْرِ سُوٓءٍ وَٱضْمُمْ إِلَيْكَ جَنَاحَكَ مِنَ ٱلرَّهْبِ ۖ فَذَٰنِكَ بُرْهَٰنَانِ مِن رَّبِّكَ إِلَىٰ فِرْعَوْنَ وَمَلَإِيْهِۦٓ ۚ إِنَّهُمْ كَانُوا۟ قَوْمًا فَٰسِقِينَ ﴿٣٢﴾ ﴾ [القصص: ٣٢].	٢٦، ١٧٧
○	﴿ أَرْجِهْ وَأَخَاهُ ﴿٣٦﴾ ﴾ [الشعراء: ٣٦]،	- ١٦٠ -
○	﴿ وَقَرْنَ فِى بُيُوتِكُنَّ وَلَا تَبَرَّجْنَ تَبَرُّجَ ٱلْجَٰهِلِيَّةِ ٱلْأُولَىٰ ۖ ﴿٣٣﴾ ﴾ [الأحزاب: ٣٣].	- ١٩٢ -
○	﴿ تُرْجِى مَن تَشَآءُ مِنْهُنَّ وَتُـْٔوِىٓ إِلَيْكَ مَن تَشَآءُ ۖ ﴿٥١﴾ ﴾ [الأحزاب: ٥١].	٢٨، ١٥٨، ١٦٠
○	﴿ فَأَعْرَضُوا۟ فَأَرْسَلْنَا عَلَيْهِمْ سَيْلَ ٱلْعَرِمِ وَبَدَّلْنَٰهُم بِجَنَّتَيْهِمْ جَنَّتَيْنِ ذَوَاتَىْ أُكُلٍ خَمْطٍ وَأَثْلٍ وَشَىْءٍ مِّن سِدْرٍ قَلِيلٍ ﴿١٦﴾ ﴾ [سبأ: ١٦].	٣٢، ٦٧، ١٠٧
○	﴿ وَلَقَدْ صَدَّقَ عَلَيْهِمْ إِبْلِيسُ ظَنَّهُۥ فَٱتَّبَعُوهُ إِلَّا فَرِيقًا مِّنَ ٱلْمُؤْمِنِينَ ﴿٢٠﴾ ﴾ [سبأ: ٢٠].	٥٥، ٢٧، ٣٤
○	﴿ هُوَ ٱلْحَقُّ مُصَدِّقًا لِّمَا بَيْنَ يَدَيْهِ ﴿٣١﴾ ﴾ [فاطر: ٣١].	٦٤، ٦٧
○	﴿ إِنَّ أَنكَرَ ٱلْأَصْوَٰتِ لَصَوْتُ ٱلْحَمِيرِ ﴿١٩﴾ ﴾ [لقمان: ١٩].	١٦٥، ١٦٦
○	﴿ قُلْ هَلْ يَسْتَوِى ٱلَّذِينَ يَعْلَمُونَ وَٱلَّذِينَ لَا يَعْلَمُونَ ۗ إِنَّمَا يَتَذَكَّرُ أُو۟لُوا۟ ٱلْأَلْبَٰبِ ﴿٩﴾ ﴾ [الزمر: ٩]	- ٩٢ -
○	﴿ وَيُنَجِّى ٱللَّهُ ٱلَّذِينَ ٱتَّقَوْا۟ بِمَفَازَتِهِمْ لَا يَمَسُّهُمُ ٱلسُّوٓءُ وَلَا هُمْ يَحْزَنُونَ ﴿٦١﴾ ﴾ [الزمر: ٦١].	٣٨، ١٦٣
○	﴿ وَقَالَ فِرْعَوْنُ يَٰهَٰمَٰنُ ٱبْنِ لِى صَرْحًا لَّعَلِّىٓ أَبْلُغُ ٱلْأَسْبَٰبَ ﴿٣٦﴾ أَسْبَٰبَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ فَأَطَّلِعَ إِلَىٰٓ إِلَٰهِ مُوسَىٰ وَإِنِّى لَأَظُنُّهُۥ كَٰذِبًا ۚ وَكَذَٰلِكَ زُيِّنَ	- ٥٨ -

	لِفِرْعَوْنَ سُوٓءُ عَمَلِهِۦ وَصُدَّ عَنِ ٱلسَّبِيلِ ۚ وَمَا كَيْدُ فِرْعَوْنَ إِلَّا فِى تَبَابٍ ﴿٣٧﴾ ﴾ [غافر: ٣٦ – ٣٧].	
○	﴿ قَالَ ٱلَّذِينَ ٱسْتَكْبَرُوٓا۟ إِنَّا كُلٌّ فِيهَآ إِنَّ ٱللَّهَ قَدْ حَكَمَ بَيْنَ ٱلْعِبَادِ ﴿٤٨﴾ ﴾ [غافر: ٤٨].	٣٥، ٣٩، ١١٣
○	﴿ ... وَتَصْرِيفِ ٱلرِّيَٰحِ ءَايَٰتٌ لِّقَوْمٍ يَعْقِلُونَ ﴿٥﴾ ﴾ [الجاثية: ٥].	– ١٢٠ –
○	﴿ إِنَّ فِى ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ لَءَايَٰتٍ لِّلْمُؤْمِنِينَ ﴿٣﴾ وَفِى خَلْقِكُمْ وَمَا يَبُثُّ مِن دَآبَّةٍ ءَايَٰتٌ لِّقَوْمٍ يُوقِنُونَ ﴿٤﴾ وَٱخْتِلَٰفِ ٱلَّيْلِ وَٱلنَّهَارِ وَمَآ أَنزَلَ ٱللَّهُ مِنَ ٱلسَّمَآءِ مِن رِّزْقٍ فَأَحْيَا بِهِ ٱلْأَرْضَ بَعْدَ مَوْتِهَا وَتَصْرِيفِ ٱلرِّيَٰحِ ءَايَٰتٌ لِّقَوْمٍ يَعْقِلُونَ ﴿٥﴾ ﴾ [الجاثية: ٣ – ٥].	– ١١٨ –
○	﴿ وَفِى خَلْقِكُمْ وَمَا يَبُثُّ مِن دَآبَّةٍ ءَايَٰتٌ لِّقَوْمٍ يُوقِنُونَ ﴿٤﴾ ﴾ [الجاثية: ٤].	٣٥، ١٢٠
○	﴿ فَظَلْتُمْ تَفَكَّهُونَ ﴿٦٥﴾ ﴾ [الواقعة: ٦٥].	– ١٩٧ –
○	﴿ إِنَّ هَٰذَا لَهُوَ حَقُّ ٱلْيَقِينِ ﴿٩٥﴾ ﴾ [الواقعة: ٩٥].	– ١٠٨ –
○	﴿ ٱسْتَحْوَذَ عَلَيْهِمُ ٱلشَّيْطَٰنُ فَأَنسَىٰهُمْ ذِكْرَ ٱللَّهِ ۚ ﴿١٩﴾ ﴾ [المجادلة: ١٩].	– ٨٨ –
○	﴿ وَإِذْ قَالَ عِيسَى ٱبْنُ مَرْيَمَ يَٰبَنِىٓ إِسْرَٰٓءِيلَ إِنِّى رَسُولُ ٱللَّهِ إِلَيْكُم مُّصَدِّقًا لِّمَا بَيْنَ يَدَىَّ مِنَ ٱلتَّوْرَىٰةِ وَمُبَشِّرًۢا بِرَسُولٍ يَأْتِى مِنۢ بَعْدِى ٱسْمُهُۥٓ أَحْمَدُ ﴿٦﴾ ﴾ [الصف: ٦].	– ١٩٩ –
○	﴿ سَأَلَ سَآئِلٌۢ بِعَذَابٍ وَاقِعٍ ﴿١﴾ ﴾ [المعارج: ١].	٣٣، ٣٦، ١٨١
○	﴿ كَلَّآ ۖ إِنَّهَا لَظَىٰ ﴿١٥﴾ نَزَّاعَةً لِّلشَّوَىٰ ﴿١٦﴾ ﴾ [المعارج:١٥ – ١٦]،	٢٩، ٣٥، ٦٣
○	﴿ وَٱللَّهُ أَنۢبَتَكُم مِّنَ ٱلْأَرْضِ نَبَاتًا ﴿١٧﴾ ﴾ [نوح:	– ٣٤ –
○	﴿ وَجَزَىٰهُم بِمَا صَبَرُوا۟ جَنَّةً وَحَرِيرًا ﴿١٢﴾ ﴾ [الإنسان: ١٢]	– ٥٣ –
○	﴿ وَكَذَّبُوا۟ بِـَٔايَٰتِنَا كِذَّابًا ﴿٢٨﴾ ﴾ [النبأ: ٢٨]،	١٦٩، ١٧٠
○	﴿ لَّا يَسْمَعُونَ فِيهَا لَغْوًا وَلَا كِذَّٰبًا ﴿٣٥﴾ ﴾ [النبأ: ٣٥].	– ١٦٧ –
○	﴿ وَمَا يُدْرِيكَ لَعَلَّهُۥ يَزَّكَّىٰٓ ﴿٣﴾ أَوْ يَذَّكَّرُ فَتَنفَعَهُ ٱلذِّكْرَىٰٓ ﴿٤﴾ ﴾ [عبس: ٣ – ٤]	– ٦٢ –

○	﴿ ثُمَّ إِذَا شَآءَ أَنشَرَهُۥ ﴿٢٢﴾ ﴾ [عبس: ٢٢]،	- ١٧ -
○	﴿ وَلَا تَحَٰٓضُّونَ عَلَىٰ طَعَامِ ٱلْمِسْكِينِ ﴿١٨﴾ ﴾ [الفجر: ١٨]،	٢٧، ٣٤، ٩٢
○	﴿ لِإِيلَٰفِ قُرَيْشٍ ﴿١﴾ إِۦلَٰفِهِمْ رِحْلَةَ ٱلشِّتَآءِ وَٱلصَّيْفِ ﴿٢﴾ ﴾ [قريش: ١ – ٢]	٣٤، ٣٨، ١٥٤

فهرس القراءات القرآنية

ت	الكلمة	الصفحة
○	﴿ بَارِئِكُمْ ﴾ [البقرة: ٥٤].	١٧٢
○	﴿ وَلَوْ يَرَى ﴾ ﴿ أَنَّ ٱلْقُوَّةَ لِلَّهِ جَمِيعًا ﴾ [البقرة: ١٦٥].	٧٥
○	﴿ وَلَٰكِنَّ ٱلْبِرَّ ﴾ [البقرة: ١٧٧].	٨٠
○	﴿ وَيُعَلِّمُهُ ﴾ [آل عمران:٤٨].	٩٥
○	﴿ وَكَأَيِّن ﴾ [آل عمران: ١٤٦].	١٤٤
○	﴿ وَٱلْأَرْحَامَ ﴾ [النساء:١]	١٠٠
○	﴿ يُدْرِككُّمُ ﴾ [النساء:٧٨]	٨٦
○	﴿ فَٱقْطَعُوٓا۟ ﴾ [المائدة: ٣٨].	١٢٥
○	﴿ لَّا يَهِدِّىٓ ﴾ [يونس: ٣٥].	١٨٦
○	﴿ أَطْهَرُ ﴾ [هود: ٧٨].	٤١
○	﴿ وَإِنَّ كُلًّا لَّمَّا ﴾ [هود: ١١١].	١٣١
○	﴿ إِنِّىٓ أَنَا۠ ﴾ [طه: ١١ – ١٢].	٤٧
○	﴿ لَّا تَخَفْ ﴾ [طه: ٧٧]	٣٢
○	﴿ بِمَلْكِنَا ﴾ [طه: ٨٧].	١٥٠
○	﴿ بِإِلْحَادٍ ﴾ [الحج: ٢٥]:	١٣٩
○	﴿ أَنَّهُمْ ﴾ [المؤمنون:١١١].	٥٢
○	﴿ فَذَٰنِكَ ﴾ [القصص: ٣٢].	١٧٧
○	﴿ وَقَرْنَ ﴾ [الأحزاب: ٣٣].	١٩٢

○	﴿ أُكُلٍ ﴾ [سبأ: ١٦].	١٠٧
○	﴿ صَدَّقَ ﴾ [سبأ: ٢٠].	٥٥
○	﴿ فَأَطَّلِعَ ﴾ [غافر: ٣٦ – ٣٧].	٥٨
○	﴿ كُلٌّ ﴾ [غافر: ٤٨].	١١٣
○	﴿ ءَايَتٌ ﴾ [الجاثية: ٥].	١١٨
○	﴿ يَعْدِى ٱسْمُهُۥٓ ﴾ [الصف: ٦].	١٩٩
○	﴿ سَأَلَ ﴾ [المعارج: ١].	١٨١
○	﴿ نَزَّاعَةً ﴾ [المعارج:١٥ – ١٦]،	٦٣
○	﴿ كِذَّابًا ﴾ [النبأ: ٣٥].	١٦٧
○	﴿ تَحَٰٓضُّونَ ﴾ [الفجر: ١٨]،	٩٢
○	﴿ إِۦلَٰفِهِمْ ﴾ [قريش: ١ – ٢]	١٥٤

فهرس الشواهد الشعرية

ت	البيت	الصفحة
	فاليوم قَرَّبْتَ تَهْجُونَا وتَشْتِمُنَا *** فاذهب فما بك والأيامِ من عَجَبِ.	١٠٠، ١٠٢
	بَكَائِنْ بِالأَبَاطِحِ مِنْ صَدِيقٍ *** يَرَانِي لَو أُصِبْتُ هُوَ المُصَابَا	١٤٩
	إِنَّ السِّبَاعَ لَتَهدَى في مَرابِضِها *** والنَّاسُ لَيس بِهادٍ شَرُّهُم أَبَدا	١٥٩
	تَرْتَعُ ما رَتَعَتْ حتَّى إذا ذَكَرَتْ *** فَإِنَّمَا هِيَ إقْبَالٌ وإدْبَارُ	٨٥
	رُحْتِ وفي رِجْلَيْكِ ما فيهما *** وقد بَدَا هَنْكِ من المِئْزَرِ	١٧٦
	وَكَائِنْ رَدَدْنَا عَنْكُمُ مِنْ مُدَجَّجٍ *** يَجِيءُ أَمَامَ الرَّكْبِ يَرْدِي مُقَنَّعَا	١٤٩
	يا أقرع بن حابسٍ يا أقرع *** إنّك إن يصرع أخوك تصرع.	٨٧
	تُعَلَّقُ في مِثْلِ السَّوَارِي سُيُوفُنَا *** ومَا بَيْنَها والْكَعْبِ غُوطٌ نَفَانِفُ.	١٠٣
	زَعَمْتُمْ أنَّ إخْوَتَكُمْ قُرَيْش *** لهم إلْفٌ وليس لكُمْ إلافُ	١٥٥
	نادَيْتُ باسمِ ربيعةَ بنِ مُكَدَّمٍ *** إنَّ المَنَوَّهَ باسمِه المَوْثُوْقُ.	٥٠
	فاليومَ أشربْ غيرَ مُستحقبٍ *** إثماً من اللّهِ ولا واغِلِ	١٧٣،١٧٤
	إذا اعْوَجَجْنَ قلتُ: صاحِبْ قومٍ *** بالدَوِّ أَمْثالَ السَّفينِ العُوّمِ	١٧٦
	كَائِنْ تَرَى مِنْ صامت لَكَ مُعْجِبٍ *** زِيَادَتُهُ أَوْ نَقْصُهُ فِي التَّكَلُّمِ	١٤٩
	أنا أبو المِنهال بعضَ الأحيان *** ليس عليّ حَسَبي بضُؤْلان.	٦٨
	علَّ صروفَ الدَّهر أَوْ دولاتها *** يدللنا اللَّمَّةَ من لَمَّاتها	٥٩، ٦١
	فجئتُ قُبورَهم بَدْأً ولَمَّا *** فنادَيْتُ القُبورَ فَلَمْ تُجِبْنَه	١٣٧
	فَصَدَقْتُها وكَذَبْتُها *** وَالمَرْءُ يَنْفَعُهُ كِذَابُه	١٦٩،١٧١
	مَشَائِيمُ لَيْسُوا مُصْلِحِينَ عَشِيرَة *** وَلاَ نَاعِبٍ إلاَّ بِبَيْنٍ غُرَابُهَا.	٨٩
	وَإِنِّيَ لَمَّا أُصْدِرُ الْأَمْرَ وَجْهَهُ *** إِذَا هُوَ أَعْيَا بِالنَّبِيلِ مَصَادِرُهُ.	١٣٤
	يلَعَمْرُكَ مَا الفِتْيَانُ أَنْ تَنْبُتَ اللِّحَى *** وَلَكِنَّمَا الفِتْيَانُ كُلُّ فَتًى نَدِي	٨٣
	لقدْ طالَ ما ثَبَّطْتَنِي عنْ صَحَابَتِي *** وعن حِوَجٍ قِضَّاؤها من شِفائيا	١٧١
	وقائِلَةٍ خولانَ فانكَحْ فتاتَهُمْ *** وأُكْرومَةُ الحَيَّيْنِ خِلوٌ كما هِيا.	١٢٧

قائمة المصادر والمراجع

■ إبراز المعاني من حرز الأماني، لأبي القاسم شهاب الدين عبد الرحمن بن إسماعيل بن إبراهيم المقدسي الدمشقي المعروف بأبي شامة (المتوفى: ٦٦٥هـ)، طبعة دار الكتب العلمية.

■ أبو العباس المبرد وأثره في علوم اللغة، لمحمد عبد الخالق عضيمة، طبعة مكتبة الرشد – الرياض، الأولى ١٤٠٥هـ .

■ إتحاف فضلاء البشر في القراءات الأربعة عشر ، لأأحمد بن محمد بن أحمد بن عبد الغني الدمياطيّ، شهاب الدين الشهير بالبناء (المتوفى: ١١١٧هـ)، تحقيق : أنس مهرة، طبعة دار الكتب العلمية – بلبنان، الثالثة، ٢٠٠٦م – ١٤٢٧هـ.

■ أخبار النحويين البصريين، للحسن بن عبد الله بن المرزبان السيرافي، أبو سعيد (المتوفى: ٣٦٨هـ)، تحقيق: طه محمد الزيني، ومحمد عبد المنعم خفاجي طبعة مصطفى البابي الحلبي ١٣٧٣ هـ - ١٩٦٦ م.

■ إرشاد العقل السليم إلى مزايا الكتاب الكريم، لأبي السعود العمادي محمد بن محمد بن مصطفى (المتوفى: ٩٨٢هـ)، طبعة دار إحياء التراث العربي – بيروت.

■ أسرار العربية، لأبي البركات، عبد الرحمن بن محمد بن عبيد الله الأنصاري، كمال الدين الأنباري (المتوفى: ٥٧٧هـ)، طبعة دار الأرقم بن أبي الأرقم، الطبعة: الأولى ١٤٢٠هـ-١٩٩٩م.

■ الأصول في النحو، لأبي بكر محمد بن السري بن سهل النحوي المعروف بابن السراج (المتوفى: ٣١٦هـ)، تحقيق: عبد الحسين الفتلي: طبعة مؤسسة الرسالة، لبنان – بيروت الأولى.

■ -إعراب القراءات السبع وعللها ، لأبي عبد الله الحسين بن خالويه الهمذاني (المتوفى: ٣٧٠) تحقيق الدكتور : عبد الرحمن العثيمين ، طبعة الخانجي بالقاهرة ، الأولى ١٤١٣هـ ، ١٩٩٢م.

■ إعراب القرآن، لأبي جعفر النَّحَّاس أحمد بن محمد بن إسماعيل بن يونس المرادي النحوي (المتوفى: ٣٣٨هـ)، تحقيق عبد المنعم خليل إبراهيم، طبعة منشورات محمد علي بيضون، دار الكتب العلمية، بيروت، الأولى، ١٤٢١ هـ .

■ إنباه الرواة على أنباه النحاة، لجمال الدين أبو الحسن علي بن يوسف القفطي (المتوفى: ٦٤٦هـ)، طبعة المكتبة العنصرية، ببيروت، الأولى، ١٤٢٤ هـ .

■ الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين، عبد الرحمن بن محمد بن عبيد الله الأنصاري، أبو البركات، كمال الدين الأنباري (المتوفى: ٥٧٧هـ)، طبعة المكتبة العصرية، الأولى ١٤٢٤هـ- ٢٠٠٣م.

■ أنوار التنزيل وأسرار التأويل، لناصر الدين أبو سعيد عبد الله بن عمر بن محمد الشيرازي البيضاوي (المتوفى: ٦٨٥هـ)، تحقيق محمد عبد الرحمن المرعشلي، طبعة دار إحياء التراث العربي – بيروت، الأولى - ١٤١٨ هـ.

■ أوضخ المسالك إلى ألفية ابن مالك، لجمال الدين ابن هشام الأنصاري (المتوفى ٧٦١هـ)، تحقيق محمد محي الدين الحميد، طبعة المكتبة العصرية – بيروت، ١٤٢٥هـ- ٢٠٠٤م.

■ إيجاز التعريف في علم التصريف، محمد بن عبد الله، ابن مالك الطائي الجياني، أبو عبد الله، جمال الدين (المتوفى: ٦٧٢هـ)، تحقيق: محمد المهدي عبد الحي عمار سالم، طبعة عمادة البحث العلمي بالجامعة الإسلامية، المدينة المنورة، المملكة العربية السعودية، الأولى، ١٤٢٢هـ/ ٢٠٠٢م.

■ ايضاح الوقف والابتداء، لأبي بكر محمد بن القاسم بن بشار الأنباري، تحقيق محمي الدين عبد الرحمن رمضان، طبعة مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق ١٣٩٠هـ – ١٩٧١م.

■ البحر المحيط ، لأبي حيان محمد بن يوسف بن علي بن يوسف بن حيان أثير الدين الأندلسي (المتوفى: ٧٤٥هـ)تحقيق: صدقي محمد جميل، طبعة دار الفكر بيروت عام ١٤٢٠ هـ.

■ بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة، لعبد الرحمن بن أبي بكر، جلال الدين السيوطي (المتوفى: ٩١١هـ) ، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم ، طبعة المكتبة العصرية – لبنان / صيدا، بمصر، : ١٤٢٠هـ- ١٩٩٩م.

■ البيان في غريب إعراب القرآن، لأبي بكر محمد بن القاسم بن بشار الأنباري، تحقيق: الدكتور طه عبد الجميد طه، طبعة الهيئة المصرية العامة للكتاب الأولى ١٤٠٠هـ- ١٩٨٠م.

■ تاج العروس من جواهر القاموس، لمحمّد بن محمّد بن عبد الرزّاق الحسيني، أبو الفيض، الملقّب بمرتضى، الزَّبيدي (المتوفى: ١٢٠٥هـ)، تحقيق: مجموعة من المحققين، طبعة دار الهداية.

■ تاريخ دمشق، لأبي القاسم علي بن الحسن بن هبة الله المعروف بابن عساكر (المتوفى: ٥٧١هـ)، تحقيق: عمرو بن غرامة العمروي، طبعة دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، الأولى ١٤١٥ هـ - ١٩٩٥ م.

■ التبيان في إعراب القرآن، لأبي البقاء عبد الله بن الحسين العكبري (المتوفى ٥١٥هـ)، طبعة بيت الأفكار الدولية، الأولى ١٤١٩هـ- ١٩٩٨م.

■ التبيان في تصريف الأسماء، لأحمد حسن كحيل، طبعة دار أصداء المجتمع- القصيم، ١٤٢٤هـ.

■ التذييل والتكميل في شرح التسهيل، لأبي حيان الأندلسي (المتوفى: ٧٤٥هـ)، تحقيق: الدكتور حسن هنداوي، طبعة دار القلم – دمشق، الأولى ١٤١٩هـ – ١٩٩٨م.

■ التصريح على التوضيح أو التصريح بمضمون التوضيح في النحو، خالد بن عبد الله بن أبي بكر بن محمد الجرجاويّ الأزهري، زين الدين المصري، وكان يعرف بالوقاد (المتوفى: ٩٠٥هـ)، طبعة دار الكتب العلمية -بيروت-لبنان، الأولى ١٤٢١هـ- ٢٠٠٠م.

■ تصريف الأسماء، لمحمد طنطاوي، طبعة الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة ، السادسة ١٤٠٨هـ.

■ تفسير القرآن العظيم، لأبي الفداء إسماعيل بن عمر بن كثير القرشي البصري ثم الدمشقي (المتوفى: ٧٧٤هـ)، تحقيق: سامي بن محمد سلامة، طبعة دار طيبة للنشر والتوزيع، الثانية ١٤٢٠هـ - ١٩٩٩ م .

■ التفسير المظهري، لمحمد بن ثناء الله، تحقيق: غلام نبي التونسي، طبعة مكتبة الرشدية – باكستان– الأولى، ١٤١٢ هـ .

■ التفسير من سنن سعيد بن منصور، لأبي عثمان سعيد بن منصور بن شعبة الخراساني الجوزجاني (المتوفى: ٢٢٧هـ) تحقيق: الدكتور سعد بن عبد الله بن عبد العزيز آل حميد، طبعة دار الصميعي للنشر والتوزيع، الأولى، ١٤١٧ هـ - ١٩٩٧ م.

■ تهذيب اللغة، لمحمد بن أحمد بن الأزهري الهروي، أبو منصور (المتوفى: ٣٧٠هـ)، تحقيق: محمد عوض مرعب، طبعة دار إحياء التراث العربي – بيروت، الأولى، ٢٠٠١م.

■ توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك، لأبي محمد بدر الدين حسن بن قاسم بن عبد الله بن عليّ المرادي المصري المالكي (المتوفى : ٧٤٩هـ)، تحقيق : عبد الرحمن علي سليمان ، أستاذ اللغويات في جامعة الأزهر، طبعة دار الفكر العربي، الأولى ١٤٢٨هـ - ٢٠٠٨م

■ التيسير في القراءات السبع، لعثمان بن سعيد بن عثمان بن عمر أبو عمرو الداني (المتوفى: ٤٤٤هـ)، اوتو تريزل، طبعة دار الكتاب العربي – بيروت، الثانية، ١٤٠٤هـ/ ١٩٨٤م.

■ جامع البيان عن تأويل آي القرآن، لمحمد بن جرير بن يزيد الطبري (المتوفى: ٣١٠هـ)، تحقيق: الدكتور عبد الله بن عبد المحسن التركي، طبعة دار هجر للطباعة والنشر والتوزيع والإعلان، الأولى، ١٤٢٢ هـ - ٢٠٠١ م.

■ جامع الدروس العربية، لمصطفى بن محمد سليم الغلاييني (المتوفى: ١٣٦٤هـ)، طبعة المكتبة العصرية، صيدا – بيروت، الثامنة والعشرون، ١٤١٤ هـ - ١٩٩٣م.

■ الجامع لأحكام القرآن، لأبي عبد الله محمد بن أحمد بن أبي بكر بن فرح الأنصاري الخزرجي شمس الدين القرطبي (المتوفى : ٦٧١هـ)، تحقيق: أحمد البردوني وإبراهيم أطفيش، طبعة دار الكتب المصرية – القاهرة، الثانية، ١٣٨٤هـ - ١٩٦٤ م.

■ الجنى الداني في حروف المعاني، لأبي محمد بدر الدين حسن بن قاسم بن عبد الله بن عليّ المرادي المصري المالكي (المتوفى: ٧٤٩هـ)، تحقيق: فخر الدين قباوة –الأستاذ محمد نديم فاضل، طبعة دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان، الأولى، ١٤١٣ هـ - ١٩٩٢ م.

■ حاشية الصبان على شرح الأشمونى لألفية ابن مالك، لأبي العرفان محمد بن علي الصبان الشافعي (المتوفى: ١٢٠٦هـ)، طبعةدار الكتب العلمية بيروت–لبنان، الأولى ١٤١٧ هـ -١٩٩٧م .

■ حجة القراءات، لعبد الرحمن بن محمد، أبي زرعة ابن زنجلة (المتوفى: حوالي ٤٠٣هـ)، تحقيق: سعيد الأفغاني، طبعة دار الرسالة ، الخامسة ، ١٤١٨ هـ — ١٩٩٧م .

■ الحجة للقراء السبعة (أئمة الأمصار بالحجاز والعراق والشام الذين ذكرهم أبو بكر بن مجاهد) لأبي على الفارسي، تحقيق: بدر الدين قهوجي وبشير حويجاتي،

■ الخصائص ، لأبي الفتح عثمان بن جني (المتوفى: ٣٩٢هـ)، تحقيق: محمد بن على النجار، طبعة عالم الكتب- بيروت، الأولى ١٤٢٧هـ- ٢٠٠٦م، وطبعة الهيئة المصرية العامة للكتاب الرابعة.

■ الدر المصون في علوم الكتاب المكنون، لأبي العباس، شهاب الدين، أحمد بن يوسف بن عبد الدائم المعروف بالسمين الحلبي (المتوفى: ٧٥٦هـ)، تحقيق: الدكتور أحمد محمد الخراط، طبعة دار القلم، دمشق.

■ الدر المنثور في التفسير بالمأثور، لعبد الرحمن بن أبي بكر، جلال الدين السيوطي (المتوفى: ٩١١هـ)، طبعة دار الفكر — بيروت .

■ دروس التصريف في المقدمات وتصريف الأفعال، لمحمد محي الدين عبد الحميد، طبعة المكتبة العصرية — بيروت،١٤١٦هـ- ١٩٩٥م.

■ دقائق التصريف، لأبي القاسم بن محمد بن سعيد المؤدب، تحقيق الدكتور: حاتم الضامن، طبعة دار البشائر- دمشق، الأولى ١٤٢٥هـ- ٢٠٠٤م.

■ ديوان الخنساء، أعتنى به وشرحه حمدو طمّاس، طبعة دار المعرفة — بيروت، الثانية، ١٤٢٥هـ - ٢٠٠٤.

■ ديوان جرير، شرح محمد بن حبيب، تحقيق: الدكتور نعمان محمد أمين طه، طبعة دار المعارف، الثالثة ٢٠٠٩م.

■ ديوان زهير، أعتنى به وشرحه حمدو طمّاس، طبعة دار المعرفة — بيروت، الثانية، ١٤٢٦هـ - ٢٠٠٥.

■ رصف المباني في شرح حروف المعاني، لأحمد بن عبد النور المالقي، تحقيق الدكتور: أحمد الخراط، طبعة دار القلم – دمشق، الثالثة ١٤٢٣هـ – ٢٠٠٢م.

■ روح المعاني في تفسير القرآن العظيم والسبع المثاني، لشهاب الدين محمود بن عبد الله الحسيني الألوسي (المتوفى: ١٢٧٠هـ)، تحقيق: علي عبد الباري عطية، طبعة دار الكتب العلمية – بيروت، الأولى، ١٤١٥ هـ .

■ سر صناعة الإعراب، لأبي الفتح عثمان بن جني الموصلي (المتوفى: ٣٩٢هـ) طبعة دار الكتب العلمية بيروت–لبنان، الأولي ١٤٢١هـ- ٢٠٠٠م.

■ السراج المنير في الإعانة على معرفة بعض معاني كلام ربنا الحكيم الخبير، لشمس الدين، محمد بن أحمد الخطيب الشربيني الشافعي (المتوفى: ٩٧٧هـ)، طبعة مطبعة بولاق (الأميرية) – القاهرة، الأولى ١٢٨٥ هـ.

■ سير أعلام النبلاء، لشمس الدين أبو عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان الذهبي (المتوفى: ٧٤٨هـ)، طبعة دار الحديث- القاهرة، الأولى ١٤٢٧هـ-٢٠٠٦م.

■ شذا العرف في فن الصرف، لأحمد بن محمد الحملاوي (المتوفى: ١٣٥١هـ)، تحقيق نصر الله عبد الرحمن نصر الله، طبعة مكتبة الرشد الرياض.

■ شرح ابن عقيل، بهاء الدين عبد الله بن عقيل العقيلي (المتوفى ٧٦٩هـ)، تحقيق محمد محي الدين الحميد، طبعة المكتبة العصرية ١٤٢٣هـ – ٢٠٠٢م.

■ شرح التسهيل، لمحمد بن عبد الله، ابن مالك، جمال الدين (المتوفى: ٦٧٢هـ)، تحقيق: الدكتور عبد الرحمن السيد والدكتور محمد المختون، طبعة دار هجر، الأولى ١٤١٠هـ-١٩٩٠م.

■ شرح الرضي على الكافية، لرضي الدين الأستراباذي (المتوفى ٦٨٦هـ)، تحقيق: يوسف حسن عمر، طبعة جامعة بنغازي ، ١٣٩٨هـ – ١٩٧٨م.

■ شرح الكافية الشافية، لمحمد بن عبد الله، ابن مالك، جمال الدين (المتوفى: ٦٧٢هـ)، تحقيق: عبد المنعم أحمد هريدي، طبعة مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي ، كلية الشريعة والدراسات الإسلامية بجامعة أم القرى ، الأولى.

■ شرح المفصل في صنعة الإعراب الموسوم بالتخمير، للقاسم بن الحسين الخوازمي، تحقيق : الدكتور عبد الرحمن العثيمين، طبعة مكتبة العبيكان – الرياض، الأولى ١٤٢١هـ-٢٠٠٠م.

■ شرح المفصل، لموفق الدين ابن يعيش (المتوفى ٦٤٣هـ) طبعة إدارة الطباعة المنيرية- مصر.

■ شرح الهداية، لأبي العباس أحمد بن عمَّار المهدوي (المتوفى ٤٤٠هـ)، تحقيق الدكتور حازم سعيد حيدر، طبعة دار عمار للنشر والتوزيع- عمَّان، الأولى ١٤٢٧هـ- ٢٠٠٦م.

■ شرح ديوان الحماسة، لأبي على أحمد بن محمد بن الحسن المرزوقي الأصفهاني (المتوفى: ٤٢١ هـ)، تحقيق: غريد الشيخ، طبعة دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان، الأولى، ١٤٢٤ هـ - ٢٠٠٣ م.

■ شرح شافية ابن الحاجب، لحسن بن محمد بن شرف شاه الحسيني الأستراباذي، ركن الدين (المتوفى: ٧١٥هـ)، تحقيق: الدكتور عبد المقصود محمد عبد المقصود ، طبعة مكتبة الثقافة الدينية، الأولي ١٤٢٥ هـ- ٢٠٠٤م.

■ شرح شافية ابن الحاجب، لرضي الدين الأستراباذي (المتوفى ٦٨٦هـ)، تحقيق: محمد نور الحسن ومحمد الزفزاف ومحمد محيي الدين عبد الحميد، طبعة دار احياء التراث العربي- بيروت، الأولى ١٤٢٦هـ- ٢٠٠٥م.

■ الصاحبي في فقه اللغة العربية ومسائلها وسنن العرب في كلامها، لأحمد بن فارس بن زكرياء القزويني الرازي، أبو الحسين (المتوفى: ٣٩٥هـ)، طبعة محمد علي بيضون، الأولى ١٤١٨هـ-١٩٩٧م.

■ صفحات في علوم القراءات، للدكتور أبي طاهر عبد القيوم عبد الغفور السندي، طبعة المكتبة الأمدادية، الأولى- ١٤١٥ هـ .

■ علل النحو، لمحمد بن عبد الله بن العباس، أبو الحسن، ابن الوراق (المتوفى: ٣٨١هـ)، تحقيق: محمود جاسم محمد الدرويش، طبعة مكتبة الرشد - الرياض ، الأولى، ١٤٢٠ هـ - ١٩٩٩م.

■ العين، لأبي عبد الرحمن الخليل بن أحمد الفراهيدي، (المتوفى: ١٧٥هـ)، تحقيق الدكتور مهدي المخزومي، والدكتور إبراهيم السامرَّائي، طبعة دار الرشد.

■ غاية النهاية في طبقات القراء، لشمس الدين أبو الخير ابن الجزري، محمد بن محمد بن يوسف (المتوفى: ٨٣٣هـ)، طبعة مكتبة ابن تيمية، الأولى عام ١٣٥١هـ.

■ فتح القدير، لمحمد بن علي بن محمد بن عبد الله الشوكاني (المتوفى: ١٢٥٠هـ)، الناشر: دار ابن كثير، دار الكلم الطيب - دمشق، بيروت، الطبعة: الأولى - ١٤١٤ هـ.

■ فتح المتعال على القصيدة المسماة بلامية الأفعال، لحمد بن مُحَمَّد الرائقي الصعيدي الْمَالِكِي (المتوفى: نحو ١٢٥٠هـ)،تحقيق: إبراهيم بن سليمان البعيمي، مجلة الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة، ١٤١٧هـ - ١٤١٨هـ.

■ الفهرست لأبي الفرج محمد بن إسحاق بن محمد الوراق البغدادي المعروف بابن النديم (المتوفى: ٤٣٨هـ)، تحقيق : إبراهيم رمضان، طبعة دار المعرفة بيروت — لبنان، الثانية ١٤١٧ هـ - ١٩٩٧ م .

■ القواعد والتطبيقات في الإبدال والإعلال، لعبد السميع شبانة ، طبعة الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة ، الخامسة ١٤٠٩هـ.

■ القول الفصل في التصغير والنسب والوقف والإمالة وهمزة الوصل، لعبد الحميد عنتر ، طبعة الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة ، الثانية ١٤٠٩هـ.

■ الكامل في اللغة والأدب، لمحمد بن يزيد الثمالي الأزدي، أبو العباس، المعروف بالمبرد (المتوفى: ٢٨٥هـ)، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، طبعة المكتبة العصرية- بيروت، الأولى ١٤١٨هـ — ١٩٩٧م.

■ كتاب السبعة في القراءات، لأحمد بن موسى بن العباس التميمي، أبو بكر بن مجاهد البغدادي (المتوفى: ٣٢٤هـ)، تحقيق الدكتور شوقي ضيف، طبعة دار المعارف — مصر، الثانية، ١٤٠٠هـ .

■ الكتاب، لعمرو بن عثمان بن قنبر ، أبو بشر، الملقب سيبويه (المتوفى: ١٨٠هـ)، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، طبعة مكتبة الخانجي، القاهرة، الثالثة، ١٤٠٨ هـ - ١٩٨٨ م.

■ الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل، لأبي القاسم محمود بن عمرو بن أحمد، الزمخشري جار الله (المتوفى: ٥٣٨هـ)، طبعة دار الكتاب العربي — بيروت، الثالثة – ١٤٠٧ هـ.

■ كشف المشكلات وإيضاح المعضلات في إعراب القرآن وعلل القراءات، لنور الدين أبي الحسن على بن الحسين الباقولي (المتوفى ٥٤٣هـ)، تحقيق: الدكتور عبد القادر عبدالرحمن السعدي، طبعة دار عمَّار للنشر والتوزيع– عمَّان، الثانية ١٤٢٦هـ– ٢٠٠٦م.

■ الكشف عن وجوه القراءات السبع وعللها وحججها، لأبي محمد مكي بن أبي طالب القيسي (المتوفى ٤٣٧هـ)، تحقيق: الدكتور محي الدين رمضان، طبعة مؤسسة الرسالة — بيروت، الخامسة ١٤١٨هـ — ١٩٩٧م .

■ الكشف والبيان عن تفسير القرآن، لأحمد بن محمد بن إبراهيم الثعلبي، أبو إسحاق (المتوفى: ٤٢٧هـ)، تحقيق: الإمام أبي محمد بن عاشور، طبعة دار إحياء التراث العربي، بيروت — لبنان، الأولى ١٤٢٢، هـ – ٢٠٠٢ م.

■ الكشف والبيان عن تفسير القرآن، لأحمد بن محمد بن إبراهيم الثعلبي، أبو إسحاق (المتوفى: ٤٢٧هـ)، تحقيق: الإمام أبي محمد بن عاشور، طبعة دار إحياء التراث العربي، بيروت — لبنان، الأولى ١٤٢٢، هـ – ٢٠٠٢ م.

■ الكليات معجم في المصطلحات والفروق اللغوية، لأيوب بن موسى الحسيني القريمي الكفوي، أبو البقاء الحنفي (المتوفى: ١٠٩٤هـ)، تحقيق عدنان درويش – محمد المصري، طبعة مؤسسة الرسالة — بيروت.

■ اللباب في علل البناء والإعراب، لأبي البقاء عبد الله بن الحسين بن عبد الله العكبري البغدادي محب الدين (المتوفى: ٦١٦هـ)، تحقيق: الدكتور عبد الإله النبهان، طبعة دار الفكر — دمشق، الأولى، ١٤١٦هـ ١٩٩٥م .

■ اللباب في علوم الكتاب، لأبي حفص سراج الدين عمر بن علي بن عادل الحنبلي الدمشقي النعماني (المتوفى: ٧٧٥هـ)، تحقيق: عادل أحمد عبد الموجود وعلي محمد معوض، طبعة دار الكتب العلمية – بيروت / لبنان، الأولى، ١٤١٩ هـ –١٩٩٨م.

■ لسان العرب، لأبي الفضل جمال الدين محمد بن مكارم بن منظور (المتوفى: ٧١١هـ)، طبعة دار صادر – بيروت، الأولى ١٤١٠ هـ- ١٩٩٠م.

■ اللمحة في شرح الملحة، لمحمد بن حسن بن سِباع بن أبي بكر الجذامي، أبو عبد الله، شمس الدين، المعروف بابن الصائغ (المتوفى: ٧٢٠هـ)، تحقيق: إبراهيم بن سالم الصاعدي، طبعة عمادة البحث العلمي بالجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة، الأولى، ١٤٢٤هـ- ٢٠٠٤م.

■ اللمع في العربية، لأبي الفتح عثمان بن جني (المتوفى: ٣٩٢هـ)، تحقيق: فائز فارس، طبعة دار الكتب الثقافية – الكويت.

■ متن الألفية، لمحمد بن عبد الله بن مالك، طبعة المكتبة الشعبية- بيروت.

■ مجاز القرآن، أبو عبيدة معمر بن المثنى التيمى البصري (المتوفى: ٢٠٩هـ)، المحقق: محمد فواد سزگين، الناشر: مكتبة الخانجى – القاهرة، الطبعة: ١٣٨١ هـ.

■ مجالس ثعلب، لأبي العباس أحمد بن يحيى ثعلب (المتوفى ٢٩١هـ)، تحقيق: عبد السلام هارون، طبعة دار المعارف بمصر.

■ المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها، لأبي الفتح عثمان بن جني (المتوفى: ٣٩٢هـ)، طبعة وزارة الأوقاف-المجلس الأعلى للشئون الإسلامية.

■ المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز، لأبي محمد عبد الحق بن عطية الأندلسي (المتوفى ٥٤١هـ)، تحقيق: مجد مكي، طبعة دار بن حزم- بيروت، الأولى ١٤٢٣هـ- ٢٠٠٢م.

■ المحكم والمحيط الأعظم، لأبي الحسن علي بن إسماعيل بن سيده المرسي (ت: ٤٥٨هـ)، تحقيق الدكتور: عبد الحميد هنداوي، طبعة دار الكتب العلمية – بيروت، الأولى، ١٤٢١ هـ - ٢٠٠٠ م.

■ مختار الصحاح، لزين الدين أبو عبد الله محمد بن أبي بكر بن عبد القادر الحنفي الرازي (المتوفى: ٦٦٦هـ)، تحقيق: يوسف الشيخ محمد، طبعة المكتبة العصرية - الدار النموذجية، بيروت – صيدا، الخامسة، ١٤٢٠هـ / ١٩٩٩م.

■ المساعد على تسهيل الفوائد، شرح منقح مصفى، لبهاء الدين بن عقيل على كتاب التسهيل لابن مالك، تحقيق: الدكتور محمد كامل بركات، طبعة إحياء التراث الإسلامي بجامعة أم القرى، ١٤٢٢هـ ٢٠٠١م.

■ مشكل إعراب القرآن، لأبي محمد مكي بن أبي طالب حَمّوش بن محمد بن مختار القيسي القيرواني ثم الأندلسي القرطبي المالكي (المتوفى: ٤٣٧هـ)، تحقيق: الدكتور حاتم صالح الضامن، طبعة مؤسسة الرسالة – بيروت، الثانية، ١٤٠٥.

■ معالم التنزيل في تفسير القرآن ، لأبي محمد الحسين بن مسعود بن محمد بن الفراء البغوي الشافعي (المتوفى : ٥١٠هـ)، تحقيق: عبد الرزاق المهدي، طبعة دار إحياء التراث العربي –بيروت، الأولى ، ١٤٢٠ هـ.

■ معاني القراءات للأزهري، لمحمد بن أحمد بن الأزهري الهروي، أبو منصور (المتوفى: ٣٧٠هـ) ، طبعة مركز البحوث في كلية الآداب بجامعة الملك سعود، الأولى، ١٤١٢ هـ - ١٩٩١ م.

■ معاني القرآن (لعلي بن حمزة الكسائي) إعداد عيسى شحاته عيسى علي، طبعة دار قباء للنشر ١٩٩٨م.

■ معاني القرآن وإعرابه، لإبراهيم بن السري بن سهل، أبو إسحاق الزجاج (المتوفى: ٣١١هـ)، طبعة عالم الكتب – بيروت، الأولى ١٤٠٨ هـ - ١٩٨٨ م.

■ معاني القرآن، لأبي زكريا يحيى بن زياد بن عبد الله بن منظور الديلمي الفراء (المتوفى: ٢٠٧هـ)، تحقيق: أحمد يوسف النجاتي / محمد علي النجار / عبد الفتاح إسماعيل الشلبي، طبعة دار المصرية للتأليف والترجمة – مصر، الأولى.

■ معاني القرآن، للأخفش سعيد بن مسعدة البلخي المجاشعي (المتوفى ٢١٥هـ)، تحقيق الدكتور: عبد الأمير محمد أمين الورد، طبعة عالم الكتب – بيروت، الأولى ١٤٢٤هـ - ٢٠٠٣م.

■ معجم الأدباء، لشهاب الدين أبو عبد الله ياقوت بن عبد الله الرومي الحموي (المتوفى: ٦٢٦هـ)، تحقيق: إحسان عباس، طبعة دار الغرب الإسلامي، بيروت الأولى، ١٤١٤ هـ - ١٩٩٣م.

■ معجم مقاييس اللغة، لأحمد بن فارس بن زكرياء القزويني الرازي، (المتوفى: ٣٩٥هـ)، تحقيق عبد السلام محمد هارون، طبعة دار الفكر، الأولى ١٣٩٩هـ - ١٩٧٩م.

■ مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، لجمال الدين ابن هشام الأنصاري (المتوفى ٧٦١هـ)، تحقيق الدكتور مازن المبارك ومحمد علي حمد الله، طبعة دار الفكر- بيروت، الأولى ١٤٢٥هـ- ٢٠٠٥م.

■ مفاتيح الغيب، لأبي عبد الله محمد بن عمر بن الحسن بن الحسين التيمي الرازي الملقب بفخر الدين الرازي خطيب الري (المتوفى: ٦٠٦هـ)، طبعة دار إحياء التراث العربي — بيروت، الثالثة - ١٤٢٠ هـ .

■ مفتاح السعادة ومصباح السيادة في موضوعات العلوم، لأحمد مصطفى الشهير بطاش كبرى زادة، طبعة دار الكتب العلمية- بيروت؛ الأولى ١٤٠٥هـ — ١٩٨٥م.

■ المفردات في غريب القرآن، لأبي القاسم الحسين بن محمد المعروف بالراغب الأصفهانى (المتوفى: ٥٠٢هـ)، صفوان عدنان الداودي، طبعة دار القلم، الدار الشامية - دمشق بيروت، الأولى - ١٤١٢ هـ.

■ المفصل في صنعة الإعراب، لأبي القاسم محمود بن عمرو بن أحمد، الزمخشري جار الله (المتوفى: ٥٣٨هـ)، تحقيق: الدكتور علي بو ملحم، طبعة مكتبة الهلال — بيروت، الأولى، ١٩٩٣.

■ المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية، لأبي إسحاق إبراهيم بن موسى الشاطبي (المتوفى: ٧٩٠هـ) طبعة معهد البحوث العلمية بجامعة أم القرى ، الأولى ١٤٢٨هـ .

■ المقتضب، لمحمد بن يزيد الثمالي الأزدي، أبو العباس، المعروف بالمبرد (المتوفى: ٢٨٥هـ)، تحقيق: محمد عبد الخالق عظيمة، عالم الكتب. — بيروت، ١٤٣١هـ.

■ الممتع في التصريف، لابن عصفور الأشبيلي (المتوفى ٦٦٩هـ)، تحقيق: الدكتور فخر الدين قباوه، طبعة منشورات دار الأفق الجديدة- بيروت، الرابعة ١٣٩٩هـ- ١٩٧٩م.

■ النحو الوافي، لعباس حسن (المتوفى: ١٣٩٨هـ)، طبعة دار المعارف، الخامسة عشرة.

■ نزهة الألباء في طبقات الأدباء، لعبد الرحمن بن محمد بن عبيد الله الأنصاري، أبو البركات، كمال الدين الأنباري (المتوفى: ٥٧٧هـ)، تحقيق: إبراهيم السامرائي، طبعة مكتبة المنار، الزرقاء – الأردن، الثالثة، ١٤٠٥ هـ - ١٩٨٥ م.

■ نشأة النحو وتاريخ أشهر النحاة، للشيخ محمد الطنطاوي ، تحقيق: أبي محمد عبد الرحمن بن محمد بن إسماعيل، طبعة مكتبة إحياء التراث الإسلامي، الأولى ٢٠٠٥م-١٤٢٦هـ.

■ النشر في القراءات العشر، لشمس الدين أبو الخير ابن الجزري، محمد بن محمد بن يوسف (المتوفى : ٨٣٣ هـ)، تحقيق: علي محمد الضباع (المتوفى ١٣٨٠ هـ)، طبعة المطبعة التجارية الكبرى.

■ همع الهوامع في شرح جمع الجوامع ، لعبد الرحمن بن أبي بكر، جلال الدين السيوطي (المتوفى: ٩١١هـ)، تحقيق: الحميد هنداوي، طبعة المكتبة التوفيقية – مصر.

■ الوسيط في تفسير القرآن المجيد، لأبي الحسن علي بن أحمد بن محمد بن علي الواحدي، النيسابوري، الشافعي (المتوفى: ٤٦٨هـ)، تحقيق: الشيخ عادل أحمد عبد الموجود، الشيخ علي محمد معوض، الدكتور أحمد محمد صيرة، الدكتور أحمد عبد الغني الجمل، الدكتور عبد الرحمن عويس، طبعة دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان، الأولى، ١٤١٥ هـ - ١٩٩٤ م.

■ وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان، لأبي العباس شمس الدين أحمد بن محمد بن إبراهيم بن أبي بكر ابن خلكان (المتوفى: ٦٨١هـ)تحقيق: إحسان عباس، طبعة دار صادر – بيروت.

فهرس الموضوعات

ت	الموضوع	الصفحة
	المقدمة	- ١ -
	التمهيد:	- ٩ -
	الفصل: **منهج المبرد في توجيه القراءات القرآنية، وأثره فيمن بعده**.	٢٣ - ٣٩
	المبحث الأول: **موقف المبرد من القراءات**.	- ٢٤ -
	المبحث الثاني: **منهج المبرد في توجيه القراءات القرآنية**.	- ٣٢ -
	المبحث الثالث: **أثر توجيهات المبرد فيمن بعده**.	- ٣٦ -
	الفصل الثاني: **توجيهات المبرد النحوية للقراءات القرآنية**.	٤٠- ١٤٢
	المبحث الأول: **مسائل العامل**:	- ٤١ -
	المسألة الأولى: **مجيء ضمير الفصل بين الحال وصاحبها**.	-٤١-
	المسألة الثانية: **كسر همزة "إنّ" وفتحها**.	-٤٧-
	المسألة الثالثة: **إعراب لاسم المنصوب بعد الفعل الذي يحتمل التعدي واللزوم**.	-٥٥-
	المسألة الرابعة: **نصب المضارع الواقع في جواب الترجي بعد فاء سببية**.	-٥٨-
	المسألة الخامسة: **مجيء غير الفعل أوشبهه، أو معناه عاملا في الحال**.	-٦٣-
	المبحث الثاني: **مسائل الإعراب والبناء**.	- ٦٩ -
	المبحث الثالث: **مسائل الحذف والتقدير**:	- ٧٥ -
	المسألة الأولى: **مجيء (رأى) قلبية أوبصرية**.	-٧٥-
	المسألة الثانية: **حكم الإخبار بالذوات عن المعاني**.	-٨٠-
	المسألة الثالثة: **رفع المضارع الواقع في جواب الشرط**.	-٨٦-
	المسألة الرابعة: **تعدي الفعل إلى المفعول، ولزومه**.	-٩٢-
	المبحث الرابع: **مسائل التوابع**:	- ٩٥ -
	المسألة الأولى: **عطف الجمل**.	-٩٥-
	المسألة الثانية: **العطف على الضمير المجرور من غير إعادة الجار**.	-١٠٠-
	المسألة الثالثة: **مجيء عطف البيان من النكرة وإضافة الشيء إلى نفسه**.	-١٠٧-
	المسألة الرابعة: **إبدال الاسم الظاهر من المضمر**.	-١١٣-

	المسألة الخامسة: العطف على معمولي العاملين.	-١١٨-
	المبحث الخامس: مسائل الأدوات:	- ١٢٥ -
	المسألة الأولى: دخول (الفاء) على خبر المبتدإ.	-١٢٥-
	المسألة الثانية: مواضع (لمَّا) المشددة.	-١٣١-
	المسألة الثالثة: زيادة حرف الجر (الباء).	-١٣٩-
	الفصل الثالث: توجيهات المبرد الصرفية للقراءات القرآنية.	١٤٣- ٢٠٠
	المبحث الأول: مسائل الاشتقاق:	- ١٤٤ -
	المسألة الأولى: كائن بين البساطة والتركيب.	-١٤٤-
	المسألة الثانية: المصدر القياسي والسماعي.	-١٥٠-
	المسألة الثالثة: صياغة المضارع من المزيد الثلاثي.	-١٥٨-
	المسألة الرابعة: المصدر الميمي من الثلاثي المجرد، وجمع اسم الجنس (المصدر)	-١٦٣-
	المسألة الخامسة: مصادر الثلاثي المزيد بحرف.	-١٦٧-
	المبحث الثاني: مسائل الإعلال والإبدال:	- ١٧٢ -
	المسألة الأولى: إسكان حرف الإعراب.	-١٧٢-
	المسألة الثانية: إبدال النون من اللام للإدغام.	-١٧٧-
	المسألة الثالثة: قلب الواو والياء ألفا.	-١٨١-
	المبحث الثالث: مسائل التقاء الساكنين:	- ١٨٦ -
	المسألة الأولى: إثبات الساكنين في كلمة واحدة.	-١٨٦-
	المسألة الثانية: الفعل المسند إلى ضمير الرفع المتحرك.	-١٩٢-
	المسألة الثالثة: التقاء الساكنين في كلمة واحدة.	-١٩٩-
	الخاتمة.	- ٢٠١ -
	فهرس الآيات.	- ٢١٢ -
	فهرس القراءات القرآنية	- ٢١٨ -
	فهرس الشواهد الشعرية	- ٢٢٠ -
	قائمة المصادر والمراجع	- ٢٢١ -
	فهرس الموضوعات.	٢٢٨